

الإعراب في علم النحو

تأليف

الأستاذ الدكتور

محمد عبد الله سعادة

أستاذ اللغويات

الأستاذ الدكتور

سعد منصور عرفة

أستاذ اللغويات

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

مطبعة اللوتس

٣٢٥٩٩٣٦ / ٤٥

الإعراب في علم النحو

تأليف

الأستاذ الدكتور

محمد عبد الله سعادة

أستاذ اللغويات

الأستاذ الدكتور

سعد منصور عرفة

أستاذ اللغويات

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمداً لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه .

أما بعد ..

فهذا كتاب الإعراب في علم النحو لطالبات السنة الأخيرة
يشتمل على إعراب الفعل مفصلاً ومبنيّاً بالشواهد من كتاب الله ،
وحدِيث رسولهِ ، وكلام العرب شعراً ونثراً .

أسأل الله أن ينفع به إنه سميع مجيب .

أ . د / محمد عبد الله سعاده

المضارع

معنى المضارع : المشابه ، يقال / ضارعه وشابهته وشاكلته وحاكيته : إذا صرت مثله ، وأصل المضارعه (١) تقابل السخلين على ضرع الشاه عند الرضاع . يقال تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع ، ثم اتسع اللفظ فقبل لكل مشتبهين متضارعان . فاشتقاقه من الضرع لا من الرضع .

والمراد أنه ضارع الأسماء أى شابهها بما فى أوله من الزوائد الأربع وهى الهمزة والنون والياء والتاء نحو أقوم ونقوم ويقوم وتقوم ؛ فأعرب المضارع لذلك . فهذه المشابهة أوجبت له الإعراب . والمشابهة من أوجه .

أولها : إذا قلنا يقوم زيد فهو صالح للحال والاستقبال وهو مبهم فيهما إلا إذا دخل على الفعل ما يخلصه لواحد منهما ، نحو : سيقوم زيد فيصير مستقبلاً بدخول السين .

ثانيها : أن المضارع يقع موقع الأسماء ويؤدى معانيها نحو : زيد يقوم كما نقول : زيد قائم ، ونقول فى الصفة : هذا رجل يقوم ، كما نقول : هذا رجل قائم .

ثالثها : تدخل عليه لام التأكيد التى هى للاسم فى الأصل ، نحو قواك : إن زيدا ليقوم ، كما نقول : إن زيدا لقائم ، ولا يجوز دخول اللام على الماضى ، فلا يقال : إن زيدا لقام .

(١) شرح المفصل ٦/٧ .

فلما ضارح الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه أعرب ، وإعرابه بالرفع والنصب والجزم .

وإذا كان الفاعل مع المضارع ضمير اثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنث لحقته معه في حال الرفع نون مكسورة بعد الألف ، نحو يفعلان وأنتما تفعلان ، ونون مفتوحة بعد الواو والياء ، نحو يفعلون وأنتم تفعلون ، وأنت تفعلين . وهذه الأمثلة وهي يفعلان ويفعلون وتفعلين ليست تنثية للفعل ولا جمعاً له في الحقيقة ؛ لأن الأفعال لا تنثنى ولا تجمع لأن الغرض من التنثية والجمع الدلالة على الكثرة ، ولفظ الفعل يعبر به عن القليل والكثير ، فليس هناك حاجة إلى تنثية الفعل وجمعه ، والتنثية في قولك يفعلان ، والجمع في قوله يفعلون إنما هو للفاعل لا للفعل ، والألف في يفعلان اسم وهي ضمير الفاعل ، وليست كالألف في الزيدان ، لأن ألف الزيدان حرف . وكذلك الواو في يضربون ونحوه ، ضمير الفاعل وليست كالواو في الزيدون فهي حرف . والنون في يفعلان ونحوه علامة الرفع ولا تحذف هذه النون إلا لجزم ونصب ، نحو : " فإن لم تفعلوا وإن تفعلوا " .

وإذا اتصل بالمضارع نون جماعة المؤنث رجع مبنياً فلم تعمل فيه العوامل لفظاً نحو : الهندات يذهبن ، وتفتح هذه النون ، لأنها نون جمع كما تفتح نون الجمع في قولك : الزيدون ، فإذا قلت هن يضربن كان الفعل في محل رفع وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة . وإذا قلت لن يضربن كان في محل نصب ، وإذا قلت لم يضربن كان

فى موضع جزم لأن موجب الإعراب موجود ، ولأن المضارعة قائمة ، ولكنه وجد مانع من الإعراب فحكم على محله بالإعراب .

ولا تسقط هذه النون فى البناء لجزم أو نصب ؛ لأنها ضمير كالواو فى يضربون ، وإنما تسقط من يضربان ويضربون فى الجزم والنصب لأنها علامة رفع ، وليست ضميراً ، فنقول : لم يضربا ولن يضربوا وإنما ثبتت النون فى قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْقُوبَ أَوْ يُعْقِرَ الَّذِي بَيْنَهُ عَقْدَةُ النَّكَاحِ ﴾ لأنها ضمير وليست علامة رفع كالتى فى لم يضربوا ، ولن يضربوا ، والمضارع (يعقون) مبنى لاتصاله بنون الإنثاء ، وهو فى موضع نصب بـ (أن) مثل لن يضربن . ولم تحذف النون لأنها ضمير .

وكذلك يبنى المضارع عند اتصاله بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة فى نحو : والله ليقومن من قبل أن الأصل فى الأفعال أن تكون مبنيّة ، وإنما أعرب منها ما شابه الاسم فإن دخلت عليها نون التوكيد أكدت معنى الفعلية ، فغلب جانب الفعل وبعد من شبه الاسم .

ولما وجب للمضارع أن يكون معرباً بالحمل على الأسماء كان القياس أن يدخله جميع أنواعه من الرفع والنصب والجر كما فى الاسم إلا أن الجر امتنع فى الأفعال لأمرين : أحدهما أن الجر يكون بأنوات هى حروف الجر ولها معان مثل الغاية والتبعض والإصاق مما لا معنى له فى الأفعال ، وكذلك الجر بالإضافة يمتنع من الفعل لأن بالإضافة الغرض منها التعريف أو للتخصيص ، والأفعال فى غاية

الإبهام والتذكير فلا يحصل بالإضافة إليها تعريف ولا تخصيص فلم يكن في الإضافة إليها فائدة . الأمر الثانى : أن الفعل يلزمه الفعل ولا يفارقه وإنما جعلوا الجزم للأفعال بدلاً من الجر ؛ لأن الجزم حذف وتخفيف والأفعال ثقيلة فحسن دخول الجزم فيها . فصار إعراب الأفعال ثلاثة رفعاً ونصباً وجزماً .

إعراب الفعل المضارع

أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والإناث كان مرفوعاً ، نحو يَقُومُ .

رافع الفعل المضارع :

اختلف النحويون في رافع الفعل المضارع على أقوال :

أولها : تجرده من الناصب والجازم ، وهذا رأى الفراء ^(١) وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش ، وهو أصح الأقوال ، وإليه أشار الناظم بقوله :

ارفع مضارعاً إذا يجرد .: من ناصب وجازم كتسعدُ

ثانيها : وقوعه موقع الاسم حيث يقع خبراً وحالاً ، تقول : يضرب زيد فترفع الفعل كما تقول : أخوك زيد فترفع المبتدأ لأنه موضع ابتداء . وتقول : محمد قائم ، كما تقول : محمد يقوم . فوقع الفعل خبراً كما وقع الاسم وكان وقوع المضارع موقع الاسم بوجب له الرفع دون غيره من نصب أو جزم ؛ لأنه وقوعه موقع الاسم ليس عاملاً لفظياً فأنشبه الابتداء الذي ليس بعامل لفظي ، فلما وقع المضارع موقع الاسم صار مثله فأعطى

(١) اعترض قول الفراء بأن للتجرد أمر عديم ، والرفع أمر وجودي ، والعلم لا يكون سبباً لوجود غيره ، ولجيب بأن للتجرد أمر وجودي ، وهو كونه خالياً من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم . شرح المفصل ١٢/٧ .

أسبق أنواع الإعراب وهو الرفع ، وهو رأى البصريين (١)
غير الأخفش والزجاج ، ولهذا قالوا إذا دخل عليه لن ولم امتنع
رفعه ؛ لأن الاسم لا يقع بعدهما ، فليس حينئذ حالاً محل الاسم .
ثالثها : رافع للمضارع حروف المضارعة ، وهو رأى الكسائي (٢) ؛
لأنه قبلها كان مبنياً ، وبها صار مرفوعاً .

رابعها : مضارعة للاسم ، وهو رأى ثعلب من الكوفيين ، والزجاج
من البصريين . وردّ هذا الوجه بأن المضارعة تقتضى مطلق
الإعراب ، لا خصوص الرفع . أى أن إعراب المضارع
بالمضارعة للاسم أما الرفع فهو لوقوعه موقع الاسم .

❖ تنبيه :

قلنا إن الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم ، فما حكم
قولهم : كاد زيد يقوم ، وخبر كاد فعل مضارع مرفوع ولا يستعمل
موضع الاسم ، فلا يقال : كاد زيد قائماً . والجواب عن ذلك أن الأصل
فى كاد زيد يقوم أن يقال : كاد زيد قائماً وإنما عدل عن الاسم إلى لفظ

(١) اعترض قول البصريين بأنه غير مطرد ، لانتقاضه بنحو سوف فعل ، فإن المضارع
فيه مرفوع وليس حالاً محل الاسم ؛ لأن الاسم لا يقع بعد حرف التنفيس ، وأجيب بأن
الرفع استقر قبل دخول حرف التنفيس فلم يغيره .

(٢) اعترض قول الكسائي بأن جزء الشيء لا يعمل فيه . وحرف المضارعة إذا دخل
الفعل صار من نفس الفعل وحرف من حروفه ، ولأن الناصب يدخل عليه فينصبه ،
والجازم يجره وحروف المضارعة موجودة فيه فلو كانت هى عاملة للرفع لم يجز
أن يدخل عليها عامل آخر كما لم يدخل ناصب على جازم ولا جازم على ناصب .

الفعل لغرض وهو إرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه فقولك : كاد يفعل يعنى أنه قرب من الفعل وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم^(١) والذي يدل على ذلك أنك تحكم على موضع هذه الأفعال بالإعراب فتقول هى فى محل نصب ، والمراد أنها واقعة موقع مفرد حقه أن يكون منصوباً ، ونظير ذلك نحو : عسى زيد أن يقوم ، والتقدير عسى زيد القيام وإن كان المصدر غير مستعمل . ووجه آخر فى ارتفاع الفعل بعد كاد أن الأصل فى كاد زيد يقوم : زيد يقوم ، فارتفع الفعل بوقوعه موقع الاسم فى خبر المبتدأ ثم دخلت (كاد) لمقاربة الفعل ولم يكن لها عمل فى الفعل فبقى على حاله من الرفع .^(١)

ناصب الفعل المضارع :

ناصبه عند البصريين أربعة : (لن ، وكى ، وأن ، وإن) :
هذه الأربعة تنصب الفعل بأنفسها ، وما عداها فبإضمار أن معها كما سيأتى .

والأصل فى هذه الأربعة (أن) وسائر النواصب محمولة عليها .
وإنما عملت (أن) لاختصاصها بالأفعال كما عملت حروف الجر فى الأسماء لاختصاصها بها . وأما عمل (أن) للنصب خاصة فلثبته (أن) الخفيفة بأن الثقيلة الناصبة للاسم . ووجه المشابهة من جهة اللفظ والمعنى فأما اللفظ فهما مثلان فى عدد للحروف ونوعها ، وأما المعنى فلأن (أن) والفعل بعدها فى تأويل المصدر كما أن (أن) المشددة وما

(١) شرح المفصل ١٤/٧ .

بعدها من الاسم والخبر في تأويل المصدر . فكما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت المخففة ناصبة للفعل .

أحدها : لن ، وهى لنفى الفعل المستقبل ، والنفى إما إلى غاية ينتهى إليها ، نحو قوله تعالى : (١) ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ ، فإن نفى البراح مستثمر إلى رجوع موسى ، وإما أن يكون النفى إلى غير غاية ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ فإن نفى خلق الذباب مستثمر أبداً ؛ لأن خلقهم للذباب محال . ويجوز أن يتقدم على (لن) الفعل المنصوب بها نحو : زيدا لن أضرب .

رأى الزمخشري فى لن :

نسب إلى الزمخشري أن (لن) تفيد تأييد النفى (٢) وتوكيده ، ويرى النحويون أن (لن) لا تقتضى تأييد النفى ؛ لأنها لو كانت كذلك لزم التناقض بذكر اليوم فى قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾ ولزم التكرار بذكر أبداً فى قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَمَمْتُوهُ أَبَدًا ﴾ .

ولم تجتمع مع ما هو لانتهاى الغاية نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْتَنِي أَبِي ﴾ .

(١) آية ١٩ من سورة طه .

(٢) ونسب إليه ذلك الأسمونى فى شرح الألفية ، ولكنه ذكر توكيد النفى فى الكشف عند قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ .

وتأيد النفي في (لن) يخلقوا نيباً " لأمر خارجي لا من مقتضيات لن ، ولن لا تقتضي تأكيد النفي كذلك عند النحويين ، لأن قولك : " لن أقوم " محتمل أنك لا تقوم أبداً أو لأن تريد به أنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك " لا أقوم في عدم إفادة التوكيد والتأيد " :

(لن) بساطتها وتركيبها :

هي بسيطة على وضعها الأصلي عند سيبويه ، والجمهور ، ويرى الفراء أن أصلها (لا) النافية ، فأبدلت الألف نوناً ، وحجته أنهما حرفان نافيان ثنائيان ، (ولا) أكثر استعمالاً ، ويرد عليه أن المعهود هو إبدال النون ألفاً كنسفاً بالناصية لا العكس .

ويرى الخليل والكمائي أن أصلها (لا أن) فتكون مركبة من لا النافية نظراً لمعناها ، ومن أن المصدرية نظراً لعملها ، فحذفت الهمزة تخفيفاً كما في (وَيَلْمُهُ) (١) وحذفت الألف للمساكنين ، وحجتهما في ذلك قرب لفظها منهما ، وأن معناها من النفي والاستقبال حاصل فيهما ، ورد عليهما بأمر :

أحدهما : أن الترتيب يصح إذا كان الحرفان ظاهرين كلولا ، والظاهر هنا جزء كل منهما . والتركيب على خلاف الأصل .

ثانيهما : لو كانت مركبة مما ذكر لكانت (لا) داخلة على مصدر مقدر من أن والفعل ، ومعنى (لن يقوم زيد) ، فتدخل (لا) على المعرفة من غير تكرير .

(١) أصلها وَيَلْمُ أمه فحذفت الهمزة . شرح المفصل ١٥٧ .

الناصب الثانى : كى المصدرية

- تاتى (كى) على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون اسماً مختصراً من كيف ^(١) كقول الشاعر :

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى مَيْلٍ وَمَا تُثَرَّتْ . : قَتْلَكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ ^(٢)

الثانى : أن تكون حرف جر بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً ، وهى الداخلة على (أن) المصدرية مضمرة نحو جئت كى تكبرمنى إذا قدرت النصب بأن ، ولا يجوز إظهار أن بعدها ، وهذه تسمى كى التعليلية وهى جارة ، والناصب بعدها أن مضمرة .

الثالث : أن تكون بمنزلة (أن) المصدرية معنى وعملاً ، وهى الناصبة للمضارع بنفسها ويتعين ذلك إذا وقعت بعد اللام ، وليس بعدها (أن) كما فى قوله تعالى ^(٣) : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ ، ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها ، ولا يُجْمَع بين حرفى جر فى الفصحى ، فإن وقع بعدها (أن) كقول الشاعر :

(١) تكون بمعنى كيف ، ويلبها الاسم والماضى والمضارع مرفوعاً .

(٢) الشاهد فى " كى " فإنه بمعنى كيف : أى كيف تميلون إلى سلم : أى صلح ، وثنرت مبنى للمجهول من ثارت القليل : أى قتلت قتلته ، وجملة وما ثرت قتلكم حالية ، ولطى الهيجاء : مبتدأ ، تضطرم : خبره .

(٣) آية ٢٣ من سورة الحديد .

أردت لكىما أن تطير بقرىتى . وتتركها شناً بيئداءً بلقع (١)

يجوز فيه الوجهان : احتمال أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وأن تكون تعليلية مؤكدة للآم ؛ لتأخر (أن) عنها .

ويترجح الأمر الثانى لأمر :

الأول : أن " أن " أم الباب ، فلز جعلت مؤكدة لكى كانت " كى " هى الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الأصل .

الثانى : ما كان أصلاً فى بابهِ لا يكون مؤكداً لغيره .

الثالث : أن " أن " لاصقت الفعل فترجح أن تكون هى العاملة . ويجوز الأمران فى نحو " جئت كى تفعل " فإن جعلت جارة كانت " أن " مقدرة بعدها ، وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها . وحذفت اللام استغناء عنها بنيتها .

أراء أخرى فى (كى) :

ما سبق من أن " كى " يكون حرف جر ومصدرية هو مذهب - سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب للكوفيين إلى أنها ناصبة للفعل دائماً ، ولا يجوز أن تكون حرف خفض .

دليل البصريين :

احتج البصريون بأن قالوا : الدليل على أنها تكون حرف جر

(١) الشاهد فى " لكىما أن تطير " حيث يجوز الوجهان ، وشنا : حال ، وهو القربة الباليه ، ويلقع : أرض قراء لا شئ فيها . شرح المفصل ١٩/٧ .

دخولها على الاسم الذى هو (ما) الاستفهامية كدخول اللام عليها (١) وحذف الألف فيها .

فإنهم يقولون " كَيْمَه " كما يقولون " لِمَه " فلما حذفت الألف فى " كيمه " كما يحذف مع حرف الجر دل على أنها حرف جر . فلو كانت كى هنا غير حرف جر لم تدخل على ما الاستفهامية .

واحتمل الكوفيون على أن (كى) ناصبة دائماً بقولهم : إن كى من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون حرف خفض ، لأنه من عوامل الأسماء ، والصحيح مذهب البصريين (٢) ، لأنه قد ورد قوله (فأرقت نارى كى ليصر ضوءها) (٣) .

وقوله : (٤)

كى لتقضى رقيه ما . . وعدتلى غير مختلس

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه ، فليس النصب بكى بل

(١) المعلوم أن ألف " ما " الاستفهامية تحذف عند دخول حرف الجر عليها نحو له ونحو ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ؟ وقوله تعالى : ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ وقوله ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾ .

(٢) انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة ٧٨ .

(٣) الشاهد فى " كى ليصر " فإنه يتعين أن تكون كى حرف جر للتعليل بمعنى السلام لظهور اللام بعدها ، وجمع بينهما للتأكيد .

(٤) قاله عبد الله بن قيس الرقيات من المنيد ، والشاهد فى كى لتقضى ، فإن كى تعليلية لتأخر اللام عنها ، وغير بالنصب صفة لمصدر محذوف : أى تقضى قضاء غير مختلس ، مختلس بفتح اللام مصدر ميمى بمعنى الاختلاس .

بأن مضمرة بعد اللام المؤكدة لكى الجارة ، فبطل قول الكوفيين بأنها مصدرية ناصبة للفعل دائماً ، وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائماً ، وهو رأى الأخفش ويكون النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة .

والخلاصة فى (كى) :

أن تكون تعليلية جارة والناصب بعدها أن مضمرة لزوماً فى النثر وقد تظهر فى الشعر ، نحو : جئت كى تكرمنى ، أى لتكرمنى فالنصب بأن مضمرة ، وتتعين (كى) التعليلية إن تأخرت عنها السلام أو أن . فالأول نحو جئت كى لتكرمنى . فكى هنا تعليلية لتأخر السلام عنها ، والفعل منصوب بأن مضمرة ، والثانى نحو : جئت كى أن تكرمنى . فكى تعليلية لتأخر أن عنها .

وتتعين المصدرية فى (كى) أى تكون ناصبة للمضارع بنفسها إن سبقتها اللام وليس بعدها أن نحو : جئت لكى تكرمنى ؛ لتلا يدخل الجار على الجار ، ويجوز الوجهان فى نحو : جئت لكى أن تكرمنى ، إذا وقعت اللام قبل كى وبعدها أن . احتمل أن تكون كى مصدرية مؤكدة بأن وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ، ويترجح الأمر الثانى ، لأن (أن) أصل النواصب .

هل يجوز تقديم معمول معمولها عليها ؟

أجاز الكسائى تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كى أتعلم ومنعه الجمهور ؛ لأن كى من الموصلات الحرفية ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول .

الفصل بین کی والفعل المنصوب :

الصحيح أنه يجوز الفصل بينها وبين الفعل ، بلا النافية أو ما الزائدة . وأجاز الكسائي الفصل بمعمول الفعل وبالقسم وبالشرط ، فيبطل عملها ويرفع الفعل فنقول : ذكرتُكى والله أفهمُ .

الناصب الثالث : أن المصدرية :

ونقع في موضعين :

أحدهما : في الابتداء ، فتكون في موضع رفع على الابتداء ، نحو قوله تعالى (١) : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ .. أى صومكم خير لكم .

الثاني : بعد لفظ دال على معنى اليقين ، فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو قوله تعالى (٢) : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ وفي موضع نصب على المفعولية نحو قوله تعالى (٣) ﴿ فَأَرَنْتُ أَنْ أَعْيِيَهَا ﴾ وفي موضع جر نحو ﴿ مِنْ دَبَلٍ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ ﴾ (٤) .

إعمال (أن) المصدرية :

أكثر العرب على وجوب إعمالها ، وبعضهم يهملها جوازا حملا على " ما " أختها المصدرية ، بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى وإليه أشار الناظم بقوله :

وبعضهم أهمل أن حملا على .: ما أختها حيث استحققت عملا

(١) آية ١٨٤ سورة البقرة .

(٢) آية ١٦ سورة الحديد .

(٣) آية ٧٩ سورة الكهف .

(٤) آية ٢٥٤ سورة البقرة .

وفى هذا بعد ؛ لأن (أن) تقع دائماً للمضى أو الاستقبال نحو :
سرني أن قام ، ويسرني أن يقوم ، أى فى الاستقبال وليس فى الحال ،
أما (ما) فهى للحال أبداً فى نحو : أعجبنى ما قلت أو ما تقول .
فيبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى ، وكل واحدة منهما لا تقع موقع
صاحبته . (١)

كقراءة ابن محيصن : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ (٢) برفع
يتم ، وقراءة العشرة بنصب (يتم) . قال الزمخشري : قرئ برفع
الفعل تشبيهاً لـ (أن) بـ (ما) لتأخيرهما فى التأويل .

ونحو قول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء ويحكما .: منى السلام وأن لا تشعرأ أحدا (٣)
فإن الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقلية ، وقد
أهملت الأولى ، وأعملت الثانية ، وما ورد من إهمال (أن) المصدرية
هو قول البصريين ، وزعم الكوفيين أنها مخففة من الثقلية . كأنه قال :
أنكما تقرأن مخفف من غير تعويض .

(١) شرح المفصل ٩/٧ .

(٢) آية ٢٣٣ سورة البقرة . وانظر البحر المحيط ٢/٢١٣ والكشاف ١/٣٧٠ .

(٣) الشاهد فى " أن تقرأن " حيث أهملت " أن " عن العمل ، ويحكما كلمة ترحم ومحل " أن تقرأن " بدل من " حاجة " فى البيت السابق على هذا البيت .

إن تقضيا حاجة لى خف محلها .: تستوجبا منة عندى لها وبدا
أو فى محل خبر مبتدأ محذوف عائد إلى حاجة أى هى أن تقرأن . انظر الأشمونى
٢/٢٨٧ . وشرح المفصل ٩/٧ .

أحوال (أن) :

تأتى (أن) على أحوال :

١- مصدرية ناصبة كما ذكرنا .

٢- مفسرة بمنزلة " أى " .

٣- زائدة ، دخولها وخروجها سواء .

٤- مخففة من " أن " المشددة .

ولا تنصب (أن) المضارع فى الأحوال الثلاثة الأخيرة . ولكل حالة من الحالات السابقة ضابط يضبطها ، فالمفسرة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، والمتأخر عنها جملة ، ولم تَقْتَرَنَ بجار نحو قوله تعالى (١) : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ ﴾ .

و (أن) تفسر مفعولاً مقدراً نحو كتبت إليه أن قم : أى - كتبت إليه شيئاً هو قم ، أو ظاهراً نحو قوله تعالى (٢) : ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ أَنْ أَقْنِيهِ ﴾ أما قوله تعالى (٣) : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ فإن غير مفسرة لعدم تقدم الجملة ، وهى مخففة من الثقيلة ، وإنما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة ؛ لأن المفسرة ليس ما

(١) آية ٢٧ سورة المؤمنون .

(٢) آية ٣٨ ، ٣٨ سورة طه .

(٣) آية ١٠ سورة يونس .

بعدها من تمام ما قبلها ، بل يتم الكلام دونه ، وما بعد أن المسبوبة بمفرد ليس كذلك ، فإن قوله تعالى : ﴿ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ خبر ﴿ آخِرُ دَعْوَاهُمْ ﴾ . وأن مفسرة في قوله تعالى (١) : ﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا ﴾ . أى انطلقت ألسنتهم بهذا القول فليس المراد بالانطلاق : المشى المعروف .

ما حكم الفعل بعد أن المفسرة وبعدها (لا) ؟

نحو : " أشرت إليه أن لا يفعل " جاز رفعه على تقدير (لا) نافية ، وجزمه على تقديرها ناهية ، وأن مفسرة على الرايين ، وجاز نصبه على تقديرها نافية وأن مصدرية ، وإن لم توجد (لا) امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب .

(أن) الزائدة :

الزائدة هي : التالية لما التوقيفية ، أى غير لما النافية الجازمة ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ ونقول : أكرمك لما أن يقوم زيد بالرفع .

والواقعة بين القسم ولو كقول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم .: لكان لكم يوم من الشر مظلم (٢)

(١) آية ٦ سورة ص .

(٢) الشاهد في زيادة أن بين القسم ولو ، وأنتم عطف على الضمير المرفوع في التقينا والتقدير : لو التقينا نحن وأنتم وفيه خلاف مشهور وكان : جواب الشرط .

والواقعة بين الكاف ومجرورها كقول الشاعر :

ويوما توافينا بوجه مُقْسَم . كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقٍ السَّلَمِ (١)
 فيمن جر ظبية ، ويجوز نصب ظبية على تقدير (أن) متخفة من
 الثقيلة ، ويجوز رفع الظبية على تقدير كأنها ظبية فتكون خبر كان
 والاسم محذوف ، وأكثر هذه المواضع الواقعة بعد " لما " وزعم
 الأخفش أنها تزداد في غير ذلك وأجاز إعمالها وهي زائدة .
 واستدل بالسماع كقوله تعالى (٢) : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ ﴾
 وبالقياس على حرف الجر الزائد (٣) .

ولا حجة له في ذلك ، لأنها في الآية مصدرية ، والأصل وما لنا
 في أن لا نقاتل ، وإنما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالأفعال
 بخلاف من والباء الزائدين فإنهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر .
 (أن) المخففة من الثقيلة :

هي الواقعة غالباً بعد علم ونحوه من أفعال اليقين ، نحو قوله
 تعالى (٤) : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾ أى أنه سيكون ، واسمها

(١) تعطو : تتناول إلى الشجر لتتال منه وللوارق : اسم قاتل من ورق الشجر مثل
 أورق والسلم شجر له شوك ، ووارق السلم : أى هجير السلم الموروق ، من إضافة
 الصفة إلى الموصوف .

(٢) آية ٢٤٦ من سورة البقرة .

(٣) يرى الأخفش عمل أن الزائدة كما تجر من والباء الزائدتان الاسم .

(٤) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

ضمير الشأن حينئذ ، ونحو قوله تعالى (١) ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ ﴾ .
أى أنه لا يرجع ، بالرفع وأما قول الشاعر :

نَرَضَى عَنْ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا .^(٢) أَنْ لَا يَدَانِيَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرُ^(٣)

بنصب " يدانيا " فساد ؛ لأن العلم يقتضى التأكيد والثبوت وهذا
يناسب " أن " المخففة ، أما الناصبة فتدخل على غير المستقر .

وإذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ، ولذلك أجاز
سيبويه " ما علمت إلا أن تقوم " بالنصب ؛ لأنه كلام خرج مخرج
الإشارة مجرى قولك : أشير عليك أن تقوم .

(وأن) المخففة أيضاً تقع بعد ظن مؤول بالعلم ونحوه من أفعال
الرجحان نحو قوله تعالى (٤) : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً ﴾ فى قراءة
الرفع عن أبى عمرو وحزمة والكسائى . ويجوز فى تالفة الظن أن
تكون ناصبة إجراء للظن على أصله . وفى هذه الحالة يجوز نصب
تكون ورفعه (٥) ، ولهذا اتفقوا على النصب فى قوله تعالى : ﴿ أَصِيبَ

(١) آية ٨٩ من سورة طه .

(٢) نرضى عن الله : نثنى عليه ونشكره . " أن الناس قد علموا " استئناف ببيانى مسوق
للتعليل ، يدانيا : يقاربنا فى المفاهر .

(٣) آية ٧١ سورة المائدة .

(٤) وتكون (حسب) بمعنى العلم واليقين و (أن) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير ،
فارتفع الفعل بعدها ، وقرأ سائر العشرة بالنصب على أن (حسب) للشك والظن
و (أن) مصدرية ناصبة . انظر للتيسير ١٠٠ ، وابن الجزرى ٢/٢٥٥ .

النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا ﴿ لأن الناصبة للمضارع أكثر وقوعاً من المخففة ،
ولأن حسب هنا للشك والظن .

وأجرى سيبويه والأخفش (أن) بعد الخوف مجراها بعد العلم
لتيقن المخوف نحو : خفت أن لا تفعل ، وخشيت أن تقوم ، ونحو قول
الشاعر :

ولا تدفني في القلاة فإنني .: أخاف إذا مامت أن لا أدوقها (١)
برفع أدوقها كبقية القوافي (٢) .

الفصل بين أن ومنصوبها :

أجاز بعض النحاة الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه
اختياراً ، نحو أريد أن عندك أجلس ، وورد الفصل مع غير (أن)
اضطراراً نحو قول الشاعر :

لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً .: أدع القتال وأشهد الهيجاء
والتقدير : لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد ،
والأصل (لن ما) :

(١) الشاهد في (أن) حيث لم تعمل في أدوقها . والشاعر هو أبو محجن الثقفي الصحابي
رضي الله عنه . فنظر الخزاعة ٢٥٥/٣ والأشمونى ٢٨٣/٣ .
(٢) سبق هذا البيت قوله :

إذا مت فادفني إلى جنب كرمه .: تروى عظمى في الممات عروقه
وعروقه فاعل تروى والجملة في محل جر صفة كرمه .

فأدغمت النون في الميم للتقارب ، وحقهما أن يكتبيا منفصلين
(وما) ظرفية مصدرية وفصل بها وبصلتها بين لن والفعل ، وأشهد
ليس معطوفاً على أدع للمنافاة بل منصوب بأن ، وأن والفعل عطف
على القتال .

الناصب الرابع (إذن) :

ونصبوا بإذن المستقبل .: إن صُدَّرت والفعلُ بعدُ موصلاً
الصحيح أن " إذن " بسيطة لا مركبة من إذ وأن ، وعلى البساطة
فالصحيح أنها الناصبة بنفسها ، ومن قال بالتركيب يجعل الناصب بأن
المشتمة عليها " إذن " وإذن حرف جواب وجزاء عند الجمهور ، واسم
عند بعض الكوفيين . وهي عندهم ظرف وأصلها إذا الظرفية لحقها
التثوين عوضاً عن المضاف إليه . (١)
وشرط إعمالها ثلاثة أمور :

لحدها :

أن تنصدر في أول الجواب ، نحو إذن أكرمك في جواب أنا
أزورك ، فإن تأخرت نحو : أكرمك إذن ، أهملت ، وكذلك إن وقعت
حشوا نحو مجيئها جواب قسم في قول الشاعر (٢) :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها .: وأمكنتني منها إذن لا أفيلها

(١) والتقدير عندهم في نحو قولك : إذن تتجح ، إذا تجتهد تتجح فحذفت للجملة الأولى
وعوض عنها التثوين ، والناصب بأن مضمرة بعدها .

(٢) قاله كثير عزة بمدح به عبد العزيز بن مروان ، انظر الكتاب ١/٤١٢ ، والغزاة
٢٨٠/٣ ، واللام إيدان بالقسم ، والشاهد حيث أغيت " إذن " عن العمل لوقوعها بين
القسم والجواب ، والضمير في " بمثلها " يعود على المقالة ، لأن الشاعر حين امتدح
الخليفة بقصيدة أعجبه قال له : تمنّ على - فقال له : أتمنى عليك أن أكون كـاتبك
فقال له : ويحك أنت لا تحصن الكتابة فصم الشاعر على أنه إن قال له الخليفة ثانياً :
تمن على لا يتمنى إلا كونه كاتبه .

برفع أقيلاً ؛ لأن (إذن) لم تنصدر ، والتقدير : والله لئن ، وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم . وكذلك قولك : إن نكرمنى إذن أكرمك فتجزم لأن الفعل بعد إذن معتمد على حرف الشرط.

(إذن) المسبوقة بحرف عطف :

إن سبقت بحرف عطف بالواو أو الفاء جاز النصب والرفع باعتبارين ، نحو : زيد يقوم وإذن يذهب ، فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة ، والفعل بعد إذن غير معتمد على ما قبله ، نحو قوله تعالى^(١) : ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ فالغالب الرفع وبه قرأ السبعة ، وقرئ ﴿ وإذن لا يلبثوا ﴾ بالنصب وهى قراءة ابن مسعود وإلى ذلك أشار الناظم .

وانصب وارفعاً .: إذا إذن من بعد عطف وقعا

وكذلك قوله تعالى^(٢) : ﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾ قرئ بالرفع والنصب .

الشرط الثانى :

أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً قياساً على بقية النواصب ، فيجب الرفع نحو قولك : إذن تصدق ، جواباً لمن قال : أنا أحبك ؛ لأنه

(١) آية ٧٦ سورة الإسراء . ولنظر الكشاف ٤٦٢/٢ والبحر المحیط ٦/٦ .

(٢) آية ٥٣ سورة النساء .

حال ، ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال .
الشرط الثالث :

أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم ، فيجب الرفع فى قولك : إذن أنا أكرمك .

أما الفصل بالقسم فلم يمنع النصب نحو قول الشاعر :

إذن والله نرميهم بحرب .°. يشيبُ الطفلُ من قبل المشيب (١)

لأن القسم زائد مؤكد فلم يمنع الفصل من النصب .

الخلاف فى كتابة إذن :

اختلف فى نطقها عند الوقوف عليها فى غير القرآن ، أما فى القرآن فيوقف عليها ، وتكتب بالألف إجماعاً اتباعاً للمصحف العثمانى . فالجمهور يكتبونها بالألف ، والصحيح أن نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتتوين المنصوب ، وقيل يوقف بالنون ؛ لأنها كنون لن وأن .

(أن) الظاهرة والمضمرة :

سبق أن (أن) من نواصب المضارع ، وتختص بأنها تعمل النصب ظاهرة ومضمرة .

إظهار (أن) وجوباً :

تظهر (أن) وجوباً إذا وقعت بين " لا " و " لام جر " نحو قوله

(١) نصب نرميهم " بإذن مع وجود الفصل بالقسم ، ويشيب مضارع شاذ فحرف المضارع مفتوح ، والجملة صفة حرب ، والعائد محذوف وتقديره يشيب الطفل منها .

تعالى : ﴿ لَيْتَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ . وقوله : ﴿ لَيْتَا يَعْلَمَ أَهْلُ
الْكِتَابِ ﴾ لعدم مباشرة اللام لفظ لا فيتوالى لآمان وهذا ثقيل فأظهروا
أن ليزول الثقل .

قال ابن مالك :

وبين لا ولام جر التَّزِمِ .: إظهار أن ناصبة وإن عدم
لا فإن أَعْمَلُ مظهرا أو مضمرا .: وبعد نفي كان حتماً ضمرا
ويجوز إظهار أن وإضمارها بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص
ماض منفي ولم يقتزن الفعل بلا .

فالإضمار نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
فاللام باثرت لفظ الفعل وأصلها أن تدخل على الاسم لأنها حرف جر
وحروف الجر مختصة بالاسم ، ولذلك قدروا إضمار أن بعد اللام
لتكون اللام داخلة على الاسم وهو المصدر المؤول ، والإظهار نحو
قوله تعالى : ﴿ وَأَمَرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ فإن سبقها كون
ناقص ماض منفي وجب إضمار أن بعدها نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ
اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ ﴾ وقوله : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ ﴾ وتسمى هذه اللام
لام الجحود ، من تسمية العام بالخاص ، فإن الجحود إنكار الحق لا
مطلق النفي ، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني ، ولا يجب الإضمار
بعد كان التامة ؛ لأن اللام بعدها ليست للجحود ، بل هي لام " كى "
نحو ما كان زيد ليلعب (١) : أى ما وجد للعب ، وما ذكرناه من أن

(١) علة إضمار " أن " بعد لام الجحود أن قولك " ما كان زيد ليفعل " رد على من قال : -

اللام التي ينصب الفعل بعدها هي لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها بطريق الأصل، واحتجوا بقول الشاعر :

لقد عدلتني أم عمرو ولم أكن . . . مقاتلها ما كنت حيا لأسمعا

إذ لو كانت " أن " الناصبة لأسمع لما جاز أن يتقدم معمول الفعل على اللام لأنه علم أن الحروف المصدرية لا يتقدم معمول أفعالها عليها . فلما تقدم في هذا البيت قوله : مقاتلها وهو مفعول لقوله : لأسمعا علم أن الناصب هو اللام وليس أن المصدرية ، ورد بأن "مقاتلها" (١) معمول لمحذوف يفسره المذكور ، كما جاء في قول الشاعر :

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

وهنا تقدم معمول " أن " عليه ، على تقدير أن أجلد بالعصا أن أجلدا فحذف الأول لدلالة الثاني عليه .

❖ تنبيه :

لم تبيح ظهور أن بعد لأن الجحد ؟ الجواب : أنه نقيض فعل ليس تقديره تقدير اسم ولا لفظه لفظ اسم ؛ لأنك إذا قلت : ما كان زيد ليخرج فهو قبل الجحد : كان زيد سيخرج وسوف يخرج ، فلو قلنا ما

= كان زيد سيفعل . فاللام في مقابلة السين فكما لا تنكر " أن " مع السين ، كذلك لا

تذكر " أن " مع اللام ؛ لأن النفي يكون عارضا حسب الإثبات .

(١) والتقدير : ثم أكن لأسمع مقاتلها ما كنت حيا لأسمعا .

كان زيد لأن يخرج بإظهار (أن) لكننا قد جعلنا مقابل سوف يخرج اسماً ففكرها إظهار (أن) لذلك ؛ لأن النفي يكون على حسب الإثبات .

❖ تنبيه :

لم كانت (أن) أولى بالإضمار من سائر الحروف . الجواب عن ذلك بأمرين :

الأول : أن (أن) هي الأصل في العمل لما ذكرنا من شبهها بأن المشددة ، فوجب أن يكون المضمر (أن) لقوتها في بابها وأن يكون ما حمل عليها يلزم موضعاً واحداً ولا يتصرف .

والأمر الثاني : أن لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها . فقد يليها الماضي والمستقبل بخلاف أخواتها ، فإنها لا يليها إلا المستقبل فجعل لها مزية على أخواتها بالإضمار .

واختلف في الفعل الواقع بعد لام الجحد : فذهب الكوفيون إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد .

وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف ، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدره " ما كان زيد مريداً ليفعل " ، وإنما ذهب البصريون إلى ذلك ؛ لأن اللام جارة عندهم ، وما بعدها في تأويل مصدر .

وزعم بعضهم أنه يجوز إظهار " أن " بشرط حذف اللام محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ ورد بأن " أن يفترى "

فى تأويل مصدر مخبر به عن القرآن .

هل يجوز حذف كان قبل لام الجود ؟

قد تحذف كان قبل لام الجود كقوله :

فما جمع ليغلب جمع قومى . . مقاومة ولا فردا لفرد

أى فما كان جمع ، ومنه قول أبى الدرداء فى الركعتين بعد العصر " ما أنا لأدعهما " أى ما كنت ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير .

المراد بالنفى فى قول الناظم " وبعد نفى كان حتماً أضمرنا " :

أطلق الناظم النفى ومراده ما ينفى الماضى وهو ما ، ولم ، دون
لأنها تختص بالمستقبل وأما " لما " فإنها تنفى الماضى لكن تدل على
اتصال نفىه بالحال (١) أما " إن النافية فهى بمعنى " ما " فيشملها قول
الناظم ، وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى (٢) : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ
لَيَنْزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ فى قراءة غير الكسائى أنها لام الجود أى ليس
مكرهم أهلاً لتنزل منه الجبال ، أى ما هو كالجبال تمكناً من آيات الله
وشرائعه ، وأن " إن " هنا بمعنى " ما " كما فى قوله تعالى (٣) : ﴿ وَمَا

(١) وشرط التالى قبل لام الجود أن يكون نائراً للحث فى الماضى فقط .

(٢) آية ٤٦ سورة إبراهيم .

(٣) آية ١٤٣ سورة البقرة . قراءة الكسائى بفتح اللام ورفع " نزول " . فإن مخفة من
التقيلة ، وللام للفصل : أى وإن مكرهم لتنزل منه الأمور المشبهة فى عظمها
بالجبال .

كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ ﴿١﴾ أَيْ إِنَّ مَكْرَهُمْ لِأُضْعِفَ مِنْ أَنْ تَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ .

مواضع أخرى يجب فيها إضمار (أن) :

يجب إضمار " أن " فى مواضع أخرى غير الموضع السابق :
وهى بعد حروف العطف الثلاثة (١) : أو والفاء والواو .

أحدها : بعد " أو " العاطفة إذا صلح فى موضعها حتى المرادفة إلى ،
نحو : [لألزمك أو تقضىنى حقى] أى حتى تقضىنى .

وقول الشاعر :

لأستسهل الصعب أو أدرك المنى .: فما انقلدت الآمالُ إلا لأصابرِ
جاءت أو بمعنى حتى التى بمعنى إلى ، وانتصب الفعل بعدها بأن
مضمره ، أو صلح فى موضعها (إلا) الاستثنائية ، نحو : لأقتلن
الكافر أو يسلم ، أى : إلا أن يسلم .

ونحو قول الشاعر :

وكنت إذا غمرتُ قناةَ قوم .: كَمَرْتُ كَعُوبَهَا أو تستقيما (٢)

(١) المواضع كلها خمسة : حرفان من حروف الجر وهما حتى واللام وثلاثة من حروف العطف وهى أو والواو والفاء .

(٢) القناة : الرمح ، جمعها : قنا ، للكعب : للشوْز فى أطراف الرمح أى ارتفاعه ، وللشاهد فى " أو تستقيما " حيث جاءت " أو " بمعنى إلا فى الاستثناء ، فانتصب المضارع بعدها بأن مضمره ، وفى البيت استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذ فى إصلاح قوم اتصفوا - بالفساد فلا يكف عن ذلك إلا أن يصلحهم بحاله إذا غمر قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ولا يفارقها إلا أن تستقيم .

والشاعر هو زياد الأعجم . انظر الكتاب ١/٤٢٨ ، التصريح ٢/٢٣٦ .

والفعل فى هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم فتقدير أنتظرته أو يقدم : ليكون انتظار منى أو قديم منه وتقدير : لأقتله أو يسلم : ليكون قتل منى للكافر أو إسلام منه . وكذلك كل ما جاء من هذا القبيل .

وقدر ذلك ؛ لأن الفعل بعد " أو " مؤول بمصدر ، ولا يصح عطف الاسم على الفعل فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسماً ، والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم . ومن ذلك قول امرئ القيس : (١)
فقلت له لا ينك عينك إنما . . نحاول ملكاً أو نموت فتعذرا

وهنا سؤال :

لم نصبوا المضارع بأن مضمرة فى هذا الموضع بعد " أو " ولم

(١) شرح المفصل ٢٢/٧ من كلمة لامرئ القيس قالها عند ذهابه إلى فيصر ملك الروم يستجير به . وقبل البيت

بكى صاحبه لما رأى للرب دونه . . . وليئن أنا لاحقان بقيصرا
والشاهد : (أو نموت فتعذرا) حيث نصب المضارع بعد أو أى إلا . أن نموت . ولو رفع (نموت) لجاز على تقديرين أحدهما : أن يكون معطوف على نحاول أو يكون مستأنفاً كأنه قال أو نحن نموت فتعذر ، ومن ذلك قوله تعالى : (مَسْكُونٌ إِلَى قَوْمِ آبَائِي أُولَئِكَ شَدِيدُ الْغَلْظِ عَلَيْهِمْ أَوْ يُسْلَمُونَ) بالرفع على الاشتراك بين الأول والثانى ، فالثانى عطف على الأول ، ولذى يقع من ذلك أحد الأمرين إما القتال ، وإما الإسلام ، أو الرفع على الاستئناف كأنه قال : أو هم يسلمون فهو عطف جملة على جملة وقرئ : أو يسلموا بالنصب على معنى : (إلا أن يسلموا أى يجوز وقوع القتال ثم يرتفع بالإسلام ، أو بمعنى حتى يسلموا فيكون القتال سبباً للإسلام أو يكون الإسلام غاية ينتهى القتال عند وجوده .

ينصبوا المضارع بعد " أو " التى تقتضى مساواة ما قبلها لما بعدها فى الشك فى نحو : أفعل كذا أو أترك ، برفع أترك ، لأن النحويين أرادوا أن يفرقوا بين (أو) التى تقتضى مساواة ما قبلها لما بعدها فى الشك ، وبين أو التى تقتضى مخالفة ما قبلها لما بعدها فى ذلك . فإنهم كثيراً ما يعطفون المضارع على مثله بأو فى مقام الشك فى الفعلين تارة ، وفى مقام الشك فى الثانى منهما تارة أخرى ، فإذا قصدوا الشك فى الفعلين رفعوا ما بعد (أو) . وإذا قصدوا الشك فى الفعل الثانى الذى بعد (أو) نصبوا ما بعد (أو) فقالوا : " لأنتظره أو يأتى " بنصب (يأتى) ليدل النصب على أن ما قبل (أو) ليس مثل ما بعدها فى الشك ، لكونه محقق الوقوع ، أو راجح الوقوع ، فلما احتاجوا إلى النصب ليعلم هذا المعنى احتج له إلى عامل ولم يجز أن يكون العامل (أو) ؛ لعدم اختصاصها فتعين أن تكون (أن) مضمرة .

الموضع الثانى :

يجب إضمار " أن " بعد " حتى " الجارة . والغالب فى " حتى " حينئذ أن تكون بمعان ثلاثة . للغاية إذا صلح فى موضعها إلى ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ فما قبلها غاية لما بعدها ، وأصل الغاية إلى ، وحتى محمولة عليها فى ذلك فهى حرف جر مثلها كما فى قوله تعالى : ﴿ أَيْمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْأَنْتِ ﴾ . وحرف الجر لا ينصب الفعل فإذا نصب الفعل بعند حتى فيكون بإضمار أن ، وأن وتفعل مصدر مجرور بحتى ، أو للتعليل إذا

صلح فى موضعها كى (١) ، نحو : لأطيعن الله حتى يغفر لى ، أو
للاستثناء بمعنى إلا أن نحو : لأقتلن الكافر حتى يسلم أى إلا أن يسلم ،
وقول الشاعر :

ليس العطاء من الفضولِ سماحةً .: حتى تجودَ وما لديك قليل (٢)
وقول الشاعر :

والله لا يذهب شيخى باطلا .: حتى أبير مالكا وكاهلا (٣)
وحتى فى البيت بمعنى " إلا " ولا تصح أن تكون غائبة ، ولا
تعليلية ؛ لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ، ولا سبباً عنه .
وذهب الكوفيون إلى أن " حتى " تنصب المضارع بنفسها وأجازوا
إظهار " أن " بعدها تأكيداً ، كما أجازوا ذلك بعد لام الجود .
شرط النصب بأن مضمره بعد حتى :

أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ، فإِنْ كان استقباله حقيقياً أى بالنسبة
إلى زمن المتكلم فالنصب واجب ، نحو لأسيرن حتى أدخل المدينة ،

(١) ما قبلها علة لما بعدها فيكون الفعل الأول فى زمان والثانى فى زمان آخر .

(٢) الفضول : المال الزائد ، والشاهد : حتى تجود ، فإن حتى بمعنى الاستثناء .

(٣) الشاهد فى " حتى أبير " فظاهر أنها بمعنى إلا ، والمعنى : لا أترك الأخذ بشئ
شيخى أى الصين بن علي إلا أن أقتل هذين الحيين ، ويروى أن قاتل البيت امرؤ
للقيس بن حجر حين بلغه أن بنى سعد قتل أباه ، وأن المراد بشيخه ابنوه ومالك
وكاهل قبيلتان من بنى أسد ، وأبير بضم الهمزة من أباه الله : أهلكه .

فدخول المدينة مستقبل بالنسبة للسير ، ونحو قوله تعالى (١) : ﴿ فَقَاتِلُوا
الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ فتقضى مستقبل باعتبار زمن
التكلم بالأمر بالقتال ، وإن كان المستقبل غير حقيقى أى كان بالنسبة
إلى ما قبلها خاصة من غير اعتبار زمن المتكلم نحو قوله تعالى (٢) :
﴿ وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ فإن قول الرسول وإن كان ماضياً
بالنسبة إلى زمن الإخبار لنا إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم فالنصب
حينئذ جائز لا واجب .

وقرأ نافع (٣) برفع يقول على تأويله بالحال ، والنصب على
تأويله بالمستقبل وبه قرأ غيره ، وهى قراءة العشرة إلا نافعاً . فالنصب
على وجهين : أن يكون القول غاية للزلزال ، أو تكون حتى بمعنى كى
فتكون الزلزلة علة للقول .

ويرتفع الفعل بعد حتى بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون حالاً ، إما حقيقة نحو سرت حتى أدخلها إذا قلت وأنت
فى حالة الدخول ، أى حدث منى سير فدخول فليس فى هذا
معنى كى ولا معنى إلى أن ، وإنما أخبرت بأن هذا وقع منك
فالسبب والمسبب قد مضيا ، والرفع حينئذ واجب ، وإما تأويلاً

(١) من الآية ٩ سورة الحجرات .

(٢) من الآية ٢١٤ سورة البقرة .

(٣) أى وزلزلوا فيما مضى حتى يقول الرسول فحكى الحال .

انظر ابن الجزرى ٢/٢٢٧ . والرفع على أن للزلزال اتصال بالقول بلا مهلة بينهما ،
أو أن للزلزال قد مضى والقول وقع الآن . شرح المفصل ٧/٣٢ .

نحو : ﴿ وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ فى قراءة نافع ،
والرفع حينئذ جائز كما مر ، وإنما رفع الفعل بعد حتى عند
إرادة الحال حقيقة أو مجازاً ؛ لأن نصبه يؤدى إلى تقدير "أن"
وهى للاستقبال والحال ينافى الاستقبال .

الثانى : أن يكون مسبباً عما قبلها ، فيمتنع الرفع فى نحو ، لأسيرين
حتى تطلع الشمس ؛ لانتفاء السببية ؛ لأن طلوع الشمس لا
يتسبب عن السير ، ويجوز النصب والرفع فى "أيهم سار حتى
يدخلها ، فإن السير محقق وإنما الشك فى عين الفاعل " . فأما
السير فإنه تحقق فجاز أن يكون سبباً فحينئذ يجوز الرفع لأنه
سبب ، ويجوز النصب على للغاية أو معنى كى ، لأن النصب
بعد حتى قد يكون ما بعد حتى غاية للأول غير مسبب عنه .
وإذا قلت : أسرت حتى تدخلها فلا يجوز فيه إلا النصب لأن
الاستفهام غير موجب للسير فلا يصلح أن يكون السير سبباً
للدخول فبطل الرفع .

الثالث : أن يكون فضلة ، فيجب النصب فى نحو : سيّرى حتى أدخلها؛
لانتفاء الفضلة ، فسيّرى مبتدأ ، وحتى أدخلها : خبره فحتمى
حرف جر فى موضع للخبر ، ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا
خبر ؛ لأن حتى تكون حينئذ حرف ابتداء يقع بعده الجملة ، فلا
يسوغ أن يكون خبراً .

وأشار الناطم إلى ذلك بقوله :

وتلو حتى حالا أو مؤولا .: به ارفعن وانصب المستقبل

حتى الابتدائية :

سبق أن حتى تأتي جارة للمصدر المؤول من أن والفعل بعدها ،
وتأتي عاطفة (١) وتأتي ابتدائية أيضاً : أى حرف تبدأ بعده الجمل أى
تستأنف ، فتدخل على الجمل الاسمية كقوله :

فما زالت القتلى تمج دماءها .: بدجلة حتى ماء دجلة أشكل (٢)

ونحو قولك : أجلس القوم حتى زيد جالس .

وتدخل على الجملة الفعلية : شربت الإبل حتى يجيء البعير يجو
بطنه . أى وجد الشرب فيما مضى وهو الآن يجر بطنه فى الحال .

ونحو قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ فى قراءة نافع
بالرفع ، لأن الفعل إذا كان حالاً أو مؤولاً به فحتى (٣) ابتدائية ، وإذا

(١) للعطف بخى شرطان : الأول أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه نحو :
أعجبني الرجل حتى حديثه ، ومثل : أكلت السمكة حتى رأسها ، الثانى ، أن يكون فى
زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الأبياء .

(٢) الشاهد فى حتى فى ابتدائية ، ودخلت على الجملة - الاسمية ، والأشكل الذى
تخالطه حمرة ، وعين شكلاء : إذا خالط بياضها حمرة . وتمج : تغف والمعى : ما
زالت القتلى تغف دماءها بنهر دجلة حتى صار ماء دجلة مشوباً بحمرة لدمائها .

(٣) مثل : سرت البارحة حتى أدخلها الآن ، ومرض زيد حتى لا يرجون شفاء أى هو
الآن كذلك ، وسألت عنه حتى لا أحتاج إلى سؤال . برفع المضارع بعد حتى فى
الأمثلة كلها ؛ لأنه حال بالنسبة إلى زمن المتكلم .

كان مستقبلاً أو مؤولاً به فهي الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم .
وتقول : سرت حتى أدخلها . يجوز نصب الفعل وحتى جارة وأن
مضمرة ، ويجوز رفع (أدخلها) وتكون حتى حرف ابتداء تقطع ما
بعدها عما قبلها .

وقد أنشدوا بيتاً جمعوا فيه معاني حتى وهو :

ألقي الصحيفة كي يخفف رحله . . والزاد حتى نعله ألقاها

فيروي برفع النعل ونصبها وجرها . فمن جرها جعلها غاية وكان
ألقاها تأكيداً ومن رفع (نعله) فهو على الابتداء وألقاها الخبر جملة
اسمية مستأنفة وحتى حرف ابتداء . ومن نصب فعلى وجهين أحدهما
أن تكون حتى حرف عطف بمعنى اللولو عطف النعل على الزاد وكان
ألقاها أيضاً تأكيداً .

والثاني أن تكون حتى حرف ابتداء أيضاً وتتصب الفعل بإضممار
فعل دل عليه ألقاها كأنه قال : حتى ألقى نعله ألقاها على حد زيداً
ضربته .

الموضع الثالث من مواضع إضممار أن :

- بعد " فاء السببية " :

يقول الناظم :

وبعد فاء جواب نفى أو طلب . . محضين أن سترها حتم نصب

يعنى أن " أن " تنصب الفعل مضمره بعد فاء جواب نفى (١) وهى فاء السببية : أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها ، والنفى شمل ما كان بحرف نحو " ما " أو الفعل كليس أو الاسم كغير ، فالنفى بالحرف نحو قوله تعالى (٢) : ﴿ لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ أى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا ؛ لأن أهل النار لا يموتون فيها ولا يحيون فهم يرون موتهم راحة لهم من العذاب ، ولكن لا سبيل إلى ذلك . ومعنى الآية : لا يكون قضاء عليهم فموت ، لانقضاء المسبب بانقضاء السبب وهو القضاء ، ونحو . لا تأتيني فأعطيك على أن تكون لا نافية ، أى لو أتيتي لأعطيتك ، والمراد نفى الإتيان والعطاء .

والنفى بالفعل نحو : ليس زيد حاضرا فيكلمك ، والنفى بالاسم نحو : أنت غير آت فتحدثنا . وجواب الطلب مثل جواب النفى ، أى ينصب الفعل بعده بأن مضمره ويشمل الطلب : الأمر ، والنهى والدعاء والتمنى والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، فالأمر نحو قول الشاعر :

يا ناقُ سير عَنَّا فسيحا .: إلى سليمان فنستريحا (٣)

(١) سعى جواباً ؛ لأن ما قبله من النفى والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذى ليس بمتحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط .

(٢) آية ٣٦ سورة فاطر .

(٣) ناق : منأى مرخم : أى : يا ناقة ، وعنقا بالنصب صفة مصدر محذوف : أى سيرا عنقا ، وهو ضرب من السير ، والشاهد : فنستريحا حيث نصب ؛ لأنه جواب الأمر أى ليكون منك سير فاستراحة ، وسليمان هو : ابن عبد الملك بن مروان . والشاعر هو أبو النجم العجلي . للكتاب ٤٢١/١ ، والتصريح ٢٣٩/٢ والأشمونى ٣٠٢/٣ .

واللهي نحو قوله تعالى (١) : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ . ونحو (٢) : ﴿ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَكُم بِعَذَابٍ ﴾ ،
ونحو : لا تأت زيدا فبهينك .
والدعاء نحو قول الشاعر :

رَبِّ وَفَنِي فَلَا أَعْدَلَ عَنْ . . . سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ (٣)
والاستفهام نحو قوله تعالى (٤) : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾
ونحو : أين بيتك فأزورك ، بنصب المضارع بأن مضمرة بعد
الفاء أي : عرفني بيتك فأزورك .
والعرض نحو قول الشاعر :

يا ابن الكرام ألا تكدنو فتبصر ما . . . قد حدثوك فما راء كمن سمعا (٥)
ونحو : ألا تنزل عندنا فنكرمك ، بنصب المضارع بعد الفاء .
والتحضيض نحو قوله تعالى (٦) : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾

(١) آية ٨١ سورة طه .

(٢) آية ٦١ سورة طه .

(٣) سنن بلخطين : أي ، طريق ، والشاهد في " فلا أعدل " حيث نصب ، لأنه جواب
للدعاء ، والفاء فاء السبب . انظر التصريح ٢/٢٣٩ .

(٤) الآية ٥٢ سورة الأعراف .

(٥) الشاهد في " فتبصر " حيث نصب بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب
العرض ، والعرض هو طلب يرفق ولين ، والفاء في (فما) للتعليل ، وهو مبتدأ ،
وكمن سمعا : خبره .

(٦) آية ١٠ سورة المنافقون . ونصب (فأصدق) بأن مضمرة بعد التحضيض وهو من
أنواع الطلب . شرح المفصل ٥٦/٧ .

فَأَصْدَقَ وَأَكُونُ مِنَ الصَّالِحِينَ) وقرئ وأكن بالجزم عطفاً على محل فأصدق بناء على أن جواب الطلب المقرون بالفاء معها فى محل جزم ، أو عطف على فأصدق بتقدير سقوط الفاء ، وجزم أصدق ، ويسمى العطف على المعنى ؛ لأن المعنى أخرتني أصدق ، ويقال له فى غير القرآن : العطف على التوهم ، والإجماع على الجزم إلا قراءة أبى عمرو بالنصب .

والتمنى نحو قوله تعالى (١) : ﴿ يَالْيَتِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف نحو ما تأتينا فتحدثنا بالرفع ، بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا ، فيكون الفعلان مقصوداً نفهما فترفع الفعلين ، وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا على إضمار مبتدأ ، فيكون المقصود نفى الأول وإثبات الثانى ، مثل : ما تعطينى فأشكرك أى ما تعطينى فأنا أشكرك على كل حال . فنفى العطاء وأثبت الشكر . وإذا قصد للجواب يكون الفعل منصوباً على معنى ما تأتينا محدثاً ، فيكون المقصود نفى اجتماعهما ، أى أثبت له الإتيان ونفى الحديث أى تزورنى ولا حديث ، ويظهر ذلك فى قوله تعالى (٢) : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ برفع الفعل بعد الفاء بناء على الفاء عاطفة لا سببية فعطف " يعتذرون " على لفظ يؤذن " فهو شريك له فى النفى الداخلى عليه ، وكأنه قيل : " لا يؤذن لهم فلا يعتذرون " ولو قرئ بالنصب على أنه جواب النفى لم يتمتع ، والمعنى : " لو أذن

(١) آية ٧٣ سورة النساء .

(٢) آية ٣٦ سورة المرسلات .

لهم لا اعتذروا " مثل " لا يقضى عليهم فيموتوا " ولكنه أثر الرفع لتتناسب رؤوس الآي .

وقيد النفي والطلب بقوله محضين احترازاً من النفي الذي ليس بمحض ، وهو المنتقض بإلا والملتو بنفي ، نحو (١) ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا ، فإن معناه الإثبات ، ويجب رفع الفعل بعد الفاء ، نحو : أسمع تأتني فأحسن إليك إذا كان الاستفهام على غير حقيقته بأن كان على الإقرار والاعتراف ، والاستفهام التقريرى يثبت حصول الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي ، وكذلك يرفع الفعل بعد الطلب غير المحض ، وهو الطلب باسم الفعل أو المصدر نحو صه فأكرمك ؛ لأن اسم الفعل ليس موضوعاً للطلب .

وذهب بعض الكوفيين إلى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في "أو" والصحيح مذهب البصريين بأن النصب بأن مضمر بعد الفاء ، والفاء عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم ، والتقدير في قولك : ما تأتينا فتحدثنا : ما يكون منك إتيان فتحدث ، والنفي منصوب على المعطوف دون المعطوف عليه ، بل يكون منك إتيان ولا يكون منك تحديث ، ويقرر ذلك في كل المواضع ويعنى ذلك أنه يشترط في النصب أن يتقدم على الفاء ما يتصيد من مصدر من فعل أو شبهة . فلما كان الفعل

(١) ومن ذلك قول الفرزدق :

وما قام منا قائم في ندينا . . . فينطق إلا بالتي هي أعرف

حيث رفع (ينطق) لأن النفي الذي قبله ليس نفيّاً خالصاً . لأنه انتقض بإلا ، ولا عبرة عند سيبويه بذلك .

الأول فى تقدير المصدر والمصدر اسم لم يسغ عطف الفعل الذى بعده عليه فإذا أضمرنا (أن) قيل الفاء صار مصدراً فجاز لذلك عطفه على ما قبله وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم .

الموضع الرابع من مواضع إضمار أن :

بعد (واو) المصاحبة .

- قال ابن مالك :

والواو كالفا (١) إن نفد مفهوم مع (٢) كلا تكن جلدا وتظهر الجزع .

وقد سمع النصب بأن مضمرة بعد واو المعية فى خمسة مما سمع مع الفاء :

الأول : النفى نحو قوله تعالى (١) : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ .

والمعنى أن جماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك فى دخول الجنة ، مع أن الطمع فى الجنة يقتضى الصبر مع الجهاد ، أى لم يتعلق علم الله بجهادهم وعلمه صبرهم ؛ لعدم وقوع صبرهم ، وإذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه ؛ لأنه غير واقع . فتعلق علمه تعالى بجهادهم ، وعدم صبرهم .

(١) فى جميع ما تقدم .

(٢) أى يقصد بها المصاحبة .

(٣) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

والنقدير : بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة وحالكم هذه الحالة .

الثاني : الأمر نحو قول الشاعر :

فقلت ادعى وأدعو إن أُنذَى .: لصوتٍ أن ينادي داعيان (١)

الثالث : النهي نحو قول الشاعر :

لاتنه عن خلق وتأتى مثله .: عار عليك إذا فعلت عظيم (٢)

الرابع : الاستفهام نحو قول الشاعر : (٣)

ألم أك جاركم ويكون بينى .: وبينكم المودة والإخاء

حيث نصب " يكون بأن مضمرة لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام .

الخامس : التمني نحو قوله تعالى (٤) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ سُبُلَ اللَّهِ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ لِلَّهِ سُبُلَ الْبَاطِلِ ﴾ في قراءة حمزه وحفص بنصّب نكذب ونكون ، ووافقهما ابن عامر في الثاني فقط ، وقرأ الباقون

(١) الشاهد في " وأدعو " حيث نصب الفعل فيه بتقدير " لن " بعد واو المعية في جواب الأمر وأندى أفعل تفضيل من النداء وهو بعد ذهاب الصوت ، والمعنى قلت لتلك المرأة ينبغي أن يجتمع دعائى ودعاؤك فلن أرفع صوت دعاء داعيين معاً .

(٢) الشاهد في " (وتأتى) حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد الواو في جواب النهي والمعنى ، ألا يجمع بين الإتيان والنهي أى لا يكن منك أن تنهى وتأتى ، وعار خبر مبتدأ محذوف ، وعظيم صفته . والبيت لأبى الأسود الدؤلى ، وقيل للأخطل ، أو الطرماح . انظر الخزائن ٦١٧/٣ ، للتصريح ٢٣٨/٢ .

(٣) البيت للحطيئة يهجو به الزريقان بن بدر ، وقومه . وانظر المقضب ٧٢/٢ .

(٤) آية ٢٧ سورة الأنعام .

بالرفع قيهما . فالنصب على أنه جواب للتمنى بإضممار (أن) (١)
أما الرفع فعلى العطف على (نرد) . أو على سبيل الاستئناف
أى : ونحن لا نكذب بآيات ربنا .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا
الْحَقَّ ﴾ فيجوز أن يكون تَكْتُمُوا مجزوماً بالعطف على (لا تلبسوا)
ويكون النهى عن كل واحد منهما ، أى ولا تكتموا الحق ، ويجوز أن
يكون منصوباً بحذف النون ويكون النهى عن الجمع بينهما ، أى لا
تلبسوا الحق بالباطل مع كتمان الحق ، والواو حينئذ للمعية ، والفعل
منصوب بأن مضمرة ولا يجوز رفع الفعل فى الآية ، لأنه لو رفع
يكون على معنى الاستئناف أى النهى عن الأول وإباحة الثانى أى ولكم
كتمان الحق وهذا لا يجوز . (٢)

الأوجه الجائزة فيما بعد الواو من قولك (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)
ثلاثة الأوجه :

الأول : الرفع على الاستئناف إذا نهيته عن الأول فقط وأبحث له الثانى
كأنك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن .

الثانى : النصب على النهى عن الجمع بينهما ، أى على إرادة المعية
كأنك قلت : لا تأكل السمك مع شرب اللبن .

(١) على معنى الجمع ، والتقدير : يا ليتنا يجمع لنا الرد وترك التكذيب والكون من
المؤمنين .

(٢) شرح المفصل ٣٤/٧ .

الثالث : الجزم على التشريك بين الفعلين فى النهى ، كأنك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن .

والفرق بين النصب والجزم فى حالة العطف أنه فى النصب من عطف مصدر مؤول من أن والفعل على مصدر من الفعل السابق ، وفى الجزم من عطف الفعل على الفعل .
سقوط الفاء فى جواب الطلب :

انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء ، وذلك بعد الطلب بأنواعه .
قال ابن مالك :

وبعد غير النفى جزماً اعتمد .^١ إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد والمراد بقصد الجزاء أنك تقدره مسبباً عن ذلك الطب المتقدم كمال أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط ، نحو : لا تعص الله يدخلك الجنة ، ونحو : هل تزورنى أزرك ، ونحو ليت لى ما لا أنفقه فى سبيل الله ، ونحو لعنك تقدم أحسن إليك . ونحو : زرنى أزرك بجزم الجواب والتقدير : إن تزورنى أزرك .

أما النفى فلا يجزم جوابه (١) ، واحترز بقوله : " والجزاء قد قصد " عما إذا لم يقصد الجزاء ، فإنه لا يجزم بل يرفع : إما مقصوداً

(١) لا يقال " ما تأتينا تحدثنا " بجزم تحدثنا ، لأن الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الإتيان سبباً للتحدث .

به الوصف نحو: قوله تعالى (١): ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي ﴾ (٢)
 فى قراءة من رفع فإنه قدر الفعل مع ناعله جملة فى محل نصب صفة
 لقوله ولياً ، لا جواباً لقوله " فهب " وقرأء بالجزم على تقديره جواباً
 للأمر ؛ لأن معنى الشرط موجود فيه ، يريد : فإن تهب لى ولياً يرثنى .
 ونحو قولك : أعطنى درهماً أنفقه إذا لم تقصد الجزاء ترفع أنفقه على
 أن الجملة فى محل نصب صفة .

وإن كان الفعل مقصوداً به الحال رفع كذلك، نحو قوله تعالى (٣):
 ﴿ ثُمَّ نَزَّهْنَاهُمْ فِي خَوَاصِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ ويحتمل الوصف والحال قوله
 تعالى (٤) : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾ فتطهرهم مرفوع
 باتفاق السبعة . وهو مسبوق بالطلب " خذ " لكونه ليس مقصوداً به
 الجزاء ، بل مقصود به الوصف ، أى خذ منهم صدقة مطهرة ، ولو
 قرأء بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع فى القياس .

وأما قوله تعالى (٥) : ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا
 تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾ فيجوز الرفع فى لا تخاف ولا تخشى على

(١) سورة مريم آية ٥ ، ٦ . قرأ بالجزم أبو عمرو والكسائى والبقون بالرفع . انظر ابن
 الجزرى ٢/٢١٧ .

(٢) أى : هب لى من لذك ولياً ورثاً .

(٣) آية ٩١ سورة الأعمام . فهو حال من المفعول فى نزههم ولا يكون حالاً من المضمر
 فى خوضهم لأنه مضاف ، والحال لا يكون من المضاف إليه .

(٤) آية ١٠٣ سورة التوبة .

(٥) آية ٧٧ سورة طه .

الحال من الفاعل في اضرب ، أى غير خائف ، وقراءة الرفع هى المشهورة ، وإجماع القراء على رفع (ولا تخشى) وهو معطوف على لا تخاف ، ويجوز الرفع على الاستئناف أى : أنت لا تخاف دركا ، ويجوز الجزم فى لا تخاف على أنه جواب لقوله : واضرب لهم على تقدير إن تضرب لا تخف دركاً ممن خلفك ، ويرفع تخشى على القطع أى وأنت غير خاش . (١)

(١) شرح المفصل ٥٣/٧ .

الخلاف فى جازم اسئل فى جواب الطلاب :

١- الجمهور يجعلونه جواباً لشرط مقدر ، فيكون مجزوماً عندهم بأداة شرط مقدره هى وفعل الشرط .

٢- ذهب ابن مالك والخليل وسيبويه إلى أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم .

٣- ذهب الفارسي والميراقى إلى أن الطلب ناب عن الشرط : أى حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه العوامل منابها فجزمت ، والمختار القول الأول ؛ لأن الشرط لايد له من فعل ، ولأن تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للأصل ، وتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للأصل ؛ ولأن نائب الشيء يودى معناه والطلب لا يودى معنى الشرط ، وذلك نحو قوله تعالى (١) : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ ﴾ تقدم الطلب وهو تعالوا ، وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو (أتل) .. وقدّر الجزاء فجزم بحرف شوط مقدر والتقدير : إن تأتوني أتل عليكم . فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ، وعلامة جزم الفعل حذف الواو ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَهَرَبَ إِلَىٰ يَدِئِكَ الْخَلَّةُ فَبِذِّعِ الْخُلَّةُ تَمَاقُطُ ﴾ فإنه مجزوم باتفاق القسراء السبعة .

ويشترط النحويون غير الكسائى لصحة الجزم بعد النهى صحة

(١) آية ١٥١ سورة الأنعام .

وقوع " إن لا " موقعه أى تضع موضع النهى شرطاً مقروناً بلا النافية مع صحة المعنى ، ولذلك يقول ابن مالك .

وشرط جزم بعد نهى أن تضع : إن قبل لا دون تخالف يقع .

ومن ثم جاز لا تكن من الأسد تسلم بالجزم (١) ، وامتنع ، لا تكن من الأسد يأكلك (٢) ، ففى المثال الأول السلامة مسببة عن عدم الدنو من الأسد ، وفى المثال الثانى الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو ، وإنما يتسبب عن الدنو نفسه ، والكسائى لم يشترط صحة دخول إن على لا ، فجوز الجزم فى جواب النهى مطلقاً .

وجوز الجزم فى : لا تكن من الأسد يأكلك ، بتقدير إن تكن بغير نفى ، واحتج بالقياس على النصب فإنه يجوز " لا تكن من الأسد فيأكلك " بالنصب ، واحتج بقول أبى طلحة للنبى عليه السلام ، يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم ، ويقول النبى عليه السلام : " لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض " وأجاب البصريون بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفى قياساً له إلى النصب ، وأجابوا بأن قول الصحابى " يصبك " بدل من تشرف وقول الرسول " يضرب " مدغم .

وأجاز الكسائى أيضاً النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر

(١) لصحة قولك : إن لا تكن من الأسد تسلم . ونحو : لا تعمى الله تدخل الجنة ، أى إن لا تعمى الله تدخل الجنة .

(٢) لعدم صحة قولك : إن لا تكن من الأسد يأكلك .

نحو صه ، أو خير بمعنى الأمر نحو حسبك ، تقول : صه فنحنذك ، ونزال فنكرّمك ، وحسبك حديث فينّام الناس ، بنصب ينّام عند الكسائي خاصة ، فحسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة معنى ، اكف ، ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت ؛ لأن النصب إنما هو بإضمار أن . والفاء عاطفة على مصدر متوهم ، ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر ؛ لأنها غير مشتقة .

ولا خلاف في جواز الجزم بعد اسم الفعل والخبر المثبت إذا سقطت الفاء لعدم مقتضى السبك (١) .
وأشار ابن مالك إلى ذلك قائلاً :

والأمر إن كان بغير فعل فلا ، تنصب جوابه (٢) وجزمه اقبلا (٣) .

وذلك نحو قوله تعالى (٤) : ﴿ تَوْمِنُونَ بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون ؛ لأنها بمعنى الأمر أى آمنوا (٥) .

(١) أى عدم الحاجة إلى تأويل مصدر . نحو قولك : حسبك ينم الناس بالجزم أى اكتف لمعناه الأمر .

(٢) مع وجود الفاء .

(٣) عند حذف الفاء .

(٤) آية ١١ - ١٢ سورة الصف .

(٥) ومن ذلك قولهم فى الدعاء : رحمه الله لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر . وقولهم : -

وقيل إن الجزم فى جواب (هل) وهو من أنواع الطلب فى قوله تعالى (١) : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُحِبُّونَ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ (٢) .

ونحو قول الشاعر :

وقولى كلما جشأت وجأشت .^٣ مكانك تحمدي أو تستريحي (٢)

ونحو قول العرب " اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه " بجزم " يثب " لأن اتقى وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب أى ليتق الله وليفعل ، فلذلك جزم جوابهما . فما كان فى معنى الأمر والنهى إذا أجيب يكون مجزوماً ؛ لأن العلة فى جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ .

ملاحظة :

الحق القراء الترجى بالتمنى فى نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بأن مضمره وجوباً بدليل قراء حفص عن عاصم (٤) لعلى أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى بنصب " فأطلع " فى

= حسبك يتم الناس . بالرفع على الابتداء والخبر محذوف أى حسبك هذا ، أى اكتف من الحديث فإن فعل يتم الناس كان إنساناً كثر منه الكلام ليلاً .

(١) من الآية ١٠ سورة الصف .

(٢) شرح المفصل ٤٨/٧ .

(٣) الشاهد فى تحمدي ، حيث جزم لوقوعه بعد الطلب باسم فعل وهو مكانك ومعناه :

انتهى ، وقولى : مبتدأ مصدر ، خبره مكانك تحمدي ، وجشأت نفسى بمعنى : نهضت

إليك ، وجأشت نفسى بمعنى : غثت ، والخطب للنفس .

(٤) آية ٣٦ - ٣٧ سورة غافر .

جواب لعلی " وأجمع القراء على رفعه عطفاً على قوله " أبلغ " ويجوز أن يكون نصب فأطلع في جواب : " ابن لى صرحا " أو عطفاً على الأسباب . ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة النصب بأن لعل أشربت معنى ليت ، لكثرة استعمالها في توقع المرجو ، وتوقع المرجو ملازم للتمنى .

وابن مالك يوافق رأى القراء ويقول :

والفعل بعد الفاء في الرجاء نُصِب .°. كنصب ما إلى التمنى ينتسب نصب المضارع بأن مضرة جوازاً :

ينصب المضارع بأن مضرة جوازاً في مواضع خمسة ، كما ينصب بها مضرة وجوباً في خمسة مواضع .

فالأول من مواضع الجواز : بعد اللام الجارة إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي ، ولم يقرن الفعل بلا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأْمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ونحو قوله : ﴿ وَأْمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ فأضمرت أن في " لنسلم وأظهرت في أكون " ومذهب البصريين في هذه المسألة أن الناصب هو " أن " وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب هو اللام وجوزوا إظهار أن بعدها توكيداً .

فإن اقترن الفعل بلا وجب إظهار " أن " لئلا يتوالى مثلاً ، من غير إدغام نحو " لئلا يكون للناس عليكم حجة " ، ونحو قوله تعالى : ﴿ لِيَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ بإدغام النون في لا المؤكدة .

والحاصل أن " أن " لها بعد اللام ^(١) ثلاث حالات :

الأول : وجوب الإضمار وذلك بعد لام الجحود نحو قوله تعالى :
﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ ﴾ .

الثاني : وجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل بلا .

الثالث : جواز الأمرين وذلك بعد لام كي نحو : جئتكم لتكرمنى ، ولام
العاقبة ^(٢) ولام التوكيد .

والمواضع الأربعة الباقية التي تضمّر أن بعدها جوازا هي : أو
والواو والفاء وثم إذا كان العطف بها على اسم صريح ليس في تأويل
الفعل نحو قول الشاعر :

ولبس عباءة وتقر عيني . أحب إليّ من لبس الشفوف ^(٣)

ونحو قوله تعالى ^(٤) : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْدًا أَوْ

^(١) دخل تحت اللام : لام العاقبة ، نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ، ولام
للتوكيد وهي الزائدة نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ﴾ وقوله
تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُثَبِّتَ لَكُمْ ﴾ .

^(٢) وتسمى لام الضرورة ، ولام المال وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها
نحو " فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا " فإن التقاطع لهم كان لראئتهم عابه ،
فإن بهم الأمر إلى أن صار عدوا لهم وحزنا .

^(٣) الشاهد في " وتقر عيني " حيث نصب الفعل بأن مضمر جوازا وهي والفعل في
تأويل مصدر معطوف على " لبس " والتقدير : ولبس عباءة وقرّة عيني .

^(٤) آية ٥١ سورة الشورى .

مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴿١﴾ فى قراء غير نافع بالنصب (١) ،
بإضمار أن بعد أو ، وأن يرسل فى تأويل مصدر عطفاً على " وحيًا .
والتقدير : إلا وحيًا أو إرسالًا . وحيًا مصدر ليس فى تأويل الفعل " .
ونحو قول الشاعر (٢) :

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيهِ .: ما كنت أؤثر إتراباً على ترب
فنصب " أرضيه " بعد الفاء التى عطف بها على اسم غير شبيهه
بالفعل والتقدير : لولا توقع معتز فأرضائى إياه .
وقول الشاعر (٣) :

إِنِّى وَقَتْلَى سَلِيكًا ثُمَّ أَعْقَلَهُ .: كالثور يضرب لما عافت البقرُ
فأعقله مضارع عقل ، منصوب بأن مضمره جوازاً بعد ثم ، وأن
والفعل فى تأويل مصدر معطوف على (قتلى) والتقدير : وقتلى سليكا ثم
عَقَلَى إياه ، وقتلى ليس فى تأويل الفعل .

(١) الحجة لمن رفع أنه استأنف بـ (لو) فخرج من النصب إلى الرفع ، والوحي فسى
الآية هو إلهام كما وقع لأم موسى ، ومن وراء حجاب أى تكلم كما وقع لموسى
عليه السلام أو يرسل رسولا كما هى عادة الأنبياء .

(٢) معتز : يسأل المعروف ، والإتراب : الاستغناء من الخصى ، وترب يعنى الفقر
والمعنى : لولا ترقب سائل للمعروف فأرضيه ما كنت أفضل الغنى على الفقر .

(٣) سليكا : اسم رجل مصغر ، مفعول لقوله " وقتلى " وعقلت للقتل أعطيت دينه وقوله
كالثور : خبر إني ، والثور ذكر البقر ، وعافت للبقر : إذا كرهت الماء ولم تشرب ،
ومعنى البيت أن البقر إذا عافت الماء لا تضرب لأنها ذات لين ، وإنما يضرب
الثور ليرد الماء فتفزع البقر وترد للماء معها .

والشاعر هو : أنس بن مدركة الخثعمي . الأسموني ٣/٣١٤ .

وفى هذه المواضع يقول ابن مالك :

وإن على اسم خالص فعل عطف . تنصيه أن ثابتاً أو منحذف

❖ تنبيه :

الفرق بين مواضع الإضمار الواجب والإضمار الجائز أنه فى إضمار أن وجوباً يعطف المصدر المؤول من أن والفعل على فعل قبله يتوهم منه مصدر حتى يعطف اسم مؤول على اسم مؤول ، أى يتخيل مصدر من الفعل الأول لأن الفعل دال عليه ، فيكون المعنى مثلاً : لا يكن فيه نهى عن خلق والإتيان بمثله . فلو كان الأول مصدراً صريحاً جاز إضمار (أن) فى المواضع التى ذكرناها ، فلو قال الشاعر :
ولبس عباءة وأن نقر عيني لجاز ؛ لأن الأول مصدر صريح فيعطف هنا مصدر مؤول على مصدر صريح . (١)

وحذف " أن " مع النصب فى غير المواضع العشرة (٢) ، المذكورة شاذ ، وذلك على قسمين تارة يكون فى الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون ، فالأول كقول بعضهم (٣) : " نسمع بالمعبدى خير من أن تراه " بنصب نسمع بإضمار أن ، والذي حسن حذفها من نسمع ذكرها فى أن تراه ، ونحو قول طرفة بن العبد :

(١) شرح المفصل ٢٥/٧ .

(٢) الخمسة المذكورة فى وجوب الإضمار ، والخمسة المذكورة فى جوازها .

(٣) روى المثل : أن نسمع بثبوت " أن " .

والمثل فى مجمع الأمثال للميداني ١٣٦/١ .

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوعى .: وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى
بنصب " أحضر " وفى البيت شاهد آخر وهو نعت " أى باسم
الإشارة ، ثم نعت اسم الإشارة بالاسم المطلق بالألف واللام ، وهذا هو
الغالب إذا نعت أى باسم الإشارة ، وأما البصريون فيروون البيت برفع
أحضر ، والمثل برفع تسمع ، وذلك لأنهم لا يجيزون أن ينصب
المضارع بحرف محذوف فى غير المواضع المعروفة ، من قيل أن
نواصب المضارع عوامل ضعيفة ، والعامل الضعيف لا يعمل إلا وهو
منكور .

جوازم الفعل :

جازم الفعل نوعان :

جازم لفعل واحد وهو أحرف أربعة :

أحدها : " لا " الطلبية نهياً نحو " لا تشرك بالله " ، أو دعاء نحو
" لا تؤاخذنا " أو التماساً نحو " لا تفعل " ، فالنهي من الأعلى ، والدعاء
من الأدنى ، والالتماس من المساوى و " لا " لا تجزم المضارع حال
كونه مبذواً بالهمزة أو النون مبنياً للفاعل ، والجزم حينئذ نادر نحو قيل
الشاعر :

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد .: لها أبداً ما دام فيها الجراضيم (١)

(١) الشاهد " لا " ناهية ، ونعد مجزوم بها مسند إلى المتكلم المعظم نفسه وذلك نادر ؛ لأن
المتكلم لا ينهى نفسه إلا على سبيل المجاز تنزيلاً له منزلة الأجنبى ، والجراضيم بضم
الجيم الأكل الواسع البطن وعنى به معاوية .

ويكثر الجزم إذا كان الفعل مبنياً للمفعول ، نحو لا أَخْرَجْ ، لأن المنهى غير التكلم والأصل : لا يُخْرِجُنِي أَحَد .

الثانى : اللام الطلبية ، نحو قوله تعالى (١) : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ ونحو قوله تعالى (٢) : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ .

واللام الطلبية (٣) جزمها فعل المتكلم المبدوء بالهمز والنون حال كونه مبنياً للفاعل قليل ؛ لأن المتكلم لا يأمر نفسه نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ ونحو قول الرسول عليه الصلاة والسلام " قوموا فلاصل لكم " أى لأجلكم ، والفاء زائدة ، وأصل مجزوم بلام الأمر علامة جزمه حذف الياء .

والثالث والرابع : لم ولما :

- ويشتركان فى أمور :

فى الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفسى ، والجزم ، والقلب للمضى ، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما .

وتنفرد لم عن لما بمصاحبة أداة الشرط ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ (٤) ولا يجوز " إن لما

(١) من الآية ٧ سورة الطلاق .

(٢) من الآية ٧٧ سورة الزخرف .

(٣) اللام الطلبية هى لم الأمر المكسورة الداخلة على المضارع فى مقام الأمر والدعاء . ويختار تسكينها بعد الواو والفاء . ونحو : " وليوفوا نذورهم ، وليطوفوا " ونحو " فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي " ونحو : ﴿ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقِمُْوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ .

(٤) من الآية ٦٧ سورة المائدة .

تفعل " (١) لأن الشرط يليه مثبت لم ، نقول : إن قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما ، لا نقول: إن قد قام زيد ، فعودل بين النفي والإثبات ، وإنما لم تقع " قد " بعد الشرط لأنها تقتضى تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال ، والشرط يقتضى احتمال وقوعه وعدمه وقلبه إلى الاستقبال .

وتنفرد لم أيضاً بجواز انقطاع نفي منفيها ، بخلاف لما فإن نفي منفيها مستمر إلى زمن الحال ، فإذا قلت " لم يقم زيد " يحتمل انقطاع النفي بحضور زيد ، وإذا قلت لما يقم زيد ، فإن زيدا لم يقم إلى الآن : أى لحظة التكلم فالنفي ممتد مستمر إلى زمن التكلم .

وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها ، نحو قاربت المدينة ولما ، حذف المجزوم أى ولما أدخلها ، وذلك لأنها نفي لقد فعل ، والفعل قد يحذف بعد (قد) فأما قول الشاعر :

احفظ وديعتك التى استودعتها .: يوم الأعازب (٢) إن وصلت وإن لم
أى : وإن لم تصل فضرورة .

تنفرد لما أيضاً بوقوع ثبوت منفيها ، نحو قوله تعالى : ﴿ بَلْ لَمَّا يَدْعُوا عَذَابٍ ﴾ أى إلى الآن ماذا قوله وسوف يذوقونه .

ونحو قوله تعالى (٣) : ﴿ وَلَمَّا يَنْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ أى إلى الآن ما دخل فى قلوبكم ، وسوف يدخل ، ولم لا تقتضى ذلك ، والعلّة

(١) لما لنفى فعل معه قد ، ولم لنفى فعل ليس معه قد ، فإذا قلت قام زيد قلت فى نفيه لم يقم ، وإذا قلت قد قام زيد قلت فى نفيه لما يقم .

(٢) الأعازب : التباعد .

(٣) آية ١٤ سورة الحجرات .

فيه أن لما لنفى قد فعل وهو مقيد للتوقع ، بخلاف " لم " فإنها لنفى فعل ولا دلالة فيه على التوقع .

وقد تهمل لم حملاً على لا النافية فيرتفع الفعل بعدها ، ومن ثم قال الفراء أصل لم لا فأبدلت الألف ميماً ، كما قال في لن أصلها لا فأبدلت الألف نوناً ، والصحيح في " لما " قول الجمهور إنها مركبة من لم وما ، وقيل بسيطة .

استعمال (لما) :

وتستعمل " لما " في العربية على ثلاثة أوجه :

١- جازمة للمضارع : تختص به تنفيه وتقلب زمنه وتجزمه وقد سبقت .

٢- استثنائية كإلا أى : حرف استثناء بمعنى إلا " وتسمى " لما الاستثنائية أو الإيجابية .

وتختص بالدخول على الجملة الاسمية كقوله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ فإن نافية ، وكل نفس مبتدأ ، ولما بمعنى إلا ملغاة ، وعليها خبر مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر كل .

٣- حينية أى تكون أداة وجود لوجود تدل على وجود شئ فيما مضى لوجود غيره ولهذا تقتضى جملتين وجبت الثانية منهما حين وجود الأولى ، ويجب في الجملة الواقعة بعدها أن تكون ماضية لفظاً ومعنى ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ قَلَمًا نَجَّأَكُم إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾ .

وقد اختلف النحاة فى نوعها ومعناها فذهب الجمهور إلى أنها حرف وجود لوجود لا محل له من الإعراب ، وذهب جماعة إلى أنها ظرف بمعنى (حين) تضاف إلى جملة بعدها . وتسمى الحينية لذلك ، واختار ابن مالك وأيده الأشمونى أنها ظرف بمعنى (إذ) لاختصاصها بالماضى وبالإضافة إلى الجملة .

النوع الثانى من الجوازم :

- جازم لفعلين وهو إحدى عشرة كلمة ، على أنواع أربعة :

حرف باتفاق وهو : " إن " بكسر الهمزة وسكون النون وهى أم الباب (١) وحرف على الأصح وهو : إذ ما " فقال سيبويه إنها حرف بمنزلة إن الشرطية ، فإذا قلت إذ ما تقم أقم " فمعناه " إن تقم أقم ، وقال المبرد وابن السراج والفارسى إنها ظرف زمان ، وإن المعنى فى المثال متى تقم أقم - واحتجوا بأنها قبل دخول (ما) كانت اسماً ، والأصل عدم التغيير ، و (إذ ما) عند النحويين ، كانت فى الأصل (إذ الظرفية ، وسلب منها معناها الأصلي لما زيد عليها ما الحرفية فصارت بمعنى إن الشرطية . واسم باتفاق وهو (مَن) بفتح الميم ، وما ، ومتى ، وأى ، وأين ، وإيان ، وأنى ، وحيثما .

واسم على الأصح وهو " مهما " فقال الجمهور إنها اسم بدليل

(١) ولها من التصرف ما ليس لغيرها ، وتستعمل ظاهرة ومضمرة ويحذف بعدها الشرط ، ويقوم غيره مقامه ، وحق (إن) للشرطية أن يليها المستقبل من الأفعال لأنك تشترط فيما يأتى أن يقع شئ لوقوع غيره فإن وليها ماض تحول معناه إلى المستقبل .

عود الضمير عليها في قوله تعالى (١) : ﴿ مِنْهُمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ فعاد الضمير المجزور عليها ، ولا يعود الضمير إلا على اسم ، وهي مبتدأ خبره الشرط أو الجواب أو هما معاً . وقد اختلفوا فيها فذهب قوم إلى أنها اسم بكمالها يجازى بها لأن التركيب على خلاف الأصل . وقال الخليل هي مركبة وأصلها ما الشرطية زبدت عليها (ما) أخرى توكيداً لها ، و (ما) تزداد كثيراً على أدوات الشرط مثل متى وأين فصار اللفظ ما ما وكرهوا توالى لفظين متشابهين فأبدلوا من ألف ما الأولى هاء لقرب الهاء من الألف في المخرج وكأبت ألف ما الأولى أجدر بالتغيير من الثانية ، لأنها اسم والأسماء أولى بالتصرف من الحروف . (٢)

وهذه الجوازم ستة أقسام :

أحدها : ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط ، وهو إن ، وإذا ما نحو قوله تعالى (٣) : ﴿ وَإِنْ تَعُوذُوا نَعُدْ ﴾ إذ ما تَقَم أَقَم .

الثاني : ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط ، هو " مَنْ " نحو قوله تعالى (٤) : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ .

الثالث : ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو قوله تعالى (٥) : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ .

(١) من الآية ١٣٢ سورة الأعراف .

(٢) شرح المفصل ٤٢/٧ .

(٣) من الآية ١٩ سورة الأنفال .

(٤) من الآية ١٣٣ سورة النساء .

(٥) من الآية ١٩٧ سورة البقرة .

الرابع : ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو متى ، وأيان نحو : متى تَقِمُ أقم ، ونحو قول الشاعر (١) :

أَيَّانَ نَوْمُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا .: لَمْ تَدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذَرَا

الخامس : ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو أين وأنى وحيثما ، نحول قوله تعالى : ﴿ أَيْدِمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ (٢).

ونحو قول الشاعر :

خَلِيلِي أُنَى (٣) تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا .: أَخَا غَيْرِ مَا يَرْضِيكُمَا لَا يَحَاوِلُ

فجزم فعل الشرط وهو تأتيا " بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية والياء مفعول ، وجواب الشرط " تأتيا " بحذف النون ، ونحو قوله تعالى : بِالْفَاءِ ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوُكِّلُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ فكنتم في موضع جزم ولذا أجابه بالفاء . وقول الشاعر :

حيثما تستقيم يقدَّرُ لك الله .: نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

(١) أيان : اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وهو ظرف زمان مبني على الفتح ، والعامل فيه " تأمن " .

(٢) من الآية ٧٨ سورة النساء .

(٣) الشاهد في " أنى " حيث جزم فعلين تأتيا تأتيا فعل الشرط وتأتيا : جواب الشرط . وأصلها الاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿ أُنَى لَكَ هَذَا ﴾ ، وقوله ﴿ أُنَى يَكُونُ لِي غَلَامٌ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أُنَى يُؤْتِكُونَ ﴾ وتأتيا للجزاء في أدوات الشرط فيقال : أنى تكن تكن .

فحيثما انتم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو مبنى على الضم فى محل نصب ظرف مكان ، والعامل فيه قوله (بقدر) ؛ لأن العامل فى أداة الشرط هو جواب الشرط . وكذلك (أين) أصله الاستفهام ، وتنقل إلى الجزاء فيقال أين تكن لكن ، والأكثر فيها أن تضم إليها (ما) نحو أينما .

السادس : ما هو متردد بين الأقسام الأربعة ، وهو (أى) ، فإنها بحسب ما تضاف إليه ، فإذا قلت " أيهم يقيم أقيم معه " فهى من باب (من) وقولك أى يوم تصم أصم من باب متى ، وقولك فى أى مكان تجلس أجلس من باب أين . فإذا قلت : أيهم يحسن إلى أحسن إليه ترفع (أى) بالابتداء ، وما بعدها من الشرط والجزاء هو الخبر ، ونقول أيهم تضرب أضرب تنصب أي بـ (تضرب) لأنه واقع عليه فى المعنى ، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل .

وهذه الكلمات كل منهم يقتضى فعلين ، يسمى أولها شرطاً لتعليق الحكم عليه ، ولأنه علامة على وجود الثانى ، ويسمى ثانيهما جواباً ؛ لأنه مرتب على الشرط كما ترتب الجواب على السؤال .

زيادة (ما) مع إن الشرطية :

تراد (ما) مع إن الشرطية مؤكدة نحو قولك : إما تأتئى أنك ، والأصل : إن تأتئى زينت (ما) على إن لتأكيد معنى الجزاء . ويدخل معها نون التوكيد نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ ،

وقوله ﴿ فَإِمَّا تَرَبِّنْ مِنْ النَّبَرِ أَحَدًا ﴾ وقوله : ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ﴾
وقد يجوز ألا تأتي بهذه النون مع فعل الشرط .

الخلاف بين النحويين في جازم الشرط والجواب :

فهم من قوله جازم لفعلين أن أداة الشرط جازمة لهما معاً ، وذلك
مذهب الجمهور من البصريين ، واعترض هذا الرأي بأن الجازم
كالجار فلا يعمل في شيئين .

وأجيب بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما
بخلاف الجار . واقتضاء الأداة لكل من الشرط والجواب .

وقيل الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب مجزوم بالشرط ، كما أن
المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وهذا رأي الأخفش .
وضعف هذا الرأي بأنه لم يعهد في الفعل عمل الجزم .

وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر
أنهما ترافعا أي كل منهما رفع الآخر .

وقيل إن الجواب مجزوم بالأداة وفعل الشرط (١) معاً ، كما قيل
إن الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر ، ونسب هذا القول إلى سيبويه
والخليل ؛ لأن الجزاء يقتدر إلى تقدمهما افتقاراً واحداً وهما المقتضيان
لوجود الجواب .

(١) وفي هذا ضعف ؛ لأن إن عاملة في الشرط ، وأما الشرط فليس بعامل هنا لأنه فعل ،
والجزاء فعل وليس عمل أحدهما في الآخر بأولى من العكس . شرح المفصل ٤٢/٧ .

وقيل إن الجواب مجزوم بالجوار لفعل الشرط ، قاله الكوفيون قياساً للجزم على الجر ، وردُّ بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصله فلا تجاور .

أحوال الشرط والجواب :

لا يشترط في الشرط والجواب أن يكونا من نوع واحد ، بل تارة يكونان مضارعين نحو : " وإن تعودوا نعد " وتارة يكونان ماضيين نحو : " وإن عدتم عدنا " وكان الجزم فيها مقدراً .

ويكونان مختلفين ^(١) نحو قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾ . وما كان ماضياً من شرط أو جواب فهو مجزوم تقديراً . وإذا كان الشرط ماضياً والجواب مضارعاً جاز رفع الجواب حينئذ ، نحو قول زهير ابن أبي سلمى .

وإن أتاه خليل يوم مسألة .: يقول لا غائب مالي ولا حرم ^(٢)

^(١) الأكثر أن يأتي للشرط ماضياً والجواب مضارعاً ، والعكس قليل نحو قوله عليه السلام " من يَمِ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَاناً وَلِحَسْبَاباً غُفِرَ لَهُ .. " رواه البخارى ، وخص الجمهور هذا النوع بالضرورة ، وذهب القراء وابن مالك إلى جوازه فى الاختيار وهو الذى ترجحه اعتماداً على الحديث السابق ، وعلى قول عائشة رضى الله عنها : " إن أباً بكر رجل أسيوف متى يَمِ مقامك زق " .

^(٢) المراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال ، وليس المراد به الصديق ، والمسألة مصدر سأل ، يقال سأله سؤالاً ومساءلة ، وحرم بفتح الحاء وكسر الراء مصدر ومعناه المنع والحرمان ، وحرم خبر مبتدأ محذوف ، أى : ولا أنت حرم .

برفع يقول ، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

وبعد ماضٍ رَفَعَكَ الجزاء حسن .°. ورفعُه بعد مضارع وهن

والذى حسن ذلك أن الأداة لما لم تعمل فى لفظ الشرط لكونه ماضياً مع قربه فلا تعمل فى الجواب مع بعده .

ونحو " إن لم تَقُمْ أقوم " برفع أقوم ؛ لأن المضارع المنفى بلم كالماضى فى المعنى ، ورفع الجواب فى غير ذلك ضعيف ، أى رفع الجواب بضعيف إذا كان الشرط مضارعاً . نحو قول الشاعر :

فقلت : تحمّل فوقَ طَوِّكَ إنها .°. مُطْبَعَةٌ ، من يأتها لا يضيرُها (١)

برفع يضيرُها ، وذلك ضعيف ، ووجه الضعف أن الأداة قد عملت فى فعل الشرط فكان القياس عملها فى الجواب ، وتخرج ذلك عند سيبويه على نية التقديم والتأخير أى لا يضيرها من يأتها ، وعند المبرد بتقدير الفاء ، أى فهو لا يضيرها .
ما يشترط فى الشرط :

يشترط فى الشرط ستة أمور :

أحدها : أن لا يكون ماضى المعنى فلا يجوز إن قام زيد أمس فميت معه ، وأما قوله تعالى (٢) : ﴿ إِنْ كُنْتَ قُلْتَ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ فالمعنى إن ثبت أنى كنت قلته .

(١) أنها أى القرية ، ومطبعة أى مملوءة بالطعام . والبيت لأبى ذؤيب السهلى . كتاب

سيبويه ٤٣٨/١ ، للخزاعة ٦٤٧/٣ .

(٢) من الآية ٦٧ سورة المائدة .

الثانى : أن لا يكون طلباً ، فلا يجوز " إن قم " ولا " إن لا تقم " .
 الثالث : أن لا يكون جامداً ، فلا يجوز " إن عسى " ولا " إن ليس " .
 الرابع : أن لا يكون مقروناً بحرف تنقيس ، فلا يجوز " إن سوف يقم " .
 الخامس : أن لا يكون مقروناً بقد ، فلا يجوز " إن قد قام زيد " .
 السادس : أن لا يكون مقروناً بحرف نفى ، فلا يجوز " إن لما يقم " ولا " إن لن يقم " ويستثنى من ذلك لم ولا ، فيجوز اقترانه بهما نحو (١) « وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ » . وإذا كان جواب الشرط واحداً من هذه الأمور الستة التى ذكرت أنها لا تكون شرطاً يجب أن يقترن الجواب بالفاء ، أى أن كل جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه ؛ لأن الجزم الحاصل به الربط مفقود ، وكأن الجواب لا يرتبط بما قبله وربما أذن بأنه كلام مستأنف غير جزاء لما قبله فهو حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله فجاءت الفاء ، وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ، ولمناسبتها للجزاء معنى . وليس فى حروف العطف ما يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء . والجواب الممتنع شرطاً هو :

الجملة الاسمية نحو (٢) : « وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهَوْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » .

(١) من الآية ٦٧ سورة المائدة .

(٢) من الآية ١٧ سورة الأنعام .

الجملة الطلبية : نحو قوله تعالى (١): ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ وكذلك بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمنى والترجى .

الجملة التي فعلها ماضى المعنى : نحو قوله تعالى (٢): ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصُنِّفْ ﴾ والتي فعلها جامد ، نحو قوله تعالى (٣): ﴿ إِنْ تُرْنِي أَنَا أَقْلٌ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي ﴾ أو مقرون بقد ، نحو (٤): ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ ﴾ .
أو تنفيس ، نحو قوله تعالى (٥): ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ .

أو لن ، نحو قوله تعالى (٦): ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ والربط بالفاء أشار إليه ابن مالك بقوله :

واقرن بفاء حتما جوابا لو جعل .: شرطاً أو غيرهما لم ينجعل

حذف الفاء :

وقد تحذف الفاء من جواب الشرط نادراً أو في الضرورة نحو قول الرسول عليه الصلاة والسلام لأبى بن كعب لما سأله عن اللقطة :

(١) من الآية ٣١ سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٢٦ سورة يوسف .

(٣) من الآية ٣٩ ، ٤٠ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ٧٧ سورة يوسف .

(٥) من الآية ٢٨ سورة التوبة .

(٦) من الآية ١١٥ سورة آل عمران .

" فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها " وقول حسان بن ثابت .

من يفعل الحسنات الله يشكرها .°. والشر بالشر عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها ، حيث حذف الفاء ضرورة ، ووجه الضرورة
هنا أن البيت من البحر البسيط التام ، ولو لم يحذف الفاء لانكسر البيت.
ونحو قول الشاعر :

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبأ .°. سيفى على طول السلامة نادماً

أراد فسيفى بالفاء ، أى سيوجد ، من ألفى بمعنى وجد .

ويجوز أن تغنى " إذا الفجائية عن الفاء فى الربط ، لأنها أشبهت
الفاء فى كونها لا يبتدأ بها ، فقامت مقامها إن كانت الأداة الجازمة
"إن" لأنها أم الجوازم أو " إذا " الشرطية غير الجازمة ، والجواب
فيهما جملة اسمية موجبة غير طلبية ، نحو قوله تعالى (١) : ﴿ وَإِنْ
تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ . كأنه قال : فهم
يقطنون .

فجملة هم " يقطنون " جواب إن ، والربط " إذا " الفجائية ،
ونحو قوله تعالى (٢) : ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةٌ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ
تَخْرُجُونَ ﴾ . فأنتم تخرجون جواب إذا الشرطية مرتبطة بإذا الفجائية .

(١) من الآية ٣٦ سورة الروم .

(٢) من الآية ٢٥ سورة الروم .

إعراب المعطوف على جواب الشرط بالفاء أو الواو :

إذا انقضت الجملتان : جملة الشرط وجملة الجواب ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب إن كان مضارعاً مجزوماً ، أو على محله إن كان ماضياً أو جملة ، ولك رفعه على الاستئناف ، ولك نصبه بأن مضمرة وجوباً ؛ لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبهه الواقع بعد الاستفهام وهو قليل .

والأوجه الثلاثة في قوله تعالى (١) : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ " قرىء " (فيغفر) بالجزم على العطف ، وقرىء بالرفع (٢) على الاستئناف ، والنصب على إضمار " أن " وهو ضعيف ، وهي قراءة ابن عباس في غير السبعة ، وقرىء بالأوجه الثلاثة أيضاً في قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ بالرفع على الاستئناف (٣) ، والجزم بالعطف على محل جملة " فلا هادى له " وهي قراءة الكسائي وحمزة ، والنصب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو .

وإذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الجملتين جملة للشرط وجملة الجواب - فالوجه الجزم بالعطف على الشرط -

(١) من الآية ٢٨٤ سورة البقرة .

(٢) قراءة عاصم وابن عمر . ابن الجزرى ٢/٢٣٧ .

(٣) معنى الاستئناف تقدير مبتدأ محذوف . أى : وهو ينهم . وهي قراءة العشرة ما عدا حمزة والكسائي . ابن الجزرى ٢/٢٧٣ .

نمجزوم لفظاً أو محلاً ، ويجوز النصب بأن مضمر وجوبا بعد الفاء أو
الواو .

وإليه أشار ابن مالك بقوله :

وجزم أو نصب لفعل إثرفا .^١ أو واو بالجمليتين اكتفا
وامتنع الرفع ؛ إذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب ، وجاء النصب
مصرحا به في قول الشاعر :

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه .^٢ ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما^(١)
الرواية بنصب (٢) ، ويخضع ولا يصح الوزن إلا به . لأن البيت
من البحر الطويل والجزم بكسر البيت ، والنصب في مسألة التوسط بين
الشرط والجواب أمثل من النصب في مسألة التأخير ؛ لأن العطف فيها
على فعل الشرط ، وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام
والأمر ، والنهي ونحوها .

أما إن توسط المضارع بين الشرط والجواب وكان غير مقترن
بالفاء أو الواو نحو إن تأتني تسألني أعطك ، فالفعل (تسألني) وقع
بين مجزومين وهو ليس في معنى الفعل فلا يكون بدلا من الأول ؛
لأن (تسأل) ليس من الإتيان في شيء فهو مرفوع في موضع الحال .
كأنه قال : (إن تأتني سائلا) ونحو : إن يأتني زيد يضحك أكرمه ،

(١) الهضم من قولهم هضم أخاه : إذا لم ينصفه ويوفه حقه ، وقابل الظلم بالهضم مع أنه
نوع منه لقتباسا من قوله تعالى : (فلا يخلف ظلما ولا هضما) .

(٢) النصب على أن الواو ولو المعية ، وأن مضمرة وجوبا .

برفع يضحك لا غير ؛ لأن يضحك ليس من الإتيان فهو مرفوع فى موضع الحال كأنه قال : (إن تأتني ضاحكاً) . ولو قلت : إن تأتني تمشى أمش معك جاز أن ترفع تمشى فى موضع الحال كأنه قال : إن تأتني ماشياً ، وجاز أن تجزم على البدل من الأول ، لأن تأتني فى معنى تمشى ، والمشى ضرب من الإتيان ، أما الضحك والسؤال فليسا من جنس الإتيان . ونحو قول الشاعر :

منى تأتتا تلمم بنا فى ديارنا .°. تجد خطبا جزلا ونارا تأججا (١)

ومثل العطف بالواو أو الفاء العطف بـ (ثم) نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَقُولُوا يُسْتَبَدَّلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴾ فجزم الفعل يكونوا بالعطف على يستبدل ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَفْقَهُوْكُمْ يُؤْكُوْكُمْ الْأَذْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ ﴾ فرفع الفعل (ينصرون) على الاستئناف . والعطف والاستئناف جائزان فى هذه المسألة .

الحذف الواقع فى باب الشرط الجزاء :

- مسائل الحذف فى هذا الباب ثلاثة :

أحدهما : حذف فعل الشرط وحده ، وشرطه أمران : دلالة الدليل عليه ، وكون الأداة إن مقرونة بلا النافية نحو قولك : " تب وإلا عاقبتك " أى : وإلا تنب عاقبتك ونحو قول الشاعر : (٢)

(١) الشاهد فيه : جزم تلمم على البدل من تأتتا ؛ لأن الإمام نوع من الإتيان . شرح المفصل ٥٣/٧ .

(٢) الشاعر هو الأحمص ، واسمه محمد بن عبد الله الأنصارى ، وكان يهوى امرأة ولم يفتح عنها ، فزوجها رجل اسمه "مطر" فحزن الأحمص وقال شعرا فيه وهو قوله :-

فطلقها فاست لها بكسفء .∴ وإلا يعلُ مفركك الحسام^(١)
فحذفت الشرط لدلالة قوله " فطلقها " عليه ، وأبقى الجواب . أى :
" وإلا تطلقها يعل مفركك الحسام " .

الثانى : حذف جواب الشرط ، وشرطه أمران : أن يكون معلوماً ، وأن
يكون فعل الشرط ماضياً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ كَبِيرَ
عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ
سُلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ ﴾^(٢) ، فقوله " إن استطعت " .
حذف جوابه لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : فافعل ، والشرط
الثانى وجوابه جواب الشرط الأول ، والمعنى : إن استطعت
منفذاً تحت الأرض تنفذ فيه فتطلع لهم بآية أو سلماً تصعد به
إلى السماء فتنزّل منها بآية فافعل .

ويجب حذف الجواب أيضاً فى نحو قولك أنت ظالم إن فعلت أى :
إن - فعلت فأنت ظالم ، وحذف الجواب لدلالة المتقدم عليه ، وليس
المتقدم هو الجواب عند جمهور البصريين ؛ لأن أداة الشرط لها صدر
الكلام ، فلا يتقدم عليها الجواب ، ولأن المتقدم لا يصلح جواباً ؛ لأنه
جملة اسمية غير مقرونة بالقاء .

= سلام الله يا مطر عليها .∴ وليس عليك يا مطر السلام .

والبيت الشاهد الذى معنا من القطعة نفسها التى منها هذا البيت .

(١) المفرق : بفتح الميم وكسر الراء وفتحها - هو وسط الرأس - والحسام : السيف .

(٢) من الآية ٣٥ سورة الأنعام .

المسألة الثالثة :

- حذف أداة الشرط وفعل الشرط :

وشرطه أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه ، أو بمعناه فقط نحو قولك : " ذاكر تتجح " والتقدير ذاكر فإن تذاكر تتجح ، فتتجح مجزوم فى جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور نحو قوله تعالى (١) : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ أى تعالوا (٢) ، فإن تأتوا أتل . ويجوز أن يحذف الشرط والجواب ويكتفى بإن نحو قول الشاعر :

قالت بنات العم يا سلمى وإن . . . كان فقيرا معدما قالت وإن
أى : وإن كان فقيرا معدما رضيته .

اجتماع الشرط والقسم :

إذا اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منها عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمقدم ، أى : يجعل الجواب للسابق منهما .. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

واحذف لى اجتماع شرط وقسم . . . جواب ما أخرت فهو ملتزم
وذلك نحو قوله تعالى (٣) : ﴿ لَئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ

(١) آية ١٥١ سورة الأنعام .

(٢) تعال : فعل جامد لا مضارع له ولا ماضى .

(٣) آية ٨٨ سورة الإسراء .

يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴿ فجملة " يأتون " جواب قسم ^(١)، سابق على الشرط ، وجواب الشرط محذوف وجوباً استغناء عنه بجواب القسم نحو قولك " والله إن جاءني لأكرمنه " .

فجواب القسم مؤكد باللام والنون ، وحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه ، نحو قوله تعالى ^(٢) : ﴿ لَنُؤَخِّرَنَّهُ أَهْلَ الْأَرْضِ كُلِّهَا وَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالْمُنْكَرِ ﴾ .

فجاءت الآية على القاعدة السابقة من اجتماع الشرط والقسم . وجاءت الأفعال لا يخرجون ولا ينصرون بالرفع على أنها جواب القسم المتقدم على الشرط ، ويؤكد ذلك قوله تعالى في آخر الآية : لا ينصرون بالرفع وهو معطوف على ما سبق ، وكذلك إن تقدم الشرط على القسم يكون الجواب للشرط نحو : " إن تقم والله أقم " فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط .

وإذا اجتمع شرط وقسم وتقدمهما ذو خبر يرجح أن يكون الجواب للشرط تقدم أو تأخر نحو زيد والله إن يقم أقم ، وإنما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر ؛ لأن سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد ، والمراد بسدى خبر ما يطلب خبراً من مبتدأ ونحوه وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله : وإن تواليا وقبل ذو خبر . . . فالشرط رجح مطلقاً بلا حذر

(١) الذي دل على القسم في الآية هو اللام في " لن " لأن اللام موطئة لقسم قبلها .

(٢) آية ١٢ سورة الحشر .

بم يعرف جواب الشرط وجواب القسم :

١- إن كانت أداة الشرط (لو) يسمى : الشرط الامتناعي ، وجوابه

جملة فعلية فعلها ماضٍ لفظاً مثبت نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ

جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ﴾ ويكون اقترانه باللام أكثر نحو قوله تعالى :

﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ .

٢- إن كان الجواب منفياً فتجريده من اللام أكثر نحو قوله تعالى :

﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ .

٣- الشرط غير الامتناعي - وهو غير لو - وجوابه يقترن بالفاء

وجوباً في مواضع عرفناه . وهي ستة .

٤- القسم الاستعطافي جوابه يكون جملة إنشائية نحو : بالله قل لي ..

ونحو : بالله هل فهمت الدرس .

٥- القسم غير الاستعطافي جوابه إن كان مثبتاً جملة اسمية فالأكثر أن

يقترن بين واللام معاً ، أو إن وحدها ، أو اللام وحدها ، نحو :

والله إنك لفائز ، أو إنك فائز ، أو والله لأنت فائز .

وإن كان الجواب جملة فعلية فعلها مضارع أكد باللام والنون إن

كان مستقبلاً غير مفصول من لام القسم بفواصل كقوله تعالى :

﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ وإن كان منفياً فإن النفي يكون بما أولاً

ويجرد من اللام نحو : والله ما أهملت .

والخلاصة أن جواب القسم يكون مؤكداً باللام أو إن أو منفياً ،

وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم .

أسماء الشرط مبنية :

جميع أسماء الشرط مبنية لمشابهتها الحرف فى المعنى لأنها متضمنة معنى إن الشرطية إلا أياً فهى معربة لمعارضة شبه الحرف بالإضافة اللازمة لها ، والإضافة من خصائص الأسماء .

إعراب أسماء الشرط :

تعرب أسماء الشرط على التفصيل الآتى :

١- إذا تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهى فى محل جر تقول عمن تسأل أسأل ، بمن تتق أتق ، والشرط كالاستفهام له صدر الكلام (١) ، ولا يعمل فى الشرط شئ مما قبله إلا أن يكون العامل خافضاً .

٢- إن لم يدخل عليها جار ولا مضاف :

(أ) فإن دلت على زمان أو مكان فهى فى محل نصب على الظرفية نحو ، متى تسافر أسافر ، أين يوجد المطر تخصب الأرض ، وقوله تعالى : أينما يدرككم الموت .

(ب) وإن دلت على حدث أعربت مفعولاً مطلقاً نحو قولك : أى نفع تنفع الناس تحمد عليه .

(ج) وإن دلت على حال أعربت حالاً لفعل الشرط إن كان تاماً ولخبره إن كان ناقصاً ، والأداة الدالة على الحال كيف كقولك كيفما تجلس أجلس .

(١) ولا يتقدم الجراء على أداته فلا تقول : أنك إن تكنتى ، ولا تقول أحسن إليك إن أكرمتنى بالجزم على الجواب ، فإن تقدم بالرفع جاز .

(د) وإن لم تدل على ظرف ولا حدث ولا حال بأن كانت الأداة من أو ما أو مهما غير مراد بها الحدث أو الظرف ، أو كانت الأداة أيا مضافة إلى غير مصدر و ظرف :

١- فإنها تعرب مبتدأ إن وقعت قبل فعل لازم أو قبل فعل متعد واقع على أجنبي ، أو قبل فعل ناقص استوفى معموليه كقولك : من يجتهد ينجح ، (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) ، (وَمَنْ يَكُنْ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا) ، وقولك : أى رجل يزرك فأكرمه ، فأداة الشرط فيما تقدم مبتدأ مبنية إلا أيا فإنها معربة ، والخبر جملة الشرط أو الجواب أوهما معا .

٢- وتعرب أدوات الشرط مفعولا به إذا وقعت قبل فعل متعد واقع عليها كقوله تعالى : (مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي) وقوله : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ) . فأداة الشرط فى محل نصب مفعول به لفعل الشرط بعدها .

٣- وتعرب مبتدأ أو مفعولا به لفعل محذوف يفسره المذكورة إذا وقعت على فعل متعد مسلط على ضميرها أو على ملابسه وتكون مسألة من باب الاشتغال كقولك : من تكرمه أكرمه .

لو :

تأتى لو على أوجه :

أحدهما : أن تكون حرفاً^(١) مصدرياً بمنزلة (أن) المصدرية إلا أنها لا تنصب وأكثر وقوعها بعد " ود " أو " يود " ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَدُوا لَوْ تَذَهْنُ فَيَذْهَبُونَ ﴾^(٢) أى الإذهان ، وقوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ ﴾^(٣) أى يود أحدهم التعمير .

ومن وقوعها بدونها قول قتيلة^(٤) :

ما كان ضرك لو مَنَنْتَ وربما .: مَنُ الفتى وهو المغيظُ المُحَقِّقُ
أى ما كان ضرك منك .

وأكثرهم لم يثبت ورود " لو " مصدرياً والذي أثبتّه : الفراء وأبو على الفارسي وابن مالك ، ويقول المانعون فى نحو " يودُ أحدهم

(١) بمنزلتها فى المعنى والميك ، أى تؤول مع ما بعدها بمصدر .

(٢) سورة القلم آية ٩ .

(٣) سورة البقرة آية ٩٦ .

(٤) قتيبة : بالتصغير وهى بنت النضر بن الحارث تخاطب النبى ﷺ حين قتل أباهما النضر صبراً ، وقتل الصبر هو أن يحبس حتى يموت ولما سمع النبى هذا البيت قال : لو سمعته قبل قتله ، ما قتلته ثم قال : لا يقتل قرشى بعد هذا صبراً ، والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظله يغيظه ، والمحقق يضم الميم وفتح اللون اسم مفعول من أحققه إذا غاظله فهو توكيد للمغيظ ، ولو للمصدرية لا جواب لها ، ولو مننت أى أحسنت ولو مننت : يحتمل أن يكون اسم كان ، وضرك خبرها ، أى ما كان منك ضرك ، ويحتمل أن يكون فاعلاً بضررك والجملة خبر كان ، واسمها ضمير الشأن .

لو يُعَمَّر " أن لو شرطية وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان ،
والتقدير : يود أحدهم التعمير أو يعمر ألف سنة ذلك ، ولا خفاء بما فى
ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ، ودوا لو تدهن فيدهنوا
بحذف النون ، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن
تدهن ، وأجاز أبو حيان أن يكون بإضمار أن فى جواب. ودوا لتضمنه
معنى لبت .

الوجه الثانى من أوجه لو :

أن تكون حرف شرط للتعليق فى المستقبل إلا أنها لا تجزم ،
كقول قيس بن الملوح مجنون ليلى :

ولو تلتقى أصدائنا بعد موتنا .: ومن دون رمسنا من الأرض سبب
لظل صدى صوتى وإن كنت رمة .: لصوت صدى ليلى يهش ويطرب
قلو تلتقى شرط ، ولظل جوابه ، والأصداء جمع صدى ، وهو
الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها .

وإن كانت " لو " للتعليق فى المستقبل ووليهما فعل ماض لفظاً
أول بالفعل المستقبل معنى ، كما أن " أن كذلك ، نحو قوله تعالى :
﴿ وَاتَّخِذْ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ أى إن
شارفوا ، وإنما أول للترك بمشارفة الترك ؛ لأن الخطاب للأوصياء ،
وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات .

الوجه الثالث :

أن تكون لتعليق الجواب على الشرط فى الزمن الماضى ، وهذا

القسم هو أغلب أقسام لو وإليه أشار ابن مالك بقوله :

لو حرف شرط فى مضى ويقل .: إيلؤها مستقبلا لكن قبل

ثم هى مع الماضى مفيدة لثلاثة أمور :

أحدهما : الشرطية ، أى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها .

الثانى : تقييد الشرطية بالزمن الماضى ، وبهذا الوجه تفارق " لو " " إن

" فإن " " إن " لعقد السببية والمسببية فى المستقبل ، فإن وليها

فعل ماض تحول معناه إلى الاستقبال فقولك إن قممت قممت

المراد إن تقم أقم ، ولهذا قالوا الشرط بأن سابق الشرط بلو ،

ولذلك لأن الزمن المستقبل سابق (١) على الزمن الماضى عكس

ما يتوهم المبتدئون ، ألا ترى أنك تقول " إن جئتنى غدا

أكرمك فإذا انقضى ولم تجئ قلت " لو جئتنى أمس أكرمك " .

الثالث : الامتناع ، وقد اختلف النحاة فى إفادتها له على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها لا تفيد الامتناع ، أى لا تفيد امتناع الشرط ولا امتناع

الجواب بل تفيد التعليق فى الماضى كما دللت^{إن} على التعليق فى

المستقبل .

الثانى : أنها تفيد امتناع الشرط لامتناع الجواب .

الثالث : أنها تقتضى امتناع الشرط خاصة ، ولا دلالة لها على امتناع

الجواب ، ويغلب دخول (لو) على الفعل الماضى وإذا كانت

(١) انظر المغنى ١ / ٢٠٥ والزمن قبل وجوده متصرف بالاستقبال ، وعند وجوده متصرف

بالحال ، ويعد انقضائه وصف بالماضى .

لو للتعليل في الماضي ووليها مضارع ، أول بالماضي ، نحو قوله تعالى (١) ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ أي لو أطاعكم لعنتم .

وتختص " لو " مطلقاً شرطية كانت أو مصدرية بالفعل على الأصح ؛ لأن الشرط لا يجوز إلا بالأفعال (٢) ويجوز أن يليها قليلاً اسم مرفوع معمول لفعل محذوف وجوباً يفسره ما بعده ، أو اسم منصوب كذلك ، أو خبر لكان محذوفة ، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبره ، فالأول كقول عمر لأبي عبيده - رضى الله عنهما : " لو غيرك (٣) " قالها يا أبا عبيده " وذلك أن عمر لما توجه إلى الشام بجيشه بلغه في الطريق أن بها وباءً فاستشار أصحابه في التوجه أو الرجوع إلى المدينة ، فاختلّفوا ثم أجمع رأيهم على الرجوع فقال له أبو عبيده ابن الجراح : " أفراراً من قدر الله تعالى " فقال عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيده ، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله ، ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ فقوله أنتم فاعل لفعل دل عليه تملكون أي لو تملكون خزائن تملكون .

والثاني نحو : لو زيدا رأيته أكرمه ، والثالث نحو : الشمس ولو

(١) آية رقم ٧ سورة الحجرات .

(٢) لأنك تعلق وجود غيرها على وجودها ، والأسماء ثابتة موجودة ولا يصح تعليل وجود شيء على وجودها . ولذلك لا يلي حرف للشرط إلا الفعل .

(٣) غيرك فاعل بفعل محذوف يفسره " قالها " .

خاتماً من حديد ، أى ولو كان خاتماً .. والرابع نحو قول الشاعر : (١)
 لو بغير الماء حلقى شَرِقَ .: كنت كالغضبان بالماء اعتصارى (٢)
 فولى " لو " اسم هو فى الظاهر مبتدأ ، وشرق خبره . ويجوز أن
 يلى " لو " أن المشددة الموصولة وصلتها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ
 أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ ، ونحو ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ ، وموضعها عند
 الجميع رفع ، ثم اختلف فى رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين
 مبتدأ لا خبر له لاشتغال صلتها على المسند والمسنود إليه ، وقيل مبتدأ
 والخبر محذوف ، سواء قُتِمَ أى ولو ثابت إيمانهم ، أو آخر أى ولو
 صبرهم ثابت ، وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل ثبت
 مقدر ، أى ولو ثبت صبرهم ، والدال عليه " أن فإنها تعطى معنى
 الثبوت .

جواب لو :

وجواب لو إما ماضٍ معنى نحو قول عمر (٣) - رضى الله عنه
 - : " نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه " والمفهوم من هذا

(١) البيت لعدى بن زيد وقد حبسه النعمان بن المنذر وقبل البيت .

أبلغ النعمان على مالكا .: أنه قد طال حبسى وانتظارى .

(٢) شرق : يكسر الراء صفة مثبته ، والغضبان هو ذو الفضة وهو ما يعترض فى
 الحلق فيحصل الشرق ، والاعتصار : إزالة الفضة بشرب الماء قليلاً ، والمعنى :
 شرقت بالماء الذى يزال به للشرق فكيف الحيلة وقد صار الدواء عين الدواء .

(٣) حلية الأولياء لأبى نعيم - ط ١٣٥١ هـ ، ١ / ١٧٧ .

والفتاوى الحديثة : ٢٧٦ لابن حجر الهيئى دار المعرفة بيروت .

الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ، وذلك عكس المراد ، فعدم معصية صهيبي ليست معلة بعدم الخوف بل بالمهابة والإجلال ، لأن انتفاء العصيان له سببان :

أحدهما : الخوف من العقاب .

والثاني : الإجلال والإعظام ولو قدر خلو صهيبي من الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل منه .

وإما أن يكون الجواب ماضياً مثبتاً وحينئذ يكثر اقترانه باللام ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾ ، ومن تجرده من اللام قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ﴾ .

وإذا كان الجواب منفياً بما يكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ .

وقد يأتي جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾ فقال ابن مالك إن اللام في " مثوبة " جواب لو ، وقال للزمخشري إنما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء ، وقال أبو حيان الجملة مستأنفة فاللام لام الابتداء لا الواقعة في جواب " لو " وقيل إن اللام لام جواب قسم مقدر .

الوجه الرابع فى لو :

أن تكون التمنى ، نحو لو تأتيتنى فتحثنى ^(١) ، قيل ومنه قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ ، ولهذا نصب فننبرأ " فى جوابها " .

الوجه الخامس :

أن تكون للعرض نحو : لو تنتزل عندنا فتصيب خبرا .

(١) بالرفع والنصب ، فالرفع على الاستئناف ، والنصب على تخيل معنى التمنى كما تقول : ليتك تأتيتنى فتحثنى .

فصل فى (أما ولولا ولوما)

أما بفتح الهمزة وتشديد الميم ، وهى حرف شرط ، أى متضمن معنى الشرط ، وحرف تأكيد دائما ، وحرف تفصيل غالبا .

يدل على المعنى الأول وهو الشرط مجيء الفاء بعدها فى جوابها غالبا ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ * ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ﴾ ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها .. ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها للخبر على مبتدئه تعين أنها فاء الجزاء وأن " أما " للشرط .

- وقد تحذف الفاء ضرورة نحو قول الشاعر :

فأما القتال لا قتال لديكم .: ولكن سيرا فى عراض المراكب (١)

وقد حذفت فى قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ والأصل : فيقال لهم أكفرتم : فحذف القول استغناء عنه بالمقول ، وتبعته الفاء فى الحذف ، وقد تحذف الفاء على النور نحو قوله عليه السلام " أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله " (٢) .

(١) الأصل " فلا قتال " فحذف الفاء ضرورة ، والبيت فى هجو بنى أمية ، وعراض ناحية والمولكب جمع موكب القوم الركوب على الإبل .

(٢) الحديث خرجه البخارى .

والأصل : " فما بال رجال ، وما " استفهامية مبتدأ " و " بال " بمعنى شأن : خبرها ، وأما التفصيل فهو غالب أحوال " أما " نحو قوله تعالى : ﴿ أُمَّا السَّعِيَّةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ ﴾ ﴿ وَأُمَّا الْغُلَامُ ﴾ ﴿ وَأُمَّا الْجِدَارُ ﴾ ، الآيات ، نحو : ﴿ فَأُمَّا اللَّيْتِيمُ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ ونحو ﴿ وَأُمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ﴾ ، الآيات ، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، ونحو قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ﴾ فَأُمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ﴾ " أى وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا ... " وأما التوكيد فقليل من ذكره ، ولم يورده غير الزمخشري ، وفائدة " أما " فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، فنقول " زيد ذاهب ، ولذلك قال سيبويه فى تفسيره مهما يكن من شئ فزيد ذاهب .

وهذا التفسير يدل على توكيدا ، وأنه فى معنى الشرط .

- الفصل بين أما والفاء بجزء من الجواب :

يفصل بين أما والفاء بواحد من أمور ستة :

أحدها : المبتدأ كما مثلنا نحو أما زيد فقامم ^(١)

الثانى : الخبر ، نحو أما فى الدار فزيد ، ونحو : أما قائم فزيد .

(١) والأصل أن يقال : أما فزيد قائم ، فتجعل الفاء فى صدر الجواب ولكن خولف هذا الأصل فرارا من قبحه ؛ لكونه فى صورة معطوف بلا معطوف عليه ، ففصلوا بين أما والفاء بجزء من الجواب . وحاولوا إصلاح اللفظ ليقع قبل الفاء اسم فيكون الاسم الثانى الذى بعده وهو خبر المبتدأ تابعا لاسم قبله .

الثالث : جملة الشرط : نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ ﴾ .

الرابع : اسم منصوب لفظاً أو محلاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ * وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ .

الخامس : اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء : نحو أما زيداً فاضربه :

السادس : الظرف ، نحو أما اليوم فإني ذاهب .

لولا : لها وجهان ، مثلها ، لو ما " :

أحدهما : أن تدخل على جملتين اسمية فعلية لربط امتناع الثانية لوجود الأولى نحو : لولا زيد لأكرمته ، أي لولا زيد موجود لأكرمته ، ونحو قوله تعالى (١) : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ وأما قول الرسول عليه الصلاة والسلام : " لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة " . فالتقدير لو لا مخافة أن أشق على أمتي .

إعراب المرفوع بعد لولا :

رفع بالابتداء (٢) وقال أكثرهم يجب كون الخبر كون الخبر مطلقاً محذوفاً، فلو قلت : لولا زيد لأكرمته ، أي : لولا زيد موجود لأكرمته .

(١) الآية رقم ٣١ سورة سبأ .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن " لولا " ترفع الاسم بعدما نحو لولا زيد لأكرمته لأنها ناتبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم ، والتقدير : لو لم يمنعي زيد من إكرامك =

الوجه الثانى : أن تكون (لولا) (١) للتحضيض والعرض
فتختص بالجمال الفعلية ؛ لأن التخصيص طلب بحث وإزعاج ،
ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد ، فيتعلق الطلب به بخلاف
الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحوادث ، نحو قوله تعالى (٢) ﴿ لَوْأَنزَلَ
عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ ﴾ ، وقد تأتى لولا للتوبيخ والتقديم فتختص بالمضى ، نحو
قوله تعالى (٣) ﴿ لَوْأَنجَاؤُهُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ ، ونحو : ﴿ فَلَوْأَنزَلَ
بَلَّغْتَ الْخَلْقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ ونحو (٤) : ﴿ لَوْمَّا نَأْتِيْنَا
بِالْمَلَائِكَةِ ﴾ .

كلما :

قال تعالى (٥) : ﴿ كَلَّمَآ أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَآ ﴾ كلما هنا ظرف ، وما
مصدرية زمانية والزمان محذوف ، أى كل وقت إضاءة ، والعامل فى
كل (جوابها) ، قال الزركشى : " قوله تعالى (٦) : ﴿ كَلَّمَآ رَزَقُوا
مِنْهَا ﴾ وهى مصدرية لكنها نائبة عن ظرف الزمان ، والمعنى : كل

= لأكرمته ، ويرى البصريون أن المرفوع بعد لولا يرتفع الابتداء ؛ لأن " لولا "

حرف غير مختص ، أى تدخل على الاسم والفعل ، وغير المختص لا يعمل .

(١) ومثل لولا فى التحضيض والاختصاص بالأفعال : هلاً وآلاً ، وآلاً وقد يلى حرف
التحضيض اسم يعمل فيه فعل مؤخر نحو هلا بيتا من الشعر ، أى هلا حفظت بيتا .

(٢) آية ٢٢ سورة الفرقان :

(٣) آية ١٣ سورة النور .

(٤) آية ٧ سورة الحجر .

(٥) آية ٢٥ سورة البقر .

(٦) البرهان فى علوم القرآن ٢٢٤/٤ .

وقت ، وهذه تسمى (ما) المصدرية الظرفية ، لا أنسها ظرف فى نفسها و (كل) من (كلما) منصوب على الظرفية ؛ لإضافته إلى شئ هو قائم قيام الظرف .
وقال الرضى (١) : " العامل فى (كلما) جوابها الشرط " .

(١) شرح الكافية ١١٤/٢ .

إعمال المصدر :

يعمل المصدر عمل فعله فى التعدى واللزوم إن كان يحل محله فعل مع. أن المصدرية ، نحو عجب من ضربك زيدا أمس ، ويعجبنى ضربك زيدا غدا " فالمصدر فى المثالين يحل محله أن ، وفعل ، أى عجب من أن ضربته أمس ويعجبنى أن تضربه غدا .

وهناك شروط لإعمال المصدر :

وهى ألا يكون مصغرا ، فلا يجوز أعجبنى ضربك زيدا ، ولا مضمرا فلا يجوز ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح ، خلافا للكوفيين ، ولامحدودا (١) فلا يجوز أعجبنى ضربك زيدا ، ولا موصوفا (٢) فلا يجوز أعجبنى ضربك الشديد زيدا ، ولا مفعولا من معموله بأجنبى ، فلا يقال إن يوم تبلى السرائر معمول لرجعه (٣) لأنه قد فصل بينهما بالخبر ، والوجه الجيد أن يقدر ناصب آخر ليوم والتقدير : يرجعه يوم تبلى السرائر ، والظرف فى الآية لا يتعلق بقادر ؛ لأن قدرته لا تنقيد بذلك اليوم ولا غيره .

ويشترط لإعمال المصدر أيضا ألا يتأخر عن معموله فلا يجوز أعجبنى زيدا ضربك ، ولا : أعجبنى الدرس فهمك .

(١) أى مقترنا بالتاء التى تنقيد الوحدة .

(٢) أى قبل العمل فإن وصف المصدر بعد عمله جاز ، نحو : أعجبنى ضربك العدو الشديد .

(٣) الآية : (إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ) والضمير فى " رجعه " يعود

على الإنسان أى على بعثه بعد موته .

ولا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه مضافاً أو مجرداً
أو مع آل ، لكن عمل المصدر مضافاً أكثر من عمله غير مضاف ،
ويضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول تارة أخرى ، فالأول نحو قوله
تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ ﴾ . فأضيف المصدر لفاعله ، وذكر
المفعول بعده ، والثاني كقول الرسول ﷺ " وحج البيت من استطاع إليه
سبيلاً " .

وكقول الشاعر :

أَلَا إِنَّ ظِلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ .: إذا لم يصنّها عن هوى يغلبُ العقلا
وعمل المصدر مجرداً من آل والإضافة أقيس من عمله مضافاً ؛
لأنه يشبه الفعل في التذكير ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي
مَسْعَبَةٍ * بَيِّمًا ﴾ فإطعام مصدر وفاعله (١) محذوف ، ويتيماً مفعول
المصدر ، والمسغبة هي المجاعة من سَغَب إذا جاع .

وعمل المصدر معرفاً بآل قليل في السماع ضعيف في القياس ؛
لبعده من مشابهة الفعل بدخول آل عليه ، كقول الشاعر :

ضعيفة النكاية أعداءه .: يخال الفرار يُراخى الأجل (٢)

(١) فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل فلا يجوز .

(٢) الشاهد في قوله : " النكاية " فهو مصدر معرف بآل وقد عمل عمل فعله فنصب
أعداءه ، ويخال بمعنى يظن ، والفرار مفعول أول ، وخملة يراخى الأجل مفعول ثانٍ
أى يصعب أن الفرار عن الموت يباعد الأجل .

عمل اسم المصدر :

اسم المصدر هو ما ساوى المصدر فى الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما فى فعله ، وخرج بذلك نحو عدة فإنه خلا من واو وعد لفظاً وتقديراً ، ولكن عوض التاء فهو مصدر لا اسم مصدر ، بخلاف اللوضوء والكلام من قواك توضأ وضوءاً وتكلم كلاماً ، فإنهما اسما مصدر لا مصدر لخلوهما قطعاً وتقديراً ~~من~~ بعض ما فى فعلهما ، وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو توضحاً توضحوا ، وتكلم تكلموا .

واسم المصدر على ثلاثة أنواع :

١- علم نحو يَسَارَ وفَجَارَ علما لليسر والفجور ، هذا لا يعمل اتفاقاً ؛ لأنه معرف بالعملية ، والأعلام لا تعمل .

٢- مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة نحو مضرب بفتح الأول والثالث وهذا يعمل كالمصدر اتفاقاً ، ومنه قول الشاعر :

أَظْلُومُ إِن مُصَابِكُمْ رَجُلًا .: أَهْدَى السَّلامِ تَحِيَّةَ ظَلَمٍ (١)

٣- غير هذين النوعين ، أى غير العلم والمصدر الميمى فيه خلاف فمفعه البصريون (٢) ، وأجازه الكوفيون لأنه الآن دال على

(١) الهمزة حرف نداء ، والشاهد فى مصابكم حيث عمل عمل فعله ، وهو مصدر ميمى مضاف إلى فاعله ، ورجلاً مفعول والتقدير : إن إصابتكم رجلاً ، وجملة أهدى السلام فى محل نصب صفة رجلاً ، وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوساً وظلم مرفوع خبر إن .

(٢) لأن أصل وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يفتعل به ، والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل فى الحدث .

الحدث ، وذلك مثل : كلام وسلام وعطاء وجواب ؛ لأن أفعالها :
كَلَمَ وَسَلَّمَ وَأَعْطَى وَأَجَابَ ، وهى غير ثلاثية ومنه قول الشاعر :

أَكْفَرُ أَعْدَاءَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنى . وبعد عطائك المائة الرِّثَاعَا

قوله " كفرا " منصوب لفعل محذوف أى كفر كفرا ، والرتاع
بكسر الراء هى الإبِل التى ترثع ، وهى صفة للمائة والمائة نصب -
باسم المصدر وهو عطائك بمعنى الإعطاء ، والكاف فاعله والمائة
مفعوله الثانى ، والمفعول الأول محذوف أى عطائك إياى المائة .

ومن إعمال اسم المصدر قول الشاعر :

بعشرتك الكرامَ تُعَدُّ منهم .: فلا ترينَ لغيرهمُ الوفاءَ (١)

سبق أن قلنا للمصدر ثلاثة أنواع من حيث العمل ، وهى كونه
مضافاً ومجرداً ومقترناً بأل ، فإن كان المصدر مضافاً فله أحوال :

الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتى مفعوله نحو قوله تعالى :
(وَلَوْ كُنَّا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ) فنفع مصدر لفاعله والناس مفعوله .

الثانى : عكسه ، نحو أعجبنى شرب العسل زبداً ، ، فالمصدر مضاف
إلى مفعوله ، وجاء بعده الفاعل ، ومنه الحديث (٢) " وحج البيت
من استطاع إليه سبيلاً " .

(١) الشاهد فى بعشرتك الكرام ، حيث جاء اسم المصدر وهو العشرة بمعنى المعاشرة
ونصب الكرام ، الفاء فى قوله : " فلا " ترينَ " جواب لشرط محذوف أى إذا كان
الأمر كذلك فلا ترين وهو بنون التوكيد للخفيفة ، والوفاء بالنصب مفعوله .
(٢) صحيح مسلم ٤٧/١ .

فحج مصدر وهو مضاف إلى مفعوله البيت ، ومَنْ الموصولة فاعله أى وحج البيت المستطیع ، ولم نستدل بالآية ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، لعدم تعيين " من استطاع " فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل ، وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أى فعله أن يحج ، أو شرطية جوابها محذوف أى فليحج .

الثالث : أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴾ (٢) .

الرابع : أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل نحو قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ . فدعاء مصدر مضاف إلى المفعول وهو الخير وحذف الفاعل ، أى الدعاء الإنسان الخير .

محل ما يضاف إليه المصدر :

ما يضاف إليه المصدر إن كان فاعلا فمحل رفعه ، وإن كان مفعولا فمحل نصب فإن أتبع المضاف إليه جاز جر التابع على اللفظ والرفع أو النصب على المحل نقول : عجبت من ضرب زيد المجتهد فالجر على لفظ زيد ، والنصب على محل زيد ، لأنه مفعول .

(١) أى : استغفار إبراهيم ربه .

(٢) أى : تقبل دعائى إليك .

إعمال اسم الفاعل

قال ابن مالك :

كفعله اسم فاعل في العمل . ∴ إن كان مُضَيَّهً بمعزل .
اسم الفاعل يعمل عمل الفعل وهو مجرد من الألف واللام إن كان
بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه يعمل لمُشَبِّهه بالمضارع ، والمضارع
يدل على الحال أو الاستقبال ، ويشترط فيه أن يلي ما يقربه من الفعلية ،
بأن يلي استفهاماً نحو : أضارب زيد عمراً ، أو حرف نداء نحو : يا
طالعا جبلاً ، أو نفيّاً نحو ما ضارب زيدٌ عمراً (١) ، أو صفة نحو :
مررت برجل قائمٍ ليلاً ، أو الحال نحو جاء زيد راكباً فرساً ، أو مسنداً
لمبتدأ نحو زيد مكرمٌ عمراً .

فإن جاء اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل خلافاً للكسائي فإنه
احتج بقوله تعالى : ﴿ وَكَأَنَّهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ ولا حجة له في
الآية لأنه على حكاية الحال الماضية ، والمعنى يبسط ذراعيةً بدليل ما
قبله وهو قوله : "ونقلبهم" ولم يقل وقلبناهم .

وقد يكون اسم الفاعل نعت محذوف عُرف فيستحق العمل أيضاً
نحو : "مختلف ألوانه" أي صنف مختلف ألوانه .
وقال الشاعر :

كناطح صخرة يوماً ليوهنها . ∴ فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل (٢)

(١) فلا يصح أنا ضارب زيداً أمس إذ لا يقال أنا أضرب زيداً أمس فاسم الفاعل يعمل
لمُشَبِّهه بالمضارع ، والمضارع لا يدل على الماضي .

(٢) الشاهد "كناطح صخرة" فإنه اسم فاعل عمل فعله ، لاعتماده على موصوف
مقدر ، وتقديره كوعل ناطح ، وهو خبر مبتدأ محذوف أي أنت كناطح صخرة
ليوهنها ، أي يزعزعاها .

ومن ذلك قولك : يا طالعا جبلا ، أي يا رجلا طالعا جبلا .

وإن كان اسم الفاعل مقترناً بأل فإنه يعمل عمل الفعل في الأزمنة الثلاثة ومن غير اشتراط اعتماد ، وذلك لوقوعه حينئذ موقعا يجب تأويله بالفعل .

وكثيرا ما يحول اسم الفاعل إلى أمثلة لقصد المبالغة والتكثير فيعمل حينئذ عمل الفعل أيضا ، وهذا قول سيبويه وأصحابه ، وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل ، ولم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ، ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ، ومنعوا تقديمه عليها ، ويود عليهم قول العرب : " أما العسل فأنا شرّاب " ومن أمثلة المبالغة التي تعمل عمل الفعل قول الشاعر :

أخا الحرب لباساً إليها جلالها .: وليس بولاج الخوالف أعقلا^(١)

والبيت كناية عن ملازمة الحرب .

ومن ذلك قول بعض العرب " إني لمنحاربواثكها " .^(٢)

(١) أخا العرب حال ، وصاحب الحال الضمير في البيت السابق بولباسا مبالغة في

لباس ، وقد عمل فعله حيث نصب جلالها ، والجلال : الدروع والولاج مبالغة والجمع من الدخول ، والخوالف جمع خلفه وهي عماد البيت .

(٢) بواثكها : جمع باثكة وهي اللقطة الحصنة .

وقول الشاعر :

ضروب بنصل السيف سوقَ سمانها .: إذا عَدَمُوا زاداً فَإِنَّكَ عَاقِرٌ (١)
وما سوى المفرد هو المثنى والمجموع يعمل عمل الفعل مثل
المفرد ، ومن أعمال المجموع قول الشاعر :

ثم زادوا أنهم في قومهم .: غُفِرَ ذُنُوبُهُمْ غَيْرَ فُخْرٍ (٢)
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ .

ويضاف اسم الفاعل لمفعوله نحو {إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ} وقوله تعالى :
﴿ غَيْرَ مُجَلٍّ الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ ﴾ وقد قرئ بالوجهين : إن الله بالغ أمره .
وكل ما قرر لاسم الفاعل من شروط يعطي لاسم المفعول .

فإن كان اسم المفعول بآل عمل مطلقا كاسم الفاعل ، وإلا اشترط
فيه الاعتماد ، وأن يكون للحال أو الاستقبال ، فإذا استوفى ذلك يعمل
عمل الفعل ، فإن كان متعديا لواحد رفعه بالنيابة ، وإن كان متعديا
لاثنين أو ثلاثة رفع واحد بالنيابة ونصب ما سواه ، فالأول نحو : زيد
مضروب أبوه فزيد مبتدأ ومضروب خبره وأبوه نائب فاعل . ونحو
زيد معطى أبوه درهما الآن أو غدا . ونقول : هذا مُعَلِّمٌ أخوه زيدا
فاضلا فقام الأخ مقام الفاعل وتنصب الباقي .

(١) الشاهد في "ضروب" فإنه مبالغة ضارب ، وقد عمل عمل فعله حيث نصب سوق

سمانها ، والسوق جمع ساق ، وضروب بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هو ضروب .

(٢) الشاهد في غفر غفور حيث نصب ذنوبهم .

باب العدد

قال تعالى :

﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ ، ﴿ يَا أَيَّتُهَا إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ ، ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ ، ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ ، ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ .

ونقول عندي ثلاثة وعشرون كتابا :

تأمل الآيات الكريمات تجد فيها أعدادا مفردة (مضافة) مثل : سبع وثمانية ، وفيها أعداد مركبة مثل : أحد عشر واثنا عشر ، وهناك أعداد معطوفة مثل ثلاثة وعشرون ، وتجد أن العدد المفرد من (٣-٩) يؤنث إن كان معدوده مذكرا ، ويذكر إن كان المعدود مؤنثا فمثلا : سبع ليالٍ : مذكر لأن المعدود : (ليلة) مؤنث ، وثمانية أيام : مؤنث لأن المعدود : (أيام) مذكر . وهكذا العدد من (٣-٩) يخالف معدوده في التذكير والتأنيث (١) حتى ولو كان مع المركب أو المعطوف . ففي : رأيت ثلاث عشرة امرأة نجد أن (ثلاث) قد وقع مذكرا لأن معدوده مؤنث وهو (امرأة) حتى وإن كان مركبا مع العشرة .

(١) اختص المذكر بالتاء لأن أصل العدد أن يكون مؤنثا بالتاء من نحو ثلاثة وأربعة وخمسة ، والأصل في الأسماء للتذكير فجعل الأصل مع الأصل فقالوا : ثلاثة رجال وجعل النزع مع الفرع فقالوا : أربع نسوة ولأن الأعداد موضوعة على الوقف فنقول : واحد اثنان ثلاثة أربعة بالإسكان .

وفي قولنا : عندي ثلاثة وعشرون قلماً ، نجد أن (ثلاثة) مؤنث
لأن معدوده مذكر وهو (قلم) .

أقسام العدد :

ينقسم العدد إلى مضاف ومركب ، ومعطوف ، ومفرد .

فالمضاف : يشمل ثلاثة وعشرة وما بينهما ، وكذلك مائة وألف
وسمى مضافاً لأضافته إلى المعدود .

والمركب : هو ما تركيب مزجياً من عددين ، ويشمل العدد من
(١١-١٩) .

والمعطوف كل عدد عطف على الآخر بالواو وكان الثاني عقداً ،
مثل : ثلاثة وعشرون وخمسة وثلاثون :

والمفرد : يشمل عشرين وثلاثين وباقي العقود ، ويدخل في هذا
النوع : واحد واثنان ..

تذكير العدد وتأنيثه :

العدد : واحد واثنان يوافق معدوده في التذكير والتأنيث دائماً نقول
في المذكر : واحد واثنان ، وفي المؤنث : واحدة واثنتان ، وفي حالة
التركيب أحد عشر للمذكر ، وإحدى عشرة للمؤنث ، واثنا عشر
للمذكر واثنتا عشرة للمؤنث . والعدد من (٣-٩) يخالف معدوده دائماً
أي سواء أكان مفرداً أم مركباً مع العشرة ، أو معطوفاً ، فإن كان
المعدود مذكراً كان العدد مؤنثاً وإن كان المعدود مؤنثاً كان العدد

منكراً ، مثاله بدون التركيب والعطف : الصيفُ ثلاثة أشهر بتأنيث (ثلاثة) بالتاء لأن المعدود (شهر) مذكر ونقول : عندي أربعة رجال بتأنيث (أربع) لأن معدوده رجال منكر . ومثاله : مع التركيب : أحضرت ثلاثة عشر كتاباً ، بتأنيث (ثلاثة) لأن معدودها (كتاب) منكر ، وقولك : قابلت أربع عشرة طالبة ، بتذكير (أربع) وإن كان مركباً مع العشرة ، لتأنيث معدوده (طالبة) .

ومثاله : مع العطف قولك : كتبت ثلاثاً وعشرين رسالةً بتذكير (ثلاثاً) لأن معدوده (رسالة) مؤنث ، وقولك : قابلت خمسة وعشرين غلاماً .

أما العدد (١٠) فله حالتان ، فإن كانت عشرة مفردة خالفت المعدود تنكيراً وتأنيثاً مثل الثلاثة إلى التسعة نقول عندي عشرة رجال ، وعشر نسوة وإن كانت (عشرة) مركبة مع غيرها من الأعداد ، فإنها توافق المعدود دائماً ، نقول : سلمت على ثلاثة عشر رجلاً ، وثلاث عشرة امرأة .

هذان والعبدان (١١) و(١٢) دائماً يوافقان المعدود تنكيراً وتأنيثاً .
نقول : إحدى عشرة امرأة ، وأحد عشر رجلاً ، واثنان عشر قلماً ، واثنان عشرة ورقة .

أما ألفاظ العقود (٢٠-٩٠) والمائة والألف فإنها تلزم حالة واحدة .

العدد المضاف وتمييزه :

عرفت أن العد من ثلاثة إلى عشرة يخالف المعدود في تذكيره وتأنيثه وهنا نقول : إن هذا يضاف إلى جمع فتقول : معنى سبعة قروش ، ويسمى ما يضاف إليه وهو كلمة (قروش) في المثال : تمييز عدد . فإن كان للمعدود جمع قلة وجمع كثرة ، فالأكثر إضافة هذا العدد إلى جمع القلة فتقول : معي ثلاثة أفلس ، وثلاث أنفس ، ويقل إضافته إلى جمع الكثرة مثل : ثلاث نفوس وثلاثة فلوس ؛ لأن العدد من ثلاثة إلى عشرة قليل فناسب أن يضاف إلى جمع القلة .

وقد جاء على القليل قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ فقد أضيف (ثلاثة) إلى جمع الكثرة (قروء) وله جمع قلة - أَقْرُوءَ وَأَقْرَاءَ فاستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة .

وإذا لم يكن للمعدود إلا جمع الكثرة تعين إضافته إليه مثل : أربعة رجال ، أما العددان (مائة وألف) فهما من الأعداد المضافة ، ولا يضاف إلا إلى مفرد ، نقول : معي مائة درهم وألف دينار ، وورد إضافة (مائة) إلى جمع قليلا ، وعليه جاءت قراءة حمزة والكسائي (ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين) ^(١) بإضافة مائة إلى سنين وقد أشار ابن مالك إلى حكم العدد المضاف من ناحية التذكير والتأنيث ثم إضافته إلى جمع وإلى مفرد ، قال :

(١) قرأ الباقون من القراء ثلاثمائة سنين بالتثنية ونصب سنين على البدل من ثلاثمائة

وليس تمييزا شرح المفصل ٢٤/٦ .

ثلاثة بالناء قل للعشرة .: في عد ما أحاده مذكرة .
في الضد جرد والمميز اجرر .: جمعاً بلفظ قلة في الأشهر .
ثم ذكر أن تمييز مائة وألف مفرد مجرور فقال :
ومائة والألف للفرد أضف .: ومائة بالجمع نزرا قد ردف .
العدد المركب :

وهو ما تركب من عديدين لا فاصل بينهما ، فيركب عشرة مع ما
دونها ، والأول يسمى : صدر المركب ، والثاني عجزه : ويشمل هذا
القسم الأعداد من (١١) إلى (١٩) .

وحكمه من جهة التنكير والتأنيث أن العديدين (١١، ١٢) يوافقان
المعدود في التنكير والتأنيث في الصدر والعجز فتقول في المذكر أحصد
عشر غلاما واثنا عشر رجلا ، وفي التأنيث : إحدى عشرة امرأة
واثنتا عشرة ، بتأنيث العدد (إحدى) ، و (اثنتا) والعجز (عشرة) .

وباقى الأعداد المركبة صدرها يخالف المعدود ، فالصدر من
ثلاثة إلى تسعة يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر ، والعجز وهو
(عشرة) يطابق المعدود دائما وعلى ذلك تقول : في الشارع ثلاثة
عشر رجلا ، وثلاث عشرة امرأة ، بمخالفة الصدر (ثلاثة) للمعدود ،
وموافقة (العشرة) له دائما وهكذا وحذفت الناء من ثلاث مع عشرة
كراهة أن يجمعوا بين تأنيثين من جنس واحد في كلمة واحدة .

وتضبط الشين في الكلمة (عشرة) في المركب ، كما تضبط في المفرد فتكون مفتوحة إن كان المعدود مذكرا فقول : ثلاثة عشر كتابا ، وتكون ساكنة إن كان المعدود مؤنثا نقول إحدى عشرة امرأة ، ويجوز كسرهما في لغة تميم .

والحكم في الأعراب في العدد المركب : أنه يبنى (') على فتح الجزعين في محل رفع أو نصب أو جر فتقول : المقاتلون أربعة عشر رجلا ببناء (أربعة عشر) على فتح الجزعين في محل رفع لأنه خبر ، وقوله تعالى : (إني رأيت أحد عشر كوكبا) ببناء (أحد عشر) على فتح الجزعين في محل نصب لأنه مفعول : (رأيت ، وهكذا) .

ويستثنى من ذلك (اثنا عشر ، واثننا عشرة) فإن صدرهما : يعرب إعراب المثني بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ، وأما عجزهما فيبنى على الفتح لأنه بدل نون المثني ، تقول أثنائي اثنا عشر رجلا . ورأيت اثنتي عشرة امرأة ، ومررت باثنتي عشرة امرأة وهكذا .

وأما ثمانى عشرة ففيها لغتان : فتح للياء وهو الأكثر ، وتسكينها ومن فتحها فقد جعلها مثل أخواتها من نحو ثلاثة عشر ، ومن أسكنها فإنه شبهها بالياء معدى كرب .

وحكم تمييز العدد المركب أنه يكون مفردا منصوبا كقولك : عندي أحد عشر قلمًا قال ابن مالك يشير إلى كل ما تقدم :

(') بنى لتضمنه معنى ولو العطف إذ الأصل في أحد عشر : أحد وعشرة فحذفت الواو وركب الاسمان اسما واحدا اختصاراً .

وأحد اذكر وصلته بعشر .: مركبا قاصدا معدودا ذكر
وقل لدى التانيث إحدى .: عشرة والثين فيها عن تميم كسرة
ومع غير أحد وإحصا ما بينهما .: فعلت فاعل قصدا .
ولثلاثة وتسعة وما بينهما .: إن ركبا ما قدما .
وأول عشرة التني وعشرا .: اثني إذا أنثى نثا أو نكرا .
واليا لغير الرفع وارفح بالآلف .: والفتح في جزءي سواهما ألف
العدد المفرد :

سبق أن ألفاظ العقود وهي : عشرون إلى تسعون : تسمى ألفاظ
العقود وتكون بلفظ واحد (١) للمذكر والمؤنث ولا يكون مميزه إلا
مفردا منصوبا كقولك : معي عشرون درهما ، ويعرب إعراب جمع
المذكر السالم لأنه ملحق به .
العدد المعطوف :

وبشمل العقد ويذكر قبله النيف معطوفا عليه مثل : أحد وعشرون
 وخمسة وثلاثون - والنيف كما تقدم - يذكر مع المؤنث ويؤنث مع
المذكر في جميع الاستعمالات فنقول : معي ثلاثة وعشرون درهما
 وثلاث وعشرون ورقة ، أما العددان (٢٢، ٢١) فإن النيف فيهما يكون
 موافقا للمعطوف .

(١) لأنهم غلبوا جانب للمذكر وهو الأصل .

ومميز العدد المعطوف مفرد منصوب — كما تقدم .

صياغة العدد على وزن فاعل :

بصاغ اسم على وزن فاعل من العدد من (٢ إلى ١٠) فيقال : ثانٍ وثالث وثمان وتاسع ، وفي التأنيت يزداد تاء فيقال ثانية وثالثة . وقد يستعمل فاعل مع العشرة فيقال : ثاني عشر وتاسع عشر ، كما يستعمل مع العقود فيقال ثالث وعشرون ورابع وخمسون .

وفاعل المصوغ من العدد له استعمالان :

أولهما : أن يكون مفرداً ، فيكون معناه الاتصاف بالعدد فيقال هذا الطالب الثالث على زملائه .

الثاني : أن يستعمل غير مفرد وتحت هذا نوعان :

١- أن يستعمل مع ما اشتق منه نحو : ثاني اثنين وثالث ثلاثة ، ويكون معنى فاعل حينئذ : أنه واحد مما اشتق منه وبعض منه ، فثاني في المثال واحد من الاثنين ، وحكمه أنه يجب إضافته إلى المشتق منه فنقول مثلاً : ثالث ثلاثة بإضافة (ثالث) إلى (ثلاثة) . ونقول للمرأة : هذه الثالثة ثلاث^(١) والإضافة هنا محضة لأن معناه أحد الثلاثة .

٢- أن يستعمل مع قبل ما اشتق منه فقول : خامس أربعة وسادس خمسة ، وخامسة أربع وسادسة خمس ، فيكون معناه : أنك جاعل ..

(١) لأن الأصل : هذه ثلاثة ثلاث نساء ، وأصل : هذا ثلاث ثلاثة لصله : هذا ثالث ثلاثة رجال .

الأقل مساوياً للكثير لأن معنى : خامس أربعة : جاعل الأربعة خمسة ^(١) ، هكذا . ومن هذا قوله تعالى : { لما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم } وقوله { يسبقولون ثلاثة رابعهم كليمهم }

وحكمه الإعرابي : : أنه يجوز فيه وجهان : أحدهما : إضافته إلى ما بعده ، والثاني تنوينه ونصب ما بعده على أنه مفعول به ، فنقول : رابع ثلاثة بالإضافة ، أو رابع ثلاثة بالتثوين ونصب (ثلاثة) على أنه مفعول به . فهو بمنزلة : هذا ضاربٌ زيداً ، والوجه الأول أكثر .

وقد أشار ابن مالك إلى الاستعمالين بقوله :

وصغ من اثنين فما فوق إلى .: عشرة كفاعل من فعلا

واختمه في التأنيث بالتاء .: فمتى تكررت فاذكر فاعلا بغير تا

وإن ترد جعل الأقل مثل ما .: فوق فحكم جاعل له احكما

بضع وبضعة :

بكسر الباء ويطلقان على العدد من ثلاثة إلى تسعة ، وحكمهما في العدد حكم تسعة وتسع في الأفراد ، والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه ، نحو لبثت بضعة أعوام وبضع سنين ، وعندى بضعة وعشرون صحيفة ، ونحو قول الرسول عليه السلام : " الإيمان بضع وستون شعبة " .

(١) فمعناه القيل كأنه قال : الذي تثمهم وربيعهم .

التاريخ بالليالي :

يؤرخ بالليالي لمبقتها للأيام باعتبار أن شهور العرب قمرية والقمر يطلع ليلاً وأول الشهر ليلة وآخره يوم ، لأن الليل أسبق من النهار خلقاً ، وحق المؤرخ أن يقول في أول الشهر : كتب لأول (١) ليلة منه أو لغرته (٢) أو مستهله (٣) ويصح أن تقول : كتب لليلة خلت ، ثم لليلتين خلتا ، ثم لثلاث خلون إلى عشر ، ثم لأحدى عشرة خلت من كذا ، أو لخمس عشرة خلت أو بقيت ، ثم لأربع عشرة بقيت إلى تسع عشرة ، ثم لعشر بقيت إلى ليلة بقيت .

أحد :

أعلم أن (أحدا) كلمة قد استعملت على ضربين :

أحدهما : أن يراد بها العموم والكثرة ، ولا تقع إلا في النفي نحو ، ما جاعني من أحد ولا أحد فيها ، والذي يدل على وقوعه على الجمع قوله تعالى : (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ) فحاجزين صفة لأحد ، وجمع الصفة يدل على جمع الموصوف ، وعلى هذا فالهزمة في أوله أصل ، وليست بدلا من واوا ولا غيره . ولا يثنى أحد بهذا المعنى ولا يجمع ؛ لأن معناه يدل على الكثرة فاستغنى به عن التثنية والجمع بخلاف أحد التي في العدد فإنها تجمع على آحاد .

(١) اللام في (لأول) بمعنى في أو عند .

(٢) غرة كل شيء : أوله .

(٣) مستهله : اسم زمان على صيغة المفعول من أهل الهلال ويقال استهل بالنباء للمجهول .

النوع الثاني : أن يراد بكلمة (أحد) واحد في العدد نحو قولك :
 أحد وعشرون والمراد واحد وعشرون ، والهمزة في هذا النوع بدل من
 الفاء التي هي واو ، والأصل : وحد ، وكذلك الهمزة في إحدى بدل من
 واو ؛ لأنها تأتي الأحد (١) والهمزة تبدل من الواو المفتوحة
 والمكسورة والمضمومة ، وإبدالها من المفتوحة قليل يؤخذ سماعا ومن
 المضمومة كثير مثل تراث^ك وفي المكسورة خلاف مثل إسادة في
 ومادة وأحد يستعمل وصفا يتبع موصوفه ويذكر ويؤنث نحو مررت
 برجل واحد ﴿ وَاللَّهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ وتقول : مررت بامرأة واحدة ، قال
 تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ وتنثية واحد وجمعه على
 غير لفظه ، فمثله : اثنان وجمعه ثلاثة أربعة . فلما نثي على غير
 لفظه ، أنث على غير لفظه فقالوا : إحدى .

تعريف الأعداد :

إذا أريد تعريف العدد فإذا كلن مضافا نحو ثلاثة أثواب وعشرة
 طلاب فالصحيح فيه أن يعرف المضاف إليه بأن تدخل معه الألف
 واللام ، ثم تضيف إليه العدد فيتعرف بالإضافة على قياس باب السدار

(١) وقد أنثوا (أحد) على غير بنائه فقالوا : إحدى وليس بالثناء نحو قائم وقائمة ولذلك
 جاءت مؤنثة مع عشرة فقالوا : إحدى عشرة لأن ألف التانيث صار من نفس الكلمة
 فلم تسقط ألف التانيث لاجتماعها مع عشرة في المعدود المؤنث كما حذفوا التاء من
 ثلاثة.

وكتاب الطالب ، فنقول : ثلاث الأثواب ، وعشرة الطلاب ؛ لأن
المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف والتخصيص .

قال الفرزدق :

ما زال مذ عقدت يده إزاره .: يسمو فأدرك خمسة الأشبار

تعريف العدد المركب :

الغالب والصحيح أن تدخل الألف واللام على الاسم الأول منهما
فتقول : الأحد عشر درهما ، والثلاثة عشر غلاما ؛ لأن التركيب جعلهما
كالشيء الواحد .

تعريف العدد المفرد :

أما نحو عشرين وثلاثين فتعريفه بإدخال الف واللام على العدد
نحو العشرين والثلاثين ، أما المائة والألف فحكمهما حكم النوع الأول
نحو مائة دينار ، ومائة الدينار وألف درهم ، فنقول : مائة ألف درهم
بتعريف الاسم الأخير طالعت الإضافة أو قصرت .

كنايات العدد

كم وكأين وكذا

هذه ألفاظ يكتنى بها عن العدد ، أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار وهى على قسمين :

استفهامية بمعنى أى عدد ، فالسؤال بها عن كمية الشيء ، وخبرية بمعنى عدد كثير فهى خبر مسوق للإعلام بالكثرة . وكل منهما يقتدر إلى تمييز :

أما كم الاستفهامية فتتميزها كميّز عشرين وأخواته فى الأفراد^(١) والنصب^(٢) وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

ميز فى الاستفهام كم بمثل ما .: ميزت عشرين ككم شخصاً سما
إعراب كم شخصاً سما: كم : استفهامه فى محل رفع مبتدأ ،
وشخصاً تمييز مفرد منصوب وجملة (سما) فى محل رفع خبر ،
ويجوز جر تمييز كم الاستفهامية إن دخل عليها حرف جر .

فيجوز فى قولك : بكم جنية اشتريت النصب وهو الأرجح .
ويجوز الجر أيضاً على تقدير " من " (٣) مضمره ، أى بكم من
جنية اشتريت .

(١) أجاز الكوفيون أن يكون تمييزكم الاستفهامية جمعا نحو : كم قروشا ملكت .

(٢) أجاز الفراء والزجاج أن يكون تمييزكم الاستفهامية مجرورا .

(٣) تدخل من على ميزكم الاستفهامية والخبرية ، فشاهد الخبرية قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ

مَلَكٍ) وشاهد الاستفهامية قوله تعالى : (سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ)

أما كم الخبرية فتميزها يكون تارة جمعا مجرورا ، وتارة يكون مفردا مجرورا ، أى أنه يكون مجرورا دائما سواء فى الأفراد أو الجمع ، ومثال تمييز كم الخبرية جمعا مجرورا قول الشاعر :

كم ملوك باد ملكهم .: ونعيم سوقة بادوا (١) .

فكم خبرية ، وملوك بالجر تمييز ، وهو جمع .

ومثال تمييز كم الخبرية مفردا مجرورا قول الشاعر :

وكم ليلة قذبتها غير آثم

فجاء التمييز وهو (ليلة) مفردا مجرورا ، ويلاحظ أن الجر هنا بإضافة كم إلى تمييزها ، ويجوز الفصل بين كم وتميزها نحو قول الشاعر :

كم بجومٍ مقرفٍ نال العلا .: وكريم بخلة قد وضعه (٢)

فكم خبرية ، ومقرف تمييزه ، وفصل بينهما بالجار والمجرور ، وجملة " نال " العلا " فى محل رفع خبر " كم " .

وإجمال القول فى هذا أن كم الخبرية والاستفهامية يتفقان فى سبعة أمور ، ويقتزمان فى ثلاثة أمور .

فيتفقان فى أنهما اسمان ، ولليل ذلك جرهما بالحرف والإضافة نحو بكم درهم اشتريت ، وغلام كم رجل ملكت . .

(١) باد : هلك ، وملكهم فاعل ، والجملة خبر لـ (كم) .

(٢) مقرف : ليس له أصالة من ناحية الأب ، والكريم : الذى أبوه وأمه عريان .

وأنهما مبنيان على السكون ، وأنهما يفتقران إلى مميز للإيهام ،
وأنهما يجوز حذف مميزهما إن دل عليه دليل ، وأنهما على حد واحد
فى وجوه الإعراب .

فإن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهى مجرورة ، وإن كانت
كناية عن مصدر أو ظرف فهى منصوبة نحو قولك : كم ضربة
ضربت ، وقولك كم يوما صمت .

ويفتقران فى أن تمييزكم الاستفهامية أصله النصب ، وتميز
الخبرية أصله الجر ، وتميز الخبرية مفرد وجمع ، والكلام مع
الخبرية محتمل للصدق والكنب ، ولا يحتاج لجواب أما الاستفهامية
فهى تحتاج إلى جواب .

كأين (١) :

وهى مثل كم الخبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس
والمقدار ولكن تمييزها منصوب بخلاف تمييزكم الخبرية ، فتقول :
كأين رجلا رأيت .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾
وقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا ﴾
وقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ﴾
ففى هذه الآيات وقعت " كأين " مبتداه وخبرها الجملة فى الآيات

(١) مركبة من كاف التشبيه ، وأى المنونة .

الثلاثة " ففى الآية الأخيرة تعرب " كآين " كناية عن العدد يدل على الكثرة فى موضع رفع مبتدأ بمنزله " كم " ومن بيانه حرف جر ، دابة مجرور بمن ، " لا تحمل " لا : حرف نفى ، وتحمل : فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر يعود على دابة ، وجملة (لا تحمل) فى محل جر صفة لدابة ، الله : مبتدأ ، يرزقها : فعل ومفعول والفاعل تقديره هو والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وإياكم : عطف على الضمير فى يرزقها ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر المبتدأ " كآين " .

كذا :

وأما كذا فهى كناية عن العدد القليل ، والكثير ، وتوافق كآى فى أربعة أمور : فى التركيب لأنها من كاف التشبيه وذا الإشارية ، وفى البناء ، وفى الإبهام ، وفى الافتقار إلى التمييز بمفرد ، وتخالفها فى ثلاثة أمور : أنه يجب فى تمييزها النصب ، ولا يجوز جرّه بمن اتفاقا ، ولا بالإضافة لأن عجزها لم يكن له قبل التركيب نصيب فى الإضافة ، فأبقى على ما كان عليه فيقول : اشتريت كذا وكذا ثوبا ، وثانيه : أنها ليس الصدارة ، وثالثها أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها مثلها تقول : قبضت كذا وكذا درهما . والله اعلم .

الخاتمة

١- العدد واحد واثنان يخالفان غيرهما من الأعداد من وجهين :

الأول : أنهما يذكران مع المعدود المذكر ويؤنثان مع المؤنث فيقال واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنان للمؤنث فى لغة الحجاز وثنتان فى لغة بنى تميم ويوافقهما فى هذا الحكم ما كان على وزن فاعل من العدد مطلقا تقول :

الكتاب الثالث والثالث عشر ، والثالث والعشرون ، والقصة الثالثة والثالثة عشرة والثالثة والعشرون فتذكر مع المنكر وتؤنث مع المؤنث .

الثانى : أنهما لا يذكر معهما المعدود فلا يقال : واحد رجل ولا اثنان رجلان ولا واحدة امرأة ولا اثنان أو اثنتان امرأتان لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة ورجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما لا عن طريق الإضافة ولا عن طريق الوصفية فلا يقال رجل واحد ولا رجلان اثنان إلا إذا قصد بالوصف بيان أن المراد باسم الجنس المعدود لا الجنس كما فى قوله تعالى : (لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ) فالمراد هنا باسم الجنس بيان المعدود لا بيان الجنس .

٢- العدد ثلاثة وعشرة وما بينهما وهى ثمانية ألفاظ تجرى على عكس المعدود من حيث التنكير والتأنيث فتذكر مع المؤنث وتؤنث مع المنكر تقوله : ثلاثة رجال وثلاث نساء بالتاء فى المنكر

وبحذفها في المؤنث ، قال الله تعالى : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَازِينَةٍ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ وأنت العدد ثلاثة وأخواتها مع المذكر لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وفرقة فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق أسماء الجماعات في التأنيث فاستصحب ذلك الأصل مع المذكر لتقدم رتبته ، وحذفت التاء مع المؤنث للفرق ولتأخر رتبته.

واعلم أن الثلاثة والعشرة وما بينهما لها ثلاثة أحوال : أن يقصد بها العدد المطلق ، ويقصد بها المحدود ولا يذكر أو يقصد بها محدود ويذكر ، فإن قصد المحدود المطلق كانت جميعها بالتاء ، وتمنع من الصرف على الأصح ؛ لأنها أعلام مؤنثة على أعدادها فتقول : ثلاثة نصف سنة وخمسة نصف عشرة . وإن قصد بها محدود ولم يذكر في اللفظ فالصحيح أن تكون بالتاء للمذكر ويتركها مع المؤنث كما لو ذكر المحدود تقول : صمت خمسة : تريد أياما ، وسهرت سبعا أي ليالي . ويجوز أن تحذف التاء من المذكر فقد جاء في الحديث : " من صام رمضان وأتبعه بست من شوال ... " أي بستة أيام بحذف التاء مع المحدود المحذوف .

وأما لفظ حادى من قولهم حادى عشر فإنه مقلوب من واحد فأخرت الفاء إلى موضوع اللام فصار : حادى بوزن عالف . وأما اثنان فمحذوف اللام ، ولامه ياء لأنه من تثيت الشيء إذا عطفه ، وصارت الهمزة في أوله كالعوض من المحذوف ، والمؤنث اثنان كما قالوا ابنتان .

تراكييب خاصة في النحو العربي

إعراب " بله " وما يأتي بعدها :

المعاني الواردة لكلمة " بله " :

ورد استعمال بَلَّة في المعاني الآتية :

١- اسم فعل بمعنى " دع " .

٢- مصدر بمعنى " الترك " .

٣- اسم بمعنى " كيف " .

٤- أداة استثناء بمعنى غير .

كيف تعرب ما بعدها ؟

على المعنى الأول يكون ما بعدها منصوباً على المفعولية مثل بله زيدا ، وعلى المعنى الثاني يكون ما بعدها مجروراً بالإضافة مثل بله زيد .

وعلى المعنى الثالث يكون ما بعدها مرفوعاً على الخبرية مثل بله زيد . وعلى المعنى الرابع يكون ما بعدها مجروراً بالإضافة مثل جاءوا من بله زيد .

وقد ورد بالأوجه الثلاثة الأول قول الشاعر في وصف السيوف :

تَنَزَّرُ الْجَمَاجِمُ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا .: بَلَّةُ الْكَفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخَلَقْ (١)

(١) تنزَّر أي تدع ، ضاحياً أي بارزاً ، هامت جمع هامة وهي للرأس والمعنى أن السيوف

تترك الجماليم والرؤوس ، والأكف كأنها غير موجودة .

فكلمة الأَكْفَ بالنصب على المفعولية ، وبالجر على الإضافة ،
وبالرفع على الخبرية .

أما الوجه الرابع فقد ورمناه ما جاء فى الحديث القدسي : "
أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر
على قلب بشر ، نُخْرَا من بله ما أطلعتم عليه " (١)

تكون مبنية على الفتح على المعنيين الأول والثالث أي إذا كانت
بمعنى دع ، أو بمعنى كيف . وتكون فتحتها فتحة إعراب على المعنى
الرابع أي إذا كانت أداة استثناء بمعنى غير .

كأنك بالفرج أت :

لإعرابها وجهان :

أولهما : كأن حرف تشبيه ونصب ، والكاف حرف خطاب مبني
على الفتح .

بالفرج : الباء حرف جر زائد ، والفرج اسم كأن منصوب بفتحة
مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر
الزائد .

أت : خبر كأن مرفوع بالضم المقدر على الياء المحذوفة ،
والتقدير كأن للفرج أت .

(١) انظر صحيح البخاري ، ج ٦ ص ١١٦ ، وفتح الباري ، ج ٨ ، ص ٣٩٦ .

ثانيهما : كأنك : كأن حرف تشبيه ونصب من أخوات إن
كالإعراب السابق ، والكاف : ضمير مبني على الفتح في محل نصب
اسم كأن .

بالفرج : الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من
الإعراب .

الفرج : اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ،
والجار والمجرور متعلق بأت .

أت : خبر كأن مرفوع بضممة مقدرة على الياء المحذوفة وتقدير
الكلام كأنك أت بالفرج .

وقال ابن عصفور : " الكاف في كأنك والياء في كأني زائدتان
كاقتان لكن عن العمل كما تكفيهما " ما " والياء زائدة في المبتدأ .

جاء في الأثر " كأنك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تزل " (١)

إعرابها : كأنك حرف تشبيه ونصب ، والكاف أسم كأن وجملة "
لم تكن " خبر لها .

ويجوز أن تكون الكاف حرف خطاب والياء حرف جر زائد ،
والدنيا اسم كأن وجملة لم تكن خبرها .

(١) اختلف في قتله فقيل للنبي عليه السلام ، وقيل للحسن البصري .

انظر الارتشاف ١٢٣٩ والجني الداني للمرادي ٥٧٣ .

ويجوز أن تكون الكاف زائدة كافة لكان عن العمل كما قال ابن عصفور ، والباء حرف جر زائد ، والدنيا مبتدأ وجملة لم تكن خبر .
والمعنى : تقريب زوال الدنيا ، وتقريب وجود الآخرة .
ما جاءت حاجتك : (١)

ما : مبتدأ ، وجاءت بمعنى صارت ، وفيها ضمير فهو اسم جاءت ، وحاجتك خبر جاءت ، فكأنه قال : أي حاجة صارت حاجتك ، وأول من قال هذا المثل الخوارج حين جاءهم ابن عباس يستدعى منهم الرجوع إلى الحق عند علي رضي الله عنه .
{ كل يوم هو في شأن } (٢)

كَيْلٌ : منصوب على الظرف ، وفي البحر المحيط لأبي حيان (٣) : كل ظرف ، والعامل فيه هو العامل في (في شأن) نحو : يوم الجمعة زيد قائم ، وقال ابن الشجري (٤) : تقول : كل يوم لك ثوب ، فتتصب (كل يوم) بـ (لك) :
لا جرم :

ورد (لا جرم) في القرآن الكريم في خمسة مواضع (٥) مثووة بأن واسمها ، ولم يأت بعدها فعل . والمعنى الموضح لها : لا بد أو لا محالة ، أو حقا .

(١) انظر كتاب سيبويه ١٤١/١ وأصول ابن السراج ٣٥١/٢ وارتشاف الضرب ١١٦٥ .

(٢) سورة الرحمن آية ٢٩ .

(٣) البحر المحيط ١٩٣/٨ .

(٤) الأمالي ٢٧٣/٢

(٥) سورة هود آية ٢٢ ، للنحل آيات ٢٣ ، ٦٢ ، ١٠٩ غافر آية ٤٣ .

إعرابها : ورد فيها أكثر من إعراب .

الأول : أن تكون (لا) نافية ، وجرم فعل ماض بمعنى حق وثبت ، وما بعدها فاعل . وهذا رأى سيبويه (١) .

الثاني : أن تركب لا مع جرم فصارا فعلا بمعنى حق ووجب ، وما بعدها فاعل بهما معا ، أو تركب لا مع جرم فصارا مبتدأ ، وما بعدها خبر .

الثالث : قيل إن (لا) نافية لكلام سابق ، وجرم فعل ماض بمعنى كسب (٢) ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى المفهوم من الكلام ، وما بعده في محل نصب مفعول به ، فمعنى قوله تعالى : { لا جرم أن لهم النار } ؛ أي أن كفرهم كسب كون النار لهم .

الرابع : قيل أن (لا) نافية للجنس ، وجرم اسمها ، والجملة بعدها جواب القسم الذي يشير إليه (لا جرم) وقد أغنى جواب القسم عن خبر (لا) . فنقول مثلا : لا جرم لأكرمك ، فلذلك يجاب عنها باللام كما يجاب بها عن القسم . ولا جرم في هذه الحالة كانت في الأصل بمعنى لابد ، فكثرت في كلامهم حتى تحولت إلى معنى القسم وهذا إعراب الفراء . (٣)

(١) الكتاب ١٣٨/٣ .

(٢) في الصحاح : قال تعالى : {ولا يجرمنكم شنآن قوم} ، أي لا يحفظكم ، أو لا يكسبكم .

(٣) ارتشاف الضرب ١٢٦١ ، المصباح المنير ٩٧ .

ما بال :

في مثل قوله تعالى : {فما بال القرون الأولى} (١) .

البال في اللغة : القلب ، والحال ، والشأن .

استعمالها :

الأكثر فيها أن يأتي بعدها حال ، وله صور متعددة .

أحدها : حال جملة فعلية ، مثل قول أبي العتاهية .

ما بال دينك ترضى أن تدنسه .: وثوب دنياك مغسول من الدنس .

فالحال في البيت جملة فعلية فعلها مضارع مثبت وهي " ترضى
أن تدنسه " .

ثانيهما : حال جملة فعلية فعلها ماضٍ مقرون (بقد) كقول الشاعر (٢) :

ما بال جهالك بعد الحكم بالدين .: وقد علاك مشيب حين لا حين

ثالثهما : حال جملة فعلية فعلها مضارع مقرون بالواو ، كقول
الشاعر (٣) :

فما بال من أسعى لأجير عظمه .: حفاظاً وينوى من سفاهته كسرى

(١) سورة طه آية ٥١ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٥ .

(٣) المغني ٢/ ٣٦٢ .

رابعها : حال جملة اسمية كقول ذي الرمة :

ما بال عينك منها الماء ينسكب

خامسها : حال مفردة كقول الشاعر :

فما بال النجوم معلقة .: بقلب الصب ليس لها براح .

وقد جاء (ما بال) بغير حال كما في قوله تعالى : (فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى) . والإعراب : (ما) اسم استفهام مبتدأ ، وبال : خبر مرفوع ، وهو مضاف والقرون مضاف إليه ، والأولى : صفة مجرورة.

قلما :

إذا قلت : قلما يكذب المؤمن . فالأكثر في استعمالها : النفي ، أي لا يكذب المؤمن . ويقال أن تكون بمعنى التقليل .

وأل (قلما) : قل ، وهي فعل ماض ، واتصلت به (ما) الكافة فكفته عن طلب الفاعل ، وهياتها ليقع بعده فعل آخر ، وإذا لا يصح أن نقول : قلما زيد في البيت . وهذا له نظير ، كما كتبت (ما) (إن) التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وأصبح ما بعدها "مبتدأ وخبر" ومثل (رُبُّ) الجارة التي تختص بالاسم ، فإذا كفتها (ما) عن عمل الجر منعناها من الدخول على الاسم ، وهياتها ليقع الفعل بعدها ، وجاءت (قلما) في كلام العرب ، كقول الشاعر :

قلما يبرح اللبيب إلى ما .: يورث المجد داعيا أو مجيبا

فدخلت (ما) على (قلّ) فكفّته عن العمل ، وأصبح لا فاعل له ، وما بعده جملة فعلية فعلها مضارع . وقول : قلما حضر زيد (١) فإذا جاء بعد (قلما) اسم كقول الشاعر (٢) .

صدت فأطولت الصدود وقلما .: وصالٌ على طول الصدود يدوم .

فوصال : فاعل مرفوع بفعل مضمر يدل عليه الفعل المذكور ، أي : قلما يدوم وصال . أو (وصال) ؛ فاعل قدم على فعله (يدوم) وهو رأي الكوفيين ، ولا يجوز عند البصريين تقديم الفاعل على فعله وزعم المبرد أن (ما) زائدة ، ووصال : فاعل قلّ .

لا سيما :

هذا التركيب من أساليب الاستثناء ، لكنه استثناء مخصوص ينبيه على مزية ما بعدها في الحكم .

وسى من لا سيما بوزن (مثل) ، أي لا مثل كذا ، وتشدد الياء في : لا سيما ، وتسبقها الواو . فنقول : أكرم الفائزين ولا سيما زيد ، أحب العلوم ولا سيما النحو ، وهذا هو الأصل في استعمالها ، وما ورد خلاف ذلك فهو خطأ .

وذكر السيوطي أن حذف (لا) فيقال (سيما) من كلام المولدين (٣) .

(١) الكتاب ١٢/١ ، المقضب ١،٤٨ ، الخزائن ٥٢٦ ، المغني ٨/٢ ، التصريح ١٨٥/١ .

(٢) الخصائص ١٤٣/١ ، الخزائن ١٤٥/١ .

(٣) الهمع ٢٣٥/١ .

إعرابها :

إذا كان بعدها معرفة فيصح فيه الرفع والجر . وإذا كان ما بعدها نكرة فيصح فيه الأوجه الثلاثة ، الرفع أو النصب أو الجر .
نقول : أحب الطلاب ولا سيما المجتهد .

يعرب ما قبلها على حسب الموقع ، وإعراب (ولا سيما) ، الواو اعتراضية ، ولا نافية للجنس ، و(سى) اسمها منصوب ، لأنه مضاف إلى (ما) الموصولة بعدها . فـ (ما) : اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر مضاف إليه . المجتهد : خبر مبتدأ محذوف ، أي لا سى الذي هو المجتهد ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

وإذا أعربنا (ما) زائدة ، وسى مضاف ، والمجتهد مضاف إليه مجرور . فهذا هو وجه الجر .

هذان هما الإعرابان - الرفع والجر إذا كان بعد (لا سيما) معرفة . وإذا كان ما بعدها نكرة ففيه كما قلنا : الرفع والنصب والجر .
نقول : أكافئ الناجحات ولا سيما متفوقة ، إعراب الرفع والجر كما سبق في المعرفة ، والنصب على أن النكرة منصوبة على التمييز لأن (سى) بمعنى: مثل ، وهي كلمة مبهمة مثل : غير تحتاج إلى تمييز (١).
فتكون (ما) في الإعراب: كافة لـ (سى) عن الإضافة ، وسى : اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب ؛ لأنه غير مضاف ولا شبيه بالمضاف ، (ومتفوقة) . تمييز .

(١) مثل قوله تعالى : (ولو جئنا بمثله مددا) .

الاستثناء بـ (بيد)

(بيد) (١) مثل : غير ، ولا تجيء إلا في الاستثناء المنقطع ، مضافة إلى (أن وصلتها) . قال عليه السلام (٢) : " أنا أفصح العرب بيّد " أتى من قریش " . وتقول : هو كثير المال بيّد أنه بخيل . فهو بمعنى غير . وقيل : بيد بمعنى على أو إلا أو من أجل ، ونص ابن سيده في المحكم على أن (بيد) بمعنى (غير) أعلى أي أقوى وأرجح .

ومن ذلك قوله عليه السلام : " نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا " (٣) .

و(بيد) تعرب على أنها اسم بمعنى (غير) في الاستثناء ، مضافة إلى (أن وصلتها) و (بيد) تلزم النصب ، فلا تقع مرفوعة ولا مجرورة ، ولا تقع صفة بخلاف (غير) فإنها تقع صفة ، ولا تقطع (بيد) عن الإضافة .

(١) شرح الكافية للرضي ٢٤٦/١ . والمغني لابن هشام ١٠٥/١ .

(٢) شواهد للتوضيح ١٥٣ .

(٣) صحيح البخاري ٢١١/١ .

ضمير الفصل والشأن

أولاً : ضمير الفصل :

سبب تسميته : ضمير الفصل من عبارات البصريين ^(١) ، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وأذن بتمامه ، ويقال له عماد ، وهو من عبارات الكوفيين كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده .
الغرض من دخول ضمير للفصل الكلام :

قال ابن يعيش ^(٢) : " والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادة الإيذان بتمام الاسم ، وأن الذي بعده خبر ، وليس بنعت ؛ لأننا إذا قلنا زيد القائم توهم السامع أن القائم صفة ، فينتظر الخبر فجئ بالفصل فنقول : زيد هو القائم لتعيين كونه خبراً لا صفة " .
وقبل أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قاربها ^(٣) من النكرات لماذا اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ؟

قال ابن يعيش ^(٤) لأن فيه ضرباً من التأكيد ، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو قمت أنا ، واسكن أنت وزوجك الجنة ،

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٣ ، وشرح للكافية للرضي ٢٤/٢ .

(٢) شرح المفصل ١١٠/٣ .

(٣) معنى ما قارب المعرفة : إشارة إلى باب أفعل . من كذا ، لأنه يقع بعد الفصل وإن لم يكن معرفة ، وذلك لأنه مشابه للمعرفة من أجل أنه غير مضاف ، ويمتنع دخول الألف واللام عليه وذلك نحو كان زيد هو خيراً منك ، وقال تعالى : (ولا تحسبن الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم) .

(٤) شرح المفصل ١١٠/٣ .

ولذا وجب أن يكون المضمر هو الأول في المعنى ؛ لأن التأكيد هو المؤكد في المعنى ، ولهذا المعنى يسميه سيبويه (١) وصفا .

لماذا اشترط أن يكون ضمير الفصل بعد معرفة :

قالوا (٢) لأن فيه ضربا من التأكيد ، ولفظه لفظ المعرفة ، فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة ، كما أن التأكيد كذلك . وجوز أهل المدينة مجي الفصل بعد النكرة في نحو : ما أظن أن أحداً هو خيراً منك ، وردده الرضى فقال (٣) : " لا يثبت ذلك بمجرد القياس ، وينبغي أن يقتصر على السماع ، ولم يثبت ذلك إلا بين معرفتين ، أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل " .

وجوب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتا لما قبله ، ونعت المعرفة معرفة ، فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين .

وقد عقد سيبويه في كتابه بابا بعنوان " هذا ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا " .

فقال (٤) : واعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر ، وذلك قولك : ظننت زيدا هو خيرا منك .

(١) قال سيبويه ٣٩٣/١ " فأما نفسه حين قلت رأيته إياه نفسه فوصف بمنزلة هو وإياه بدل ، وإنما ذكرتها توكيدا لقوله تعالى : { فسجد الملائكة كلهم أجمعون } .

(٢) شرح المفصل ١١١/٣ .

(٣) شرح الكافية ٥٢/٢ .

(٤) الكتاب ٣٩٤/١ وما بعدها ، وانظر المقضب للمبرد ١٠٣/٣ .

وقال : " واعلم أنها تكون في إن وأخواتها فصلا ، وفي الابتداء ولكن ما بعدها مرفوع ؛ لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل " .

وقال : كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة ، لو قلت ، كان رجل هو منطلقا كان قبيحا .

وقد يقال : إذا كان الغرض بضمير الفصل إنما هو الفصل بين النعت والخبر فما باله جاء فيما لا لبس فيه نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾ ولا لبس في ذلك ؛ لأن المضمرات لا توصف .

فالجواب (١) أن هذا هو الأصل ألا يقع الفصل إلا بعد الاسم الظاهر مما يوصف فلما ثبت هذا الحكم للظاهر أجرى المضمر مجراه وإن كانت المضمرات لا تعنت ، وذلك نحو " فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم " ، ونحو قوله تعالى : ﴿ تَرَنَّى أَنَا أَقَلُّ مِنكُم مَّالًا وَوَلَدًا ﴾ . ويجوز أن يكون قوله تعالى : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾ ، يجوز أن يكون المضمر فيه فصلا ، ويجوز أن يكون توكيدا ؛ لأنه بعد مضمر ، والمضمر يؤكد بالمضمر المرفوع .

ولذا كان الفصل لا يظهر له حكم في باب إن وأخواتها ، وباب المبتدأ والخبر لأن أخبارها مرفوعة ، فإذا قلت زيد هو القائم لم يعلم أن المضمر فصل أو مبتدأ إلا بالإرادة والنية ، ويظهر الفصل مع

(١) انظر شرح المفصل ١١١/٣ .

الفعل لأن خبره منصوب نحو كان زيد هو القائم ، فعلم أن هو فصل يُنصب ما بعده .

لغة تميم :

ذكر الجرمي (١) أن لغة تميم تجعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ويرفعون ، ما بعده على الخبر ، وقال أبو زيد سمعتهم يقرؤون (٢) : " تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً " بالرفع ، وكذلك ذكر الميوطي (٣) هذه اللغة عن تميم ، وابن هشام (٤) أيضا .

وقال قيس بن ذريح (٥) :

تحنّ إلى ليلي وأنت تركتها . ∴ وكنت عليها بالمالا (١) أنت أقدر .
فالشاهد أن الضمير (أنت) وقع مبتدأ ، وارتفع ما بعده على الخبرية ، وكان يجوز أن يكون فصلا ، وأقدر : خبرا ، لكن القوافي مرفوعة .

(١) للبحر المحيط ٢٧/٨ .

(٢) سورة المزمل آية ٢٠ .

(٣) الهمع ٦٩/١ .

(٤) المعنى ١٣٢/٢ ، قال ابن هشام " يجوز في الضمير المنفصل من نحو " إنك أنت السميع العليم ، ثلاثة أوجه : الفصل وهو أرجحها ، والابتداء وهو أضعفها ويختص بلغة تميم ، والتوكيد .

(٥) انظر ميويه ٣٩٥/١ ، والمقتضب ١٠٥/٤ ، وشرح المفصل ١١٢/٣ والبحر المحيط ٢٧/٨ .

(٦) الملا : ما اتسع من الأرض .

وقال ابن يعيش (١) : "يجوز رفع ما بعد هذه المضمرات نحو ما ظننت أحدا هو خير منك ؛ فأحدا مفعول أول ، وقولك هو خير منك مبتدأ وخبر في موضوع المفعول الثاني ، وهو استعمال كثير من العرب ، حكاه سيبويه . وحكى عيسى بن عمر أن أناسا كثيرا من العرب يقولون : وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون .

وعبارة سيبويه (٢) : " وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم المبتدأ ، وما بعده مبنى عليه ، فمن ذلك أنه بلغنا أن رويه كان يقول : " أظن زيدا هو خير منك " وناس كثير من العرب يقولون " وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون " (٣) .

الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل :

ربما التبس الفصل بالتأكيد والبدل في مواضع ، ويمكن بالتحقيق (٤) أن تفرق بين الفصل والتأكيد بأنه إذا كان التأكيد ضميرا فلا يؤكد به إلا مضمرا نحو قمت أنت ، ورأيتك أنت ومررت بك أنت .

وضمير الفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمير ، فإذا قلت كان زيد هو القائم لم يكن إلا فصلا ، لوقوعه بعد ظاهر ، ولو قلت : كنت أنت القائم جاز أن يكون فصلا وتأكيدا .

(١) شرح المفصل ١١٢/٣ .

(٢) الكتاب ٣٩٥/١ .

(٣) الزخرف ٧٦ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٣/٣ أو الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢١/٢ .

الفرق بين الفصل والبدل :

أن البدل تابع للمبدل منه في إعرابه كالتأكيد ، فلو أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب فنقول : ظننتك إياك خيراً من زيد ، وإذا أكدت أو فصلت لا يكون إلا بضمير المرفوع .

ومن الفرق أيضاً بين الفصل والتأكيد والبدل أن لام التأكيد تدخل على الفصل ، ولا تدخل على التأكيد والبدل ، فنقول في الفصل : كان زيد لهو القائم .

ولا يجوز ذلك في التأكيد والبدل ؛ لأن اللام تفصل بين التأكيد والمؤكد ، والبدل والمبدل منه ، وهما من تمام الأول في البيان .

إعراب ضمير الفصل :

زعم البصريون (١) أنه لا محل له من الإعراب ، والأظهر عندهم أنه اسم ملغى بمنزلة (ما) إذا ألغيت في نحو (إنما) ، واحتج البصريون بأنه لا موضع له ؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر ، كما تدخل الكاف للخطاب في ذلك ، وتلك ، ولاحظ لها في الإعراب ، وأوضح ابن مالك ذلك فقال (٢) : " لأن الغرض به من أول وهله يكون الخبر خبراً لا صفة ، فاشتد شبه بالحرف ؛ إذا لم يجرى به إلا لمعنى في غيره فلم يحتج إلى موضع من الإعراب ، وقال بعض البصريين إنه حرف استكرا لخلو الاسم عن الإعراب .

(١) انظر الإنصاف مسألة ١٠٠ وشرح الرضى ٢/٢٥١ ، والأشباه والنظائر ٢/٢٢٢

والهمع ٦٨/١ والملغى ٢/١٠٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٣٩ تحقيق دكتور أحمد للرصد .

أما الكوفيون^(١) فيجعلون له محلاً ، ويقولون هو تأكيد لما قبله ، فإن ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور نحو ضربتك أنت ، ومررت بك أنت ، واحتجوا بأن قالوا : إن حكمه حكم ما قبله ؛ لأنه تأكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس نحو جاء زيد نفسه .

ورد صاحب الإنصاف على الكوفيين قائلاً : أما قولهم إنه تأكيد لما قبله قلنا هذا باطل ؛ لأن المكني لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم .

وقال الكسائي : محل ضمير الفصل بحسب ما بعده ؛ لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد .

ورد صاحب الإنصاف عليه أيضاً فقال : " هذا باطل أيضاً ؛ لأنه لا تعلق له بما بعده لأنه كناية عما قبله ، وقال الرضي لم نر اسماً يتبع ما بعده في الإعراب .

ضمير الشأن :

حقيقته : قد يقصد المتكلم تعظيم مضمون كلامه قبل النطق به فيقدم ضميراً كضمير الغائب يسمى ضمير الشأن ، يكون للضمير كناية عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيرا له ، ويوحد الضمير لأنه يريد الأمر والحديث والشأن : لأن كل جملة ذات شأن وأمر .

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٧ .

وذلك نحو : هو زيد قائم ، فهو لم يتقدمه ظاهر ، إنما هو ضمير الشأن وفسره ما جاء بعده وهو الخبر ، وليس في الجملة عائد على المبتدأ ؛ لأنها هو في المعنى ، وقال المبرد (١) : " ضمير الشأن لا يعود عليه ضمير من الجملة المفسرة له " ويسميه الكوفيون : ضمير المجهول ؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه .

ويأتي ضمير الشأن مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو إن (٢) وأخواتها ، وظن وأخواتها ، وكان وأخواتها ، وتعمل فيه هذه العوامل نحو ظننته زيد قائم ، قالها ضمير الشأن والحديث وهي في موضع المفعول الأول ، والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني ، وهي مفسرة لذلك المضمّر ، وتقول إنه زيد ذاهب ، ونحو قوله تعالى : { قل هو الله أحد } وقوله : " وأنه لما قام عبد الله يدعوه " .

جواز استتار ضمير الشأن :

قال ابن يعيش (٣) : " إذا كان مرفوعاً متصلاً استكن في الفعل واستتر فيه " فلذلك قالوا : " ليس خلق الله مثله " ففي ليس ضمير منوى مستكن ؛ لأن ليس وخلق فعلان ، والفعل لا يعمل في فعل ، قال المبرد (٤)

(١) المقتضب ١٠٠/٤ .

(٢) قال ابن مالك : ويحمل على ذلك قول الرسول ﷺ : " إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون " والتقدير أنه ، انظر شرح الكافية الشافية ٣٦/١ .

(٣) شرح المفصل ١١٦/٣ .

(٤) المقتضب ١١٠/٤ .

" كما لا يلي فعل فعلا ، وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة كاد يقوم زيد ؛ لأن في كاد ضميرا حائلا بينها بين الفعل " .

وربما أنشأ ضمير الشأن على إرادة القصة نحو قوله تعالى :
﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ .

الفرق بين ضمير الشأن وضمير الفصل :

١- ضمير الشأن لا يكون إلا غائبا ، وضمير الفصل يكون للمتكلم نحو : وإنا لنحن الصافون ، والمخاطب نحو : كنت أنت الرقيب عليهم ، والغائب نحو : أولئك هم المفلحون .

٢- ضمير الشأن اسم باتفاق محله الرفع أو النصب ، لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه ، وشذ عن هذا الاتفاق ابن الطراوه (١) ، ورأى أن ضمير الشأن حرف يكف العامل عن العمل .

وضمير الفصل اختلف فيه البصريون والكوفيون كما ذكرنا .

٣- ضمير الشأن يلزم الأفراد فلا يثنى ولا يجمع ، وضمير الفصل يكون مفردا ومثنى نحو قول الرسول عليه الصلاة والسلام (٢) :

(١) الهمع ٦٧/١ .

(٢) حديث رواه البخاري في كتاب الجنائز وفي الحديث ثلاثة أوجه :

١- أن في يكون ضمير الشأن .

٢- فيه ضمير المولود ، وقوله : أبواه هما للذنان جملة خبر كان .

٣- أبواه اسم كان ، وقوله هما للذنان جملة خبر كان وروى : هما للذنين ، فأبواه اسم

كان ، والذنين خبره ، وهما فصل ، انظر شرح الكافية ٢٧/٣ .

كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه^(١)، ويكون جمعا نحو : { وأولئك هم المفلحون } .

الفرق بين ضمير الشأن وسائر الضمائر :

ضمير الشأن يفارق الضمائر من عدة أوجه (١) :

١- ضمير الشأن لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير الغائب فإنه لا بد له من غائب يعود عليه .

٢- ضمير الشأن لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف غيره من الضمائر .

٣- لا يجوز تقديم خبره عليه ؛ لئلا يزول الإبهام المقصود ، وغيره من الضمائر يجوز تقديم خبره عليه .

٤- لا يفسر إلا بجملة ، وغيره من الضمائر يفسر بالفرد .

٥- لا يقوم الظاهر مقامه ، وغيره من الضمائر يجوز إقامة الظاهر مقامه .

٦- يعود على ما بعده لزوما بخلاف سائر الضمائر .

٧- ملازم للأفراد فلا يثنى ، ولا يجمع بخلاف غيره من الضمائر .

٨- لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه .

٩- لا يكون إلا لغائب دون المتكلم والمخاطب ؛ لأن المقصود به الإبهام والغائب هو المبهم ، والمتكلم المخاطب في نهاية الإيضاح.

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢/٢١٦ وشرح للرضي ٢/٢٨ .

النداء :

وهو طلب الإقبال بحرف نائب مَنَاب أدعو ملفوظ به أو مقدر .
والمراد بالإقبال ما يشمل الإقبال الحقيقي ، والمجازي المقصود به
الإجابة نحو يا الله .

حروف النداء :

يا ، أي بالسكون ، أيا ، هيا ، الهمز للقريب نحو أزيد أقبل ،
وأعم هذه الحروف (يا) فإنها تدخل في كل نداء ، وتنعين يا وحدها في
نداء اسم الله تعالى . ويجوز حذف حرف النداء نحو قوله تعالى :
﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾ وقوله ﴿ سفرغ لكم أيّه الثقلان ﴾ ويمتنع
حذف حرف النداء مع اسم الله تعالى نحو : يا الله ، إلا إذا عوض في
آخره ميم مشددة نحو : اللهم .

إعراب المنادى ويناؤه :

قال ابن مالك :

وابن المعرف المنادى المفردا .: على الذي في رفعه قد عهدا
أي إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران : التعريف والإفراد (١)
فإنه يبنى على ما يرفع به لو كان معربا ، ويشمل التعريف : النكرة
المقصودة نحو : يا رجلُ إذا كنت تريد رجلاً معينا ، والمعروف مثل

(١) المراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضاعفا ولا شبيها بالمضاف كما في (لا النافية
للجنس ، فيدخل فيها المثني والمجموع .

يا زيدُ ففي الحالتين يبنى المنادى على يرفع لو كان معرباً ، فيبنى على الضمة في : يا زيدُ ، ويبنى على الألف في يا زيدان ، ويبنى على الواو في يا زيدون .

قال ابن مالك :

والمفرد المنكور والمضافا .: وشبهه انصب عاد ما خلافا

أي يجب نصب المنادى حتماً في ثلاثة أحوال :

الأول : النكرة غير المقصودة كقول الواعظ : يا غافلاً والموت يطلبه ، وقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي ، لأن الواعظ والأعمى لم يقصدا أحدًا بعينه .

والثاني : المضاف سواء أكانت الإضافة محضة نحو : ربنا اغفر لنا . أم غير محضة (١) نحو : يا صاحب البيت .

الثالث : الشبيه بالمضاف وهو اتصل به شيء من تمام معناه نحو :

يا رفيقاً بالعباد ، يا طالعا جبلاً ، فجبلاً منصوب على المفعولية بـ (طالعا) ، وبالعباد متعلق برفيقاً .

تنبيه :

انتصاب المنادى لفظاً أو محلاً على أنه مفعول به ، وناصبه الفعل المقدر فأصل يا زيد : أدعو زيدا ، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ودل عليه حرف النداء .

(١) وهي الإضافة اللفظية نحو إضافة الوصف للمعول ، مثل : يا حسن الوجه .

نداء ما فيه آل :

لا يجوز نداء (١) ما فيه آل ، فلا يقال : يا الغلام ؛ لأن النداء معرف ، وآل معرفة ، ولا يجمع بين أداتي تعريف ، إلا مع الله فيجوز إجماعاً ؛ للزوم آل له حتى صارت كالجزء منه ، فتقول يا الله والأكثر في نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء ويقال : اللهم بالتعويض ، أي بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء فهو منادى مبني على ضم ظاهر على الهواء في محل نصب حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم في آخر الاسم لا في أوله تبركا بالبداء باسم الله تعالى ، ولا يجب أن يكون العوض في محل المعوض عنه .

نداء أي :

إذا نوديت (أي) فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة ، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو : يا أيها الإنسان ويا أيها النفس ، ويلزم تابعها الرفع ، والمقصود بالنداء هنا هو ما بعد (أي) وأي وصلة إلى ندائه لاقتراحه بآل. وكذلك : يا هذا الرجل (٢) ويا هذه المرأة . واسم الإشارة واصله لنداء ما فيه آل فيجب رفع ما بعد الإشارة مراعاة للضم المقدر في اسم الإشارة .

(١) يجوز نداء الجمل المحكية للمبدوءة بآل نحو : يا المنطلق زيد فيمن سمي ذلك .

(٢) اسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه (آل) نحو : مررت بهذا الرجل ، وجاز فيه للبدل . وعطف البيان .

المنادى المضاف لياء المتكلم :

الأكثر والأفصح فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو قوله تعالى :
﴿ يا عبادِ فائقون ﴾ ، والثاني هو ثبوتها ساكنة نحو " يا عبادي لا
خوف عليكم " والثالث هو ثبوتها مفتوحة نحو قوله تعالى : (يا عبادي
الذين أسرفوا على أنفسهم) والرابع هو قلب الكسرة فتحة والياء ألفا
نحو : يا حسرتا .

قولهم يا أبت :

الأصل : يا أبي ، فهو منادى منصوب لأنه معرب ، وهو من
أقسام المضاف . ويعرب بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من
ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء ؛ لاستدعائها فتح ما قبلها ،
وإنما عوض تاء التانيث عن الياء إذا أضيف إليها الأب ؛ لأن الأب
مظنة التفضيم ، والتاء تدل عليه كما في علامة وفهامة ، ويمنع الجمع
بين التاء والياء ، فلا نقول ياأبتي . ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء
المتكلم إلا في النداء ، فلا يقال : جاعني أبت ولا رأيت أبت .

أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه :

إن كان المنادى مبنياً نحو : يا زيد، وجاء بعده تابع مثل النعت أو
العطف أو التوكيد ، فإن التابع له أحكام .

الأول : ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى ؛ لأن محل المنادى
النصب ، وشرطه أن يكون التابع نعتاً أو عطف بيان أو توكيدا ،
وأن يكون التابع مضافاً مجرداً من آل . فالنعت نحو : يا زيد

صاحب عمرو ، وعطف البيان نحو : يا زيد أبا عبد الله ،
والتوكيد نحو : يا زيدون كلکم . ينصب صاحب ، وأب ، وكل ،
وجوبا .

الثاني : ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى ، وهو نعت (أي) في
التذكير ، وأية في التأنيث، وكذلك نعت اسم الإشارة فيهما ، إذا
كان اسم الإشارة وصلة لندائه ، نحو تيايها الناس، "ويا أيتها النفس"
فأي وأيه مبنيان على الضم ، لكون كل منهما منادى منفردا ، و(ها)
للتبني ، مفتوحة ، والناس ، والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا
مراعاة للفظ أي ، وكذلك نحو : يا هذا الرجل ، ويا هذه المرأة ،
واسم الإشارة وصله لنداء ما فيه آل . فيجب رفع نعتهما مراعاة
للضم المقدّر في اسم الإشارة .

الثالث : ما يجوز رفعه ونصبه ، وهو نوعان :

الأول : النعت المضاف المقرون بآل . نحو : يا زيد الحسن الوجه ،
بنصب الحسن ورفع .

الثاني : ما كان مفردا من نعت أو بيان أو توكيد ، أو كان معطوفاً
مقروناً بآل . فالنعت نحو : يا زيد الحسن ، برفع الحسن أو
نصبه ، وعطف البيان نحو تيا غلام محمد ، برفع محمد ، أو
نصبه ، والتأكيد نحو : يا زيدون أجمعون ، أو أجمعين .
والمعطوف المقرون بآل نحو : يا زيد والعباس . قال تعالى :
﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾ قرأه السبعة بنصب (الطير)

عطفاً على محل الجبال ، وقرئ في غير السبع بالرفع عطفاً
على رفع الجبال .

ما لا ينصرف :

الأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً ، وإنما يخرج منه عن
أصله شبهه بالفعل أو بالحرف ، فإن شبه الحرف بنى ، وإن شبه
الفعل بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف ، ولما كان
المراد ببيان ما يمنع الصرف نبداً بتعريف الصرف كما قال ابن مالك :

الصرف تنوين أتى مبيّناً .: معنى به يكون الاسم أمكن

والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن^(١) أي زائداً في
التمكن بقاؤه على أصله أي أنه لا يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع
من الصرف وعلى هذا فالصرف هو التتوين .

اشتقاق لفظ المنصرف :

قيل هو من الضريف وهو الصوت ؛ لأن في آخره التتوين وهو
الصوت . وقيل من الصرف وهو الفضل ، لأن له فضلاً على غير
المنصرف ، وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه
الفعل . أو من الصرف وهو الخالص أي خالص من شبه الفعل
والحرف .

(١) يسمى (متمكن أمكن) فقد اجتمع فيه الإعراب والتتوين وعلامته أن يجر بالكسرة
مطلقاً ، ويدخله التتوين .

المقصود من شبه الاسم الفعل في منع الصرف :

اعلم أن الفعل له فرعتان على الاسم : فرعية عليه من جهة اللفظ ، وفرعية عليه من جهة المعنى . فالفعل له فرعية على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر ، والمصدر اسم ، وفرعية في المعنى وهي احتياجه إليه ، لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسماً . فالفعل من هذه الجهة فرع على الاسم من وجهين . وإذا استطعنا أن نجعل الاسم فرعاً عن الفعل منع من الصرف .

ويكون الاسم مشبهاً بالفعل حيث يحمل عليه في الحكم (١) إذا كانت فيه الفرعتان على الفعل كما كان الفعل فيه فرعتان على الاسم ، فمثلاً نحو : أحمد ، لم يصرف لأن فيه فرعتين مختلفتين مرجع إحداهما اللفظ وهي وزن الفعل ، ومرجع الأخرى المعنى وهو التعريف ، فلما كمل شبه الاسم بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التثوين ، وكان في موضع الجر مفتوحاً .

العلل التسع المانعة للاسم من الصرف :

يمنع الاسم من الصرف إذا أشبه الفعل بوجود علتين من علل تسع ، أو علة واحدة تقوم مقام علتين .

والعلل التسع المعتبرة في منع الصرف من الاسم هي : العلمية والوصفية وهما علتان معنويتان ، والباقي علل لفظية وهي : التأنيث

(١) وهو منع للتثوين ؛ لأن الفعل لا يثنى .

والعجمة والعدل ، ووزن الفعل وزيادة الألف النون ، والتركيب ، والجمع وقد جمعها بعض العلماء في هذا النظم :

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة .: وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف .: ووزن فعل وهذا القول تقريب

وجمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال :

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة .: ركب وزد عجمة فالوصف قد كمل
والاسم المنوع من الصرف نوعان :

أولهما : ما يمنع من الصرف لعلة واحدة .

الثاني : ما يمنع لعلتين ، وهذا النوع ينقسم إلى قسمين : ما يمنع مع
الوصفية وما يمنع مع العملية ، وإليك البيان :

أولاً : الممنوع من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام علتين وهو نوعان :
١- ما فيه ألف التأنيث مطلقاً^(١) ، أي سواء أكانت مقصورة أم ممدودة
قال ابن مالك :

فألف التأنيث مطلقاً منع .: صرف الذي حواه كيفما وقع

فمثال المقصورة : نجوى ، رضوى ، ليلي .

ومثال الممدودة : أسماء ، زكرياء .

وألف التأنيث تمنع الاسم من الصرف سواء أكانت في علم كما

(١) لأن وجود ألف التأنيث في الكلمة علة ولزومها بمنزلة علة ثانية .

تقدم أم كانت في نكرة ، نحو : حبل ، جرداء ، نكرى ، صحراء (٢) ،
جرحى ، أصدقاء .

وإنما كان هذا التانيث وحده كافياً في منع الصرف ؛ لأن الألف
للتانيث ، وهي تزيد على تاء التانيث قوة ؛ لأنها يبنى معها الاسم
وتصير كبعض حروفه ، ويتغير الاسم معها عن بنية المذكر ، نحو
سكران وسكرى ، فبنية المؤنث غير بنية المذكر ، وليست التاء كذلك ،
إنما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته ، دلالة على التانيث ، نحو :
قائم وقائمة . فالمختوم بألف التانيث فيه فرعية في اللفظ ، وهي لزوم
ألف التانيث ، وفيه فرعية في المعنى ، وهي دلالة على التانيث .
فلما اجتمع فيه الفرعتان أشبه الفعل فمنع من الصرف ؛ ولذلك صوف
نحو : قائمة ؛ لأن التاء فيه زيادة عارضة ، وهي في تقدير الانفصال .
ثانياً : صيغة منتهى الجموع ، وضابطه كل جمع بعد ألف تكسيره
حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ، نحو : معاهد ، قناديل ، دواب ،
وأصلها دواب . فهذا النوع لا ينصرف نكرة ولا معرفة ، قال
الله تعالى : { فاذكروا اسم الله عليها صواف } . وقال : { يعملون
له ما يشاء من محاريب ومنايل } .

وهذا الجمع فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغة الأحاد العربية ،
وفرعيته في المعنى بالدلالة على الجمع فاستحق منع الصرف . والذي

(٢) وأصلها عند سيبويه : صحرى بالقصر بوزن سكرى ، فلما قصدوا المد زالوا قبلها
ألفاً أخرى ، والجمع بينهما محال ، فقلبت الثانية همزة .

جعل هذا يقوم مقام علتين أنه جمع ، ولا نظير له في الأحاد ، فكأنه جمع مرتين نحو : كلب وأكلب وأكلاب ، ولا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان على هذا الوزن .

وصيغة منتهى الجموع تكون على وزن : مفاعل أو مفاعيل ، إن كانت مبدوءة بالميم فإن لم تكن مبدوءة بالميم كانت شبيهة بمفاعل أو مفاعيل في عدد الحروف والحركات .

أما إذا تحرك الثاني بعد ألف التكسير مثل : صيارفة كان الاسم مصروفاً ، وخرج عن صيغة منتهى الجموع . قال ابن مالك :
وكن لجمع مشبها مفاعلا .: أو المفاعيل بمنع كافلا .

حكم المنقوص من صيغة منتهى الجموع :

إذا كانت صيغة منتهى الجموع اسما منقوصا ، أي معتل الآخر بالياء ، نحو: جوار وغواش ، والأصل : جوارى وغواشي ، جمع جارية وغاشية . فحكمهما حكم المنقوص ^(١) ، ففي حالة الرفع والجر تحذف الياء ، ويؤتى بالتثوين عوضاً عن الياء المحذوفة . وفي حالة النصب تثبت الياء وتظهر الفتحة عليها دون تثوين فنقول : جاء جوار ، ومررت بجوارٍ ، ورأيت جوارىً وغواشىً ، قال تعالى : ﴿ ومن

(١) مثل : قاضٍ ونحوها نقول: هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ ورأيت قاضياً والفرق بين قاضٍ وغواشٍ أن للتثوين في قاضٍ ليس عوضاً فهو موجود قبل حذف الياء في قاضٍ، وحذف الياء لالتقاءها سلكتة مع التثوين . أما (غواشٍ) فالتثوين فيها عوض من الياء المحذوفة

فوقهم غواشٍ ﴿ والإعراب : غواشٍ : مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة
مقدرة على الياء المحذوفة . وقال تعالى : ﴿ والفجر وليالٍ عشر ﴾
والأصل : ليالي ، فلما وقعت مجرورة عطفاً على الفجر ، حذفت الياء ،
وعوض عنها بالتثوين . أما قوله تعالى : ﴿ سيروا فيها ليالي وأياما آمنين ﴾
فوقعت (اليالي) منصوبة ، فلم تحذف الياء ، وظهرت الفتحة عليها دون
التثوين . قال ابن مالك :

وذا اعتلال منه كالجواري .: رفعا وجرا أجره كساري

حكم (سراويل) :

اختلف العلماء في لفظ (سراويل) هل مفرد أعجمي ، أو جمع
عربي له مفرد ، وهل يصرف أو يمنع من الصرف .

ذهب المبرد والأخفش إلى أن (سراويل) جمع حقيقة وله مفرد
مستعمل ، وهو إما سرواله ، وإما سراويل . وكلاهما مسموع عن
العرب ، وقيل أن لفظ سرواله لغة في (سراويل) وليس مفرداً . وقيل إن
(سراويل) اسم مفرد أعجمي جاء على وزن الجمع العربي (مفاعيل)
فشبهوه به ، ومنعوه من الصرف .

وإن سمي شخص بهذا الجمع^(١) الذي هو على وزن مفاعل أو
مفاعيل أو بما وازنه من لفظ أعجمي مثلاً (شراويل) منع من الصرف .
فإذا سميت رجلاً بلفظ فضائل ، أو مكارم فإنه يمنع من الصرف .

(١) انظر أوضح المسالك ٣/٣٥٦ والتصريح ٢/٢١٢ .

ثانياً : المنوع من الصرف لعلتين :

١ - المنوع من الصرف للوصفية وعلة أخرى :

يمنع الاسم من الصرف للوصفية في ثلاث حالات : الوصفية وزيادة الألف والنون ، والوصفية وزن الفعل ، والوصفية والعدل .

الوصفية وزيادة الألف والنون :

يمنع الاسم من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون ، بشرط ألا يكون مؤنثه بالتاء ، وذلك مثل : غضبان وسكران وعطشان . ففي هذه الكلمات الوصفية وزيادة الألف والنون ، وهى لا تؤنث بالتاء ، لأنك تقول فى التانيث : امرأة غضبى وسكرى وعطشى ، دون تاء . فإن كان المؤنث بالتاء لا يمنع من الصرف . مثل ندمان وندمانه ، وهذا رجل سيفان (أي طويل) فإنك تؤنثه بالتاء فتقول : هذه امرأة سيفانة .

وإنما منعت الصفة المزيّدة بالألف والنون من الصرف ؛لأن الألف والنون في آخرها تشبه ألفى التانيث في نحو صحراء وحمواء ، فمنعت الصرف مثلها . ووجه المشابهة بين الألف والنون ، وألفى التانيث أنهما زيدتا معاً ، وأن الأول من اللزائدين في كل منهما ألف . وأن صيغة المنكر فيهما مخالفة لصيغة المؤنث ، وأنه لا يجوز إلحاق تاء التانيث بكل منهما ، فلا يقال : غضبانة ، كما لا يقال حمراء . قال ابن مالك :

وزائداً فعلاً في وصف سلم .∴ من أن يرى بتاء تانيث ختم

الوصفية ووزن الفعل :

يمنع الاسم من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، أي ما كان على وزن أفعال (١) بشرطين :

الأول : ألا يكون مؤنثه بالتاء .

الثاني : أن تكون الوصفية أصلية غير عارضة ، ويشمل ذلك : كل ما كان على وزن أفعال ، ومؤنثه فعلاء مثل : أخضر وخضراء ، وأحمر وحمرء . كما يشمل ما كان مؤنثه (فُعْلى) مثل : أعظم وعظمى ، وأفضل وفُضلى . ويشمل كذلك ما لا مؤنث له نحو : أصلع .

فإن فقدت الصفة أحد الشرطين المتقدمين لم يمنع من الصرف ، وذلك بأن كان المؤنث بالتاء مثل : أرمل ، أى فقير ، فإن مؤنثه بالتاء ؛ لأنك تقول في تانيته : أرملة .

الوصفية العارضة :

قلنا إن من شرط الصفة التي تمنع من الصرف على وزن (أفعال) أن تكون وصفيتها أصلية ، فإن كانت الوصفية فيها عارضة بأن وضع الاسم في أول أمره اسماً ثم عرضت عليه الوصفية ، فإنها تكون مصروفة أي منونة ولا يلتفت إلى عروض الوصفية . مثال ذلك : أربع في نحو . مررت بفئيات أربع ، فهو مصروف وإن استعمل وصفاً

(١) منع من الصرف ما كان وصفاً أصلياً على وزن (أفعال) ؛ لأن فيه فرعياً المعنى بكونه صفة ، وفرعية اللفظ بكونه على وزن الفعل به أولى ، وهو أفعال .

للفتيات لأن أصله أن يكون اسماً للعدد . وهناك سبب آخر لصرفه وهو أن يقبل التاء فتقول : أربعة . وكذلك لا يلتفت إلى الاسمىة العارضة . فإن كان اللفظ فى الأصل صفة على وزن (أفعل) ثم عرضت عليه الاسمىة الطارئة فإنه يمنع من الصرف نظراً إلى أصله دون النظر إلى الطارئ عليه . ومثال ذلك قولهم (أسود) اسم للشعبان . فإنها فى الأصل صفة لكل شئ فيه سواد . ثم طرأت عليه الاسمىة فيمنع من الصرف للوصفية الأصلية ، ولا يلتفت إلى عروض الاسمىة .

وأما (أفعى) اسم للحية فهى مصروفة ، لأنها مجردة عن الوصفية.

الوصفية والعدل :

العدل هو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغير له نحو اشتقاق عمر من عامر ، ويمنع الاسم من الصرف للوصفية والعدل فى موضوعين :

الأول : ما كان على وزن فُعَال أو مَفْعَل من العدد ، نحو : أحاد مثنى ، وثلاث . قال تعالى : ﴿أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع﴾ فمثنى وثلاث ورباع فى موضع الصفة لأجنحة .

والعدل فى العدد إلى فُعَال ومَفْعَل قد سمع باتفاق من واحد إلى أربعة وقيل سمع أيضاً من خمسة إلى عشرة فيقال : خماس ومخمس إلى عشار ومعشر ، ومعنى العدل فى هذه الألفاظ أنك إذا قلت . جاء القوم مثنى فمعناه أنهم كانوا وقت المجيء اثنين اثنين ، فأصل كلمة

مثنى : اثنين اثنين فعدلنا عن هذا العدد المكرر بكلمة واحدة وهي :
مثنى . وكذلك ثناء أحاد وهكذا .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾ وقعت الأعداد في الآية حالا من النساء . ومنه قوله عليه السلام " صلاة الليل مثنى مثنى " وقعت الأعداد خبرا .

الثانى : مما يمنع من الصرف للوصفية والعدل هو لفظ (أخر) بضم الهمزة وفتح الخاء . كقوله تعالى : {فعدة من أيام أخر} وأخر : جمع أخرى (أ) ، وأخرى مؤنث آخر بفتح الخاء بمعنى : مغاير . وبيان العدل في لفظ (أخر) كما قال أكثر النحويين أصله (الأخر) بالآلف واللام ، لأنه اسم تفضيل فحقه ألا يثنى ولا يجمع إلا مقرونا بأل . فلما عدل إلى لفظ : (أخر) منع من الصرف .

وهناك قول آخر في عدل (أخر) وهو أن (أخر) اسم تفضيل بوزن (أفعل) وحقه إذا كان مجردا من أل بالإضافة أن يكون مفردا مذكرا ويؤتى بعده بكلمة (من) نقول : زيد أفضل من عمرو ، هند أفضل من أختها ، والهندان أفضل من سعاد وهكذا . وكان القياس أن

(١) هناك أخرى بمعنى آخره كالتي في قوله تعالى : {وقالت أولاهم لأبراهيم} لا تدخل معنا في هذا الباب ، لأن مذكرها (أخر) بكسر الخاء مقابل أول . كقولك : يجمع الله الأولين والآخرين ، وتكون آخر بهذا المعنى متأخرات عن غيرهن ، فلا تمنع من الصرف . إما إذا قلت : مررت بنساء أخر ، أى : مغايرات لما تعرفهن فهي التى تمنع من الصرف .

يقال : مررت بنسوة آخر (١) ، لكنهم قالوا : أخر فعدلوا عن آخر إلى أخر . ولذلك منع (أخر) من الصرف للعدل .

وإنما خصّ النحويون أخر . دون غيرها بمنع الصرف ، لأن في أخرى ألف التانيث المقصورة فهي ممنوعة من الصرف لألف التانيث وهي أوضح في المنع من العدل ، وأما آخرون وآخران فمعربان بالحروف فلا يدخلان في هذا الباب ؛ لأن إعرابه بالحركات ، وأما آخر بالمد وفتح الخاء فلا عدل فيه وإنما العدل في فروعه المؤنث والمثنى والجمع .

الممنوع من الصرف للعلمية :

يمنع من الاسم من الصرف للعلمية وإحدى هذه العال الست هي :

- ١- العلمية التانيث .
 - ٢- العلمية ووزن الفعل .
 - ٣- العلمية والعجمة .
 - ٤- العلمية والعدل .
 - ٥- العلمية والتركيب .
 - ٦- العلمية وزيادة الألف والنون .
- ١- العلمية والتانيث :

يمنع العلم المؤنث من الصرف تارة على سبيل الوجوب ، وتارة على وجه الجواز :

(١) ويقال أيضاً : مررت بامرأة آخر ، وبرجال آخر ، لكنهم قالوا امرأة أخرى ، ورجلان آخران ، ورجال آخرون .

أ- يمنع وجوباً في الحالات الآتية :

أولاً : أن يكون مختوماً ببناء التأنيث مطلقاً ، سواء أكان علماً لذكر أو مؤنث نحو : عائشة وحمة وطلحة .

ثانياً : غير مختوم بالتاء بشرط أن يكون رباعياً حتى يقوم الحرف الرابع مقام تاء التأنيث نحو : سعد وزينب .

ثالثاً : غير مختوم بالتاء بشرط أن يكون ثلاثياً متحرك الوسط حتى تقوم حركة وسطه مقام تاء التأنيث ، نحو سقر ولظى .

رابعاً : العلم المنقول من المذكر للمؤنث ، نحو : زيد إذا نقل إلى اسم امرأة.

ب- يمنع العلم للمؤنث جوازاً في الحالة الآتية :

إن كان العلم المؤنث ثلاثياً ساكن الوسط ، ليس أعجمياً ولا منقولاً من المذكر إلى المؤنث مثل : دعد ، وهند . فمن نونه نظر إلى خفة اللفظ ، ومن منع من الصرف نظر إلى وجود العلتين المانعتين ، وهى : العلمية والتأنيث والمنع من الصرف أولى عند الجمهور .

٢- العلمية والعجمة :

يمنع الاسم من الصرف للعلمية والعجمة بشرطين :

أن يكون علماً في اللغة الأعجمية ، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، مثل : إسحاق ، إبراهيم ، إسماعيل ، يعقوب ، يوسف .

فإن كان الاسم ليس علماً في لغة العجم لم يمنع من الصرف . مثل لجام وديباج إذا سمي بهما أحد ، فإنها تلحق بالأمثلة العربية ،

لحدوث علميتها . وكذلك إن كان العلم الأعجمي ثلاثياً صرف أيضاً ،
نحو : نوح (١) وهود ولوط . وذهب بعض النحاة إلى أنه لا يشترط
أن يكون الأعجمي علماً في لغته ويظهر الخلاف في نحو : قالون ،
فهو مصروف على الرأي الأول لأنهم لم يستعملوه علماً فهو صفة
بمعنى جيد في لغته ، ويمنع صرفه على الثاني لأنه لم يكن في كلام
العرب قبل أن يسمى به .

المراد بالأعجمي :

يراد بالأعجمي ما نقل من لغة غير عربية بأي لغة ، ولا يختص
ذلك بلغة الفرس ، ويعرف الاسم الأعجمي بوجوه .
أحدها : إشارة أئمة العربية إلى ذلك في معاجمهم .
ثانيهما : خروج الاسم عن أوزان الأسماء العربية ، نحو : إبراهيم
وإسماعيل

ثالثهما : أن يجتمع في الاسم من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب ،
كاجتماع الجيم والقاف بغير فاصل ، نحو : قح ، جوق . ومعنى
قح بقاف مفتوحة لغة تركية أى : اهرب ، وبكسر القاف
بمعنى : الرجل وجق بكسر الجيم بمعنى : اخرج وهي
تركية (٢) .

(١) أسماء الأنبياء عليهم السلام أعجمية ممنوع من الصرف إلا : محمد وصالح وشعيب
وهود ونوح ولوط ، كذلك أسماء الملائكة أعجمية إلا : مالك ومنكر ونكير .

(٢) انظر المعرب للجو النقي ص ١١ ، ٢٦١ .

٣- العملية والتركيب (١) :

يمنع الاسم من الصرف للعملية والتركيب المزجي نحو :
معدِّكرب ، وبعبك وحضرموت . والمراد بالتركيب المزجي (٢) أن
يجعل الاسمان واحداً من غير إضافة أو إسناد ، ويفتح آخر الصدر نحو
بعبك كما فتح ما قبل تاء التأنيث في فاطمة . إلا إذا كان آخر الصدر
معطلاً فإنه يسكن نحو : معد يكرب . وحينئذ يكون الأعراب فيه على
آخر الجزء الثاني فيقال :

حضرموتُ بلدة جوها حار ، ورأيت حضرموت ، ومررت
بحضرموت . فالحركة على التاء دون تنوين .

ويجوز في المركب المزجي وجه آخر في الإعراب غير الوجه
السابق ، وهو أن يجعل الإعراب على آخر الجزء الأول من المركب ،
ويكون الثاني مضافاً إليه . فنقول : هذه حضرموت ، ورأيت
حضرموت ، ومررت بحضرموت وذلك مثل : عبد الله في المركب
الإضافي . يكون الإعراب على الجزء الأول بحسب العوامل ، والثاني
مضاف إليه .

٤- العملية وزيادة الألف والنون :

مما يمنع الاسم من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون ، مثل :

(١) هناك أنواع أخرى للمركب وهي : الإضافي نحو عبد الله ، والإسنادي نحو : جاد الحق

والمندى نحو خمسة عشر وهو مبني على فتح الجزئين .

(٢) المركب المزجي المختوم بـ(وية) نحو سيوييه ، ونقطويه ، مبني على الكسر .

عثمان وحمدان وعمران وغطفان^(١) وإصبهان^(٢) . نقول : جاء عمران^٣ ، ورأيت عمران^٤ ، ومررت بعمران^٥ دون تنوين ، للعلمية وزيادة الألف والنون .

وعلامة زيادة الألف والنون أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أكثر من حرفين أصولا . فكلمة (شيطان) إن كان مأخوذا من (شاط) بمعنى : احترق كان ممنوعا من الصرف لزيادة الألف والنون ، وإن كان مأخوذا من (شطن) أي البعد عن الحق كان منصرفا ؛ لأن النون أصلية.

٥- العلمية ووزن الفعل :

مما يمنع من الصرف العلم الموازن للفعل الماضي أو المضارع أو الأمر ، والوزن المعتبر في منع الصرف ثلاثة أنواع :

الأول : الوزن المختص بالفعل ، نحو : خضّم علما على مكان . وشمرّ علما على فرس ، ودنّل علما على قبيلة ، ونحو : انطلق واستخرج وتقاتل أعلاما .

الثاني : الوزن الغالب في الفعل لكثيرته في نحو : إثمّد^(٦) ، وأبلم^(٧) وإصنّع . فتلك الأوزان تكثر في فعل الأمر من الثلاثي نحو :

(١) غطفان : يفتح الغين والطاء اسم قبيلة من العرب .

(٢) إصبهان بكسر الهمزة وفتح الباء علم على بلد .

(٣) إثمّد : شجر الكحل .

(٤) أبلم : سيف النخيل .

اضرب واكتب واسمع وتقل تلك الأوزان في الاسم ووجود موازنها في الفعل أكثر منه في الاسم ، فلو سميت بواحد منها منعت من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

الثالث : الوزن الغالب في الفعل ؛ لكونه مبدوءا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم . مثل : أحمد ويزيد ويشكر . فهذا الوزن غالب في الفعل ، لأن كلا من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل ولا يدل على معنى في الاسم ؛ لأنهما يدلان على التكلم والغيبة في الأفعال . فهذه الأعلام تمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

وإن كان الوزن غير مختص بالفعل ، ولا غالبا فيه ، بل كان مشتركا بينهما لم يمنع من الصرف ، كما لو سميت رجلا بلفظ : (قعد) فإن وزنه (فعل) وهذا الوزن يوجد في الفعل نحو ضرب ، ويوجد في الاسم نحو : شجر .

قال ابن مالك في ألفيته عن العلمية ووزن الفعل :

كذلك ذو وزن يخص الفعلا .: أو غالب كأحمد ويعلى .

٦- العلمية والعدل :

يمنع الاسم الصرف للعلمية والعدل في المواضع الآتية :
النوع الأول : العلم المفرد المذكر على وزن (فعل) نحو : عمر ، وزفر ، ومضر ، وزحل ، وهبل ، وقزح . فهي ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل ، إذ أصلها : عامر وزافر وماضر وزاحل وهكذا ،

فعدل عن وزن : فاعل إلى وزن : فُعل . وإنما قلنا بالعدل فيها لعدم وجود علة أخرى مع العلمية وأيضاً يكثر العدل في لفظ (فُعل) كما قلنا في (أخر).

النوع الثاني : ما يمنع من الصرف للعلمية والعدل هو لفظ (سحر) وهو التثنت الأخير من الليل ، وذلك بشروط ثلاثة . أحدها : أن يراد به سحر يوم بعينه .

ثانيها وثالثها : أن يستعمل ظرفاً مجرداً من الألف واللام والإضافة .

نحو : جئت : جئت يوم الجمعة سحر . فكلمة (سحر) هنا ليوم معين ، وهي ظرف ، أي حدث فيها المجيء ، وليس بها ألف ولام أو إضافة فتَمنع من الصرف ، وهي ملازمة للنصب على الظرفية . وبيان العدل فيها أنه لما أريد بها معينا كان حقها أن تكون معرفة بالألف واللام فيقال (السحر) ولكنهم عدلوا عن ذلك إلى (سحر) دون أل . فإن فقد من ذلك شرط صرفت سحر ، فإن كان (سحر) غير معين نُؤن ، نحو قوله تعالى : {نجيناهم بسحر} أي سحر من الأسحار غير معين .

وكذلك إن كان غير ظرف أي استعمل اسماً للوقت دون حدث يقع فيه فإنه يعرف بال . تقول : السحر أكثر الأوقات بركة لعبادة الله .

ونحو : سافر اليوم من السحر إلى الظهر ، وكذلك إن أضيف (سحر) نحو : صليت سحر الليلة .

النوع الثالث : من المعدول (أمس) ، لفظ (أمس) إذا لم يضاف ولم يكن مقترناً بـ(أل) ، ولم يصغر ، ولم يجمع جمع تكسير ، ولم يقع ظرفاً ، وكان مراداً به اليوم الذي قبل يومك فإن للعرب فيه ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب بني تميم فإنهم يمنعونه من الصرف مطلقاً أى فى حالة الرفع والنصب والجر . تقول : مضى أمس بالرفع دون تنوين واعتكفت أمس بالفتحة وما رأيت زيدا منذ أمس بالفتحة وهو مضاف إليه مجرور بالفتحة ممنوع من الصرف ، وهو علم على اليوم الذي قبل يومك ، معدول عن الأمس المعروف بال .

الثاني : مذهب جماعة آخرين من بني تميم ، وهو إعراب (أمس) غير منصرف في حالة الرفع فقط ، وبناءه على الكسر فى حالتي النصب والجر ، تقول : مضى أمس بما فيه ، بالرفع دون تنوين ، واعتكفت أمس ، وعجبت من أمس بالبناء على الكسر فيهما .

الثالث : مذهب أهل الحجاز وهو بناء (أمس) على الكسر دائماً في أحوال الإعراب الثلاثة . فيقولون : مضى أمس ، وانطلقت أمس وعجبت من أمس

وهذا كله إذا لم يكن أمس مقروناً بال نحو : الأمس ، أو مضافاً نحو : أمسهم ، أو منكرأ ، أو مجموعاً نحو أموس ، فإن وقعه (أمس)

وفيه صفة من هذه الصفات فإن العرب جميعاً يعربونه إعراب المنصرف .

الرابع : من المعدول : لفظ (فَعَلَ) في التوكيد ، مثل : جُمَعَ ، فإِنْ مفرداً : جمعاء ، والأصل جمعها جمعاوات ، مثل : صحراء وصحراوات ولكنهم عدلوا عن جمعاوات إلى جمع . تقول : مررت بالطالبات كلهن جُمَعَ ، فلا ينصرف للعلمية والعدل ، والعلمية فيه جاءت من أنه مضاف في المعنى إلى ضمير المؤكد .

الخامس : فَعَالٍ علماً لمؤنث مثل : حذام في لغة تميم ، فإنهم يمنعونه من الصرف للعلمية والعدل عن فاعله ، أي : حاذمة . وقيل للعلمية والتأنيث المعنوي نحو : زينب تقول : هذه حذامُ ورأيت حذامَ ومررت بحذامَ وأهل الحجاز يبنون ما جاء من ذلك على الكسر في الحالات الثلاث .

تنبيه :

قد يعرض الصرف لغير المنصرف لإرادة التناصب كقراءة نافع والكسائي "سلاسلاً" في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾ ^(١) ونحن قراءة الأعمش : " ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً" ^(٢) .

(١) آية ٤ من سورة الإسمن .

(٢) آية ٢٣ من سورة نوح .

فقرأ نافع والكسائي ببتوين (سلامل) والباقون بغير بتوين ، وقسراً
الاعمش : (١) ببتوين (يعقوب) ، ولعله صرفهما لقصد التناسب
مع كلمات منونات وهي (٢) : ودا ، وسواعا ، ونسرا .

(١) التيسير ٢١٧ . ابن الجزري ٣٩٤/٢

(٢) الكشف ١٦٤/٤ ، الإتحاف ٤٢٠ .

دراسة نصية

من كتب التراث

من كتاب

شرح الأشموني على

ألفية ابن مالك

أو بإلقاء فنصوا على أن الجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب الأول، وعلى هذا فاطلاق المصنف محمول على المصنف بالوارد

(فصل لو)

أصل أن لو تأتي على خمسة أقسام: الأول أن تكون للمرض، نحو لو نزل عندما فتصيب خيراً، ذكره في التسهيل. الثاني أن تكون للتقليل، نحو: تصدقوا ولو بثلث عرق. ذكره ابن هشام اللخمي وغيره. الثالث أن تكون للتمني، نحو لو تأتينا نتحدثنا. قيل ومنه «لو أن لنا كربة» ولهذا نصب فنكون في جوابها. واختلف في لو هذه فقال ابن الصانع وابن هشام الحضراوي: هي قسم برأسها لا يحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت. وقال بعضهم: هي لو الشرطية أشرقت معنى التمني بليل أهلهم جمعوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام كقوله:

٨٦٣ فلو نبش القفار من كليب * فيخير بالذائب أي زير
يوم الشتمين لقر ههنا * وكيف لقاءه من تحت الثبور

الواحد فتأمل (قوله أو بالفاء) أي أو توالي الشرطان بالفاء فهو معطوف على مصطف لعل بالو لأن الفاء هنا ليست عاطفة (قوله فاطلاق المصنف) أي في قوله في شرح الكافية وإن توالي مصطف فاطلاقاً لمعاملاً.

(فصل لو)

(قوله على خمسة أقسام) بل ستختلفها التحضيض نحو لو تأتينا نتحدثنا على جميع الجوامع وشرحه (قوله تصدقوا ولو بثلث عرق) التي تصدقوا إما تبصر من قليل أو كثير ولو بلغ في القلة إلى الثلث متلافاته خير من العدم وهو بكرة الطاء للجمعة والبر والتمن كالحافز للقرص وإلخاف للجدول: وفيه بالإيجاز أي التمني كالمودة العربية لأن التمني قد لا يؤخذ وقد يرميه أخذه فلا يتحقق به بخلاف التقرص كذلك الحق (قوله ذكره ابن هشام اللخمي وغيره) قال في التمني وفيه نظر قال السامعي وجه النظر أن كلما أورد شاعراً على التقليل يجوز أن تكون توقيه بمعنى إن والتقليل مستفاد من القام لأن نفس لو (قوله لو تأتينا نتحدثنا) قال شيخنا محل كونها في الثالث للتمني إذا كان الخطاب مأبوس الاتيان إلى التكلم أو متسرعه عادة أه وجهه أن الثاني طلب الملاحظ فيه أو ما فيه عصر (قوله لو أن لنا كربة) أي رجعة إلى الدنيا (قوله ولهذا نصب فنكون) لا دليل فيه لجواز أن يكون النصب في فنكون مثله في * وليس عبادة وتقرعني * فهو بأن مسفرة جوازا وإن والفعل في تأويل مصدر معطوف على كربة ولهذا قال قيل ومنه (قوله واختلف فيلوهذه) لم يشرع ليكون القسمين الأولين يحتاجان إلى جواب أولاً ومثاله ابن الصانع وابن هشام الحضراوي يظهر في لوائي للمرض ولوائي للتحضيض وانظر لوائي للتقليل على رأي ابن هشام اللخمي هل لها جواب مقدر أو لا جواب لها (قوله هي قسم برأسها) أي مغايرة قول الشرطية والسريفة كافي زكريا (قوله ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب) أي وقد لا يؤتى لها بجواب أصلاً كقوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لنكونن من عتاده خيراً فإن الشارح يبيِّن عجزه في آخر الباب بأن لو في هذه الآية تنتمي لاجواب لها أصلاً وأن قوله لنكونن من عتاده خبر متأنة لجواب قسم محذوف (قوله فلو نبش القفار) تأمل لعل حين أخذنا

(٨٦٣) قالهما امرؤ القيس بن ربيعة الملقب بجهل من قصيدة من الوافر. والشاهد في مجيء جواب لو باللام هو قوله لقر عيناه يمدح به الفاء وهو قوله فيخير فكليب أخوه وفيخير بالنصب جواب لو بتقدير إن، والياء في بالذائب بمعنى في وهو ثلاثة ضببات تنجد فيها قبر كليب فتعقب اللال الجملة بعدها نون وفي آخره ياء موحدة. وقوله أي زير خبر مبتدأ محذوف وهو أنا، والزير بكسر الزاي المجبة من يكثر زيارة النساء وأراد بالثمنين شمشاً وشعباً ابن ميادة بن عمرو، وموضعه النصب على الحال من أنا المحذوف. وكيف لفتيب مرفوع المحل على أنه خبر لقوله لقاءه من، أي هو لقاءه من تحت الثبور.

وقال السمعاني: عن لو المصدرة أفتحت عن فعل التثني، وذلك أنه أورد قول الزعشمري: وقد تجمي، لو في معنى
 التثني، فهو لو تانيي فتحدثني، فقال: إن أراد أن الأصل وددت لو تانيي فتحدثني، فنحذف فصل التثني لدلالة
 الواو عليه، لأن التثنية في الأشعار بمعنى التثني فكان لما جواب كجوابها، فصحيح، أو أنها حرف وضع للتثني كيت
 شمنوع لا تترامه منع الجمع بينها وبين فعل التثني كما لا يجمع بينه وبين ليت، وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية:
 ونسب عن التثني فينصب بعدها النمل مقرونا بالفاء، وقال في شرحه: أشرت إلى نحو قول الشاعر:

٨٦٤ مَرَيْنَا إِلَيْهِمْ فِي مَجُوعٍ كَانَتْهَا • جِبَالٌ شُرُودِي لَوْ تَمَنَّاهُ فَتَنَنْهَا

قال فك في فتندا أن تقول نصب لأنه جواب عن إنشائي كجواب ليت لأن الأصل وددنا لو تمان، فحذف
 فعل التثني لدلالة لو عليه فأنشبت ليت في الأشعار بمعنى التثني دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وهذا
 مندى هو المختار، ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب المطف على المصدر، لأن لو والنمل
 في تأويل مصدر، هذا كلامه، ونص على أن لو في قوله تمان «لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً» مصدرية، واعتذر عن الجمع

أخيه كليب وقوله فيخير بالبناء الفصول وقوله بالذائب أي في الموضع السمي بالذائب يفتح الال للجمة فتون وفي
 آخره باو موحدة وفيه قلب كليب غلبه، بالذائب ظرفية كذا قال الساماني والشمي والعيني وقوله أي زير ناب فاعل
 فيخير يمحذف للوصف والأصل زير أي زير والزير في الأصل من يكثر زيارة النساء لقبه كليب لأنه كان يكثر بارتين
 فهو من وضع الظاهر موضع الشعر وقوله بيوم الشعمين متعلق فيخير أي بومة يوم الشعمين قال العيني وأراد بالشعمين
 شيئا رشيما ابن عمارة بن عمرو اه والى قاله الساماني والشمي معاوية بن عامر وأضيف اليه لهما لظهور بطشهما فيه
 أو قيل ذلك كقوله الساماني نهضت في الاستعداد باليتين أحبال أن نصب فيخير بأن مضمره وللصدر المنسب منهما معطوف
 على مصدر متصية من فعل الشرط أي لو حصل بنش فاختار كقوله في نحو إن تاتي فتكرمي أنك ينصب تكرم (قوله)
 في معنى التثني) أي لم يثنى هو التثني وقوله فقال أي للصنف معطوف على أورد (قوله لاناقلو عليه) لبلوجه دلالتها عليه أنها
 جعلت عند محذف فعل التثني كالوصف من أوكثرة مساحتها فعل التثني بحيث حارت لشعره عند محذفه (قوله أو أنها حرف
 وضع للتمني) قال الساماني الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزعشمري وما أوردته عليه من استراقه منع الجمع بينها وبين
 فصل التثني لا يرد عليه قائما عند مجامعتها لفعل التثني تكون مجرد للمصدرة مساوية الدلالة على التثني فلا يمنع الجمع
 إذا ذلك وإنشاكل لكن يحتاج هذا إلى ثبوت أن الزعشمري يوافق على مجيء المصدرية اه (قوله لاستراقه منع
 الجمع الخ) أي الجمع ليس بمشروع بدليل يودأحدهم لو صدر أنفسهم (قوله وقال في التسهيل الخ) لما ادعى الشارح أن
 للصنف قلبي للمصدرة أفتحت عن فعل التثني ولم يكن في عبارة للصنف السابقة التي حكاهما عنه الشارح تصريح بكون
 لوهذه مصدرية وإن كان يستغنى منها ذلك لأن الشرطية لا تقع بعد ود أو يود على الرجاء أي بإسارة التسهيل لصراحها
 في كونها مصدرية (قوله وقضى عن التثني) أي عن فعله (قوله شروري) يفتح الشين للجمة وضم الزاء الأولى وفتح
 الثانية اسم موضوع وقوله فتندا من نهذا إلى العدو أي نهض (قوله إنشائي) صفة لازمة (قوله دون لفظه) أي لفظ التثني
 أي مادته وحروفه أي كل من ليت ولوفيه معنى التثني دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا والبعض مراده بقوله
 دون لفظه أنها ليست موزعة لثمنين (قوله بل من باب المطف على المصدر) أي مجرد المطف والافتاء الواقعة في
 الجواب لمطف المصدر أيضا لكن مع كونها فاء الجواب (قوله في تأويل مصدر) والتقدير في البيت وددنا إجابات فتندوها
 أي نهضوها (قوله ونص على أن الواو) هذا أيضا تقوية لتقل الشارح عن الصنف أن الواو للتثني مصدرية ووجه

(٨٦٤) ذكر مستوفى في شواهد أغرب النمل، والشاهد في فتندا حيث نصب بتقدير أن

بيننا وبين أن الصدورة بوجهين : أحدهما أن التقدير لو ثبت أن ، والآخر أن تكون من باب التوكيد . انتهى أن تكون مصدرة بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوعه منه بعد وذاو يود ، نحو «وذاو لو تذهبن يدهنونا» «يود أحدهم لو يمسر» . ومن وقوعها بينهما قول قتيلة :

٨٦٥ ما كان شركك لو منفت وروبنا • من التثني وهو للثني الملتحق

وقول الأعمش :

وروبنا قالت قوما جُل أنومهم • من الثاني وكان المزمع لو مفعولا

وأكرم لم يثبت ورود لو مصدرة . وعن ذكرها الفراء وأبو علي ، ومن التأخرين التبريزي وأبو البقاء وبهم السلف ، وعلامتها أن يصلح في موضعها أن . ويشهد للثبتين قراءة بعضهم «وذاو لو تذهبن يدهنونا» بحذف النون ،

التقوية أن لو في الآية لثمنى على ما ذكره سابقا بقوله ومنه لو أن لنا كربة وقد نص للسلف على أنها مصدرة فتكون لوائى لثمنى مصدرة (قوله أن التقدير لو ثبت أن) وحجته فلاجع (قوله والآخر) سياقه (قوله بسود أو يود) لو قال بعد دال مودة لكان أحسن كوددت وأحييت (قوله قتيبة) فسيفر قتيبة بالفتح والفاء والتاء التقوية بنت النضر بن الحرث تغالب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباها النضر صبرا بالصفراء . يبدآن انصرف من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخيرا للجم على العرب ويقول محمد يأتيكم بأخبار عاد وغود وأنا آتيكم بأخبار الأكرسة والقيصرة فيزيد بذلك أذى النبي صلى الله عليه وسلم فلماسمها النبي صلى الله عليه وسلم قال لو سمعنا قبل أن آتته ما قتلتاه له تصرع وقال العمري ان البائت قاتله قتيبة بنت الحرث من قصيدة ترقى بها أخاها النضر بن الحرث كان النبي صلى الله عليه وسلم غريب عنه بالصفراء حين قتل من بدر . ويقال لماسمها النبي صلى الله عليه وسلم قال لو سمعنا قبل أن آتته ما قتلتاه له وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباها الخ قال العمري قال السهول والصحيح أنها بنت النضر بن الحرث لأخته ثم قال الشمني وأسعدت قتيبة يوم الفتح (قوله ما كان الخ) قال الشمني ما غافية أو استنهامية اه قال في التصريح وللنبيظ بفتح الميم اسم مفعول من غافه والحنق يضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحقته بالحاء المهملة أي غافه فهو توكيد للنبيظ اه قال الشنواني ولو منفت يحتمل أن يكون اسم كان وشرك خبرها أي ما كان منك شرك على الأصح من جواز تقديم الخبر الفعل على الاسم في هذا الباب . ويحتمل أن يكون فاعلا بشرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن اه وعلى كون ما استنهامية فهي في محل نصب على اللغو لعل للعلقة لشرك والغنى أي ضرر كان شرك به أي أنه يحتمل أن تكون لشرطية حذف جوابها لعله من أول الكلام . وحجته فلا شاهد فيه تقدير (قوله من الثاني) من تلبية لغات (قوله ما كثرهم لم يثبت ورود لو مصدرة) ويقولون في نحو يود أحدهم لو يمسر أنها شرطية وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان

(٨٦٥) قاتله قتيبة بنت الحرث من قصيدة من الكل ترقى بها أخاها النضر بن الحرث ، كان النبي صلى الله عليه وسلم غريب عنه بالصفراء حين قتل من بدر . ويقال لما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال : لو سمعنا قبل أن آتته ما قتلتاه . وما استنهامية رأى أي شيء . مبتدأ . وكان شرك خبره . والشاهد في لو منفت ، قالوا ههنا مصدرة ، وشرطها أن ترادف أن بمعنى أن تصلح في موضعها أن الصدرة ، ولكن أكثر وقوعها ببدوء ، والذي وقع في البيت قليل . والتقدير ما كان شرك لك عليه . والواو في وهو الحال . والنبيظ بفتح اللام من غافه إذا أغشى . والحنق بضم اللام وفتح النون الذي يمكن في قلبه النبيظ . فان قلت أين جواب لو قلت صدر الكلام أغنى عنه . والسكاف والتاء خطان . انتهى . ل الله عليه وسلم

فقط يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن . ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو « وما عيلت من سرور تودُّ لو أن ينفها ويته أمدأ بيسدا » وجوابه أن لو أنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تود لو ثبت أن ينفها ويته ، كما أجاب به المنف في « لو أن لنا كزء » على رأيه كما سبق . وأما جوابه الثاني وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد « فنجأ سبلا » ففيه نظر ، لأن توكيد المصدر قبل مجيء صلتها شاذ كقراءة زيد بن علي « والذين من قبلهم » بفتح الهم . الخامس أن تكون شرطية وهي المرادة بهذا الفصل ، وهي على قسمين : امتناعية ، وهي لتلتيق في الماضي ، ومعنى إن وهي لتلتيق في المستقبل ، فأشار إلى القسم الأول بقوله « لو حرف شرط في ماضي » يعني أن لو حرف يدل على تليق فعل بفعل فيا ماضي ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه ، إذ لو قدر حصوله لكان الجواب

والقدير يرد أحدهم التميز لو يصرأف سنة لسره ذلك ولا يخفى حاشي ذلك من التكلف . معنى (قوله) فقط يدهنوا (الخ) كذا في المتن قال السميني والذي يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمره جوازا والجموع منها ومن صلتها مطروف على للجموع من لو وصلتها بالقدير ودوا ادعائك فادعيتهم اه وتاقفه الشنق فقال لا تسأل أن اخبار أن بعد القادمتا جائز لأن ذلك إذا كان المطلق على اسم ليس في تأويل الفعل نحو : * لولا نوع مقرر فأنشيه * حتى لو كان المطلق بها على اسم في تأويل الفعل نحو الطائر فينصب زيد بالنياب وجب الرفع وعلى ما قاله السميني يكون المطلق بها على مجرور حرف وفعل صريح وذلك للجموع في تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع اه وقيل النصب على أن جواب ود لتضمنه معنى ليت تحصل في النصب ثلاثة أوجه (قوله) لما كان معناه (الخ) أي فهو عطف على المتن وهو عطف التوهم فهما واحد كافي المتن والشنق لكن لا يجر في القرآن بسط التوهم وقيل عطف للشي يلاحظ فيه للشي وعطف التوهم بتوهم فيه وجود أن مثلا في اللفظ ليكون الثالب وقوعها في ذلك للوضع أعاده شيخنا السيد (قوله) دخولها على أن (الخ) أي لأن الحرف للمصري لا يدخل على مثله (قوله) ففيه نظر) هذا النظر لصاحب المتن وقوله لأن توكيد المصدر عبارة للشي للوصول وهي أحسن وقوله قبل مجيء صلتها قال سم انظر معناه قال ما يبدآن انما يصلح لمالالو فأين صلة لو التي أكدت لوقيل عيبها إلا أن يقال التوكيد قبل الصلة صادق بمعناها اه ومقتضى السؤال والجواب أنه لا صلة للو هنا على جل ان مؤكدة فهو وهو معك لأن للوصول الحرف لا بد من صلة تذكر لفظا ولأن المهور إعطاء يؤكد بالفتح ما يطلبه دون المؤكد بالكسر كما في نحو أنك أنك الا لا حقون وعلى مقتضى ما ذكر يكون الأمر هنا بالعكس فتفعلن (قوله) لتلتيق في الماضي أي لتلتيق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضي ففي الماضي ظرف للحولين وأما نفس التلتيق فهو في الحال وقد يشكل كونه في الحال مع كون المطلق والمطلق عليه في الماضي أي لوجوب سبق التلتيق عليها إلا أن يرد بالتليق بيان أنه كان مطلقا اه سم أي الاخبار بأن الجواب كان مربوطا في النفس بالشرط فالربط التناهي ماض والتليق التلتيق هو الواقع حالا فتدبر (قوله) في ماضي متعلق بحصول الذي تضمنته شرط كاعرف (قوله) فيا ماضي ظرف للتليق كاعرف (قوله) من تقدير حصول شرطها قال البعض أي من حصول شرطها المقدر اذ حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط لا التقدير المهم الآن يرد بحصول الجواب حصوله المقدر ولك أن تنجيب بتقدير مضاف أي فيا ماضي من تقدير حصول شرطها تقدير حصول جوابها (قوله) وياني أي من كونها لتلتيق كما يؤخذ مما به (قوله) إذ لو قدر حصوله قال البعض الأول بل العواب إذ لو حصل اه أي لأنه تليق الحكم بامتناع الشرط وإنيابها حصول الشرط لا تقدير حصوله ولأن حصوله هو الذي يترتب عليه ما ذكره بقوله لكان الخ من حصول الجواب . وكون لو ليست لتلتيق في الماضي بل

كذلك . ولم تكن التعليل في الفى بل للايجاب فتخرج عن معناها ، وأما جوابها فلا يلزم كونه محتما على كل تقدير لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط ، نعم الأكثر كونه محتما . وحاصله أنها تقتضى امتناع شرطها دائما ، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره ثم امتناعه نحو « ولو شقنا لرفناه بها » ، وكقولك : لو كانت الشمس طالمة لكان النهار موجودا ، وإلا لم يلزم نحو لو كانت الشمس طالمة لكان الضوء موجودا ، ومنه : نعم الرد مهيىب لو لم يخفف الله لم بعضه . فقد بان أن قولهم لو حرف امتناع فاسد لاقتضائه كون الجواب محتما في كل موضع وليس كذلك ، ولهذا قال في شرح الكافية : العبارة الجيدة في لو أن يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوت ثبوت كاليه ، فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بإضافته فيها مضى وكونه مستلزما بثبوت ثبوت قيام عمرو ، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم من قيام زيد أو ليس له لا يحرض ذلك ، بل الأكثر كون الأول والثاني

للإيجاب وقوله لكان الجواب كذلك أى سلبا وقوله ولم تكن التعليل الخ أى لأن الثابت الحاصل لا يملأ (قوله على كل تقدير) أى سواء كان سبب غير الشرط أولا (قوله نعم الأكثر كونه محتما) أى لأن الثابت كون السبب الواحد له سبب واحد (قوله إنه امتناعه) لأنه يلزم من افتقار السبب المنفرد افتقار مسببه (قوله لكان النهار) أى في عرف الحكماء وغيره من طلوع الشمس (أى خروجا) (قوله ومنه نهى المرء نصيب الخ) هو من كلام عمرو بن لؤي من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ونعم كافي التصريح قالوا إنما الولد أبى عنه من الله عليه وسلم ملوؤه أبوتهم إلى الحلية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم بن أبي حفصة أنه شديد الحببة لو كان لا يخاف الله لمصاه فلا دلالة في هذا الأمر على افتقار الجواب لانه الشرط حتى يلزم ثبوت المصيبة مع ثبوت الحروف ووجه أن لافتقار حصيلين مسبب أسبابا لإجلال والحياة والهيبة والخوف ، فلا يلزم من افتقار الشرط وهو عدم الحروف ثبوت الحروف افتقار الجواب وهو عدم العصيان بقيوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الحروف مقام السبب المتنق بمقتضى لو وهو عدم الحروف أضى يضم الحروف الحياة أو الهيبة أو الإجلال فالإسلام مسوق لاثبات الجواب وأنه محقق ولا بد لأنه على تقدير افتقار أحد أسبابه وهو الحروف يتخلفه سبب آخر فلا يفشل هذا الأمر لتقرير الجواب وجد الشرط أو فقد وقال في التصريح وإنما لم يدل لوعلى افتقار الجواب هنا لأن دلالاته على ذلك إما هو من باب مفهوم الخاتلة وفي هذا الأمر دل مفهوم الموافقة على عدم المصيبة لأنه إذا اتفت المصيبة عند عدم الحروف فعند الحروف أولى ، وإذا تمارض هذان المفهومان قسم مفهوم الموافقة اه (قوله حرف امتناع لامتناع) هذه عبارة الجمهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجزاء لامتناع الشرط أى أن الجزاء منتف في الخارج بسبب افتقار الشرط في الخارج قال السيرافى في حاشيته على الملل للو أرى استعمالا : أحدها لا تقتضى الامتناع أصلا بأن تستعمل مجرد الوصل والبدل كان الوصلية نحو زيد ولو كثر ما به تجزئ . ثانيها أنها لترتيب الخارج فيكون لامتناع الثاني لامتناع الأول نحو أن لو يشاء الله لمضى الناس جميعا . ثالثها أنها للاستدلال العقل فيكون لامتناع الأول لامتناع الثاني نحو لو كان فيهما آلهة الآلهة لفسد ما رايها أنها لبيان استمرار شيء به بأبعد التخصيص كقوله لو لم يخف الله لم يفسد اه . زيادة التمثيل الثاني والثالث (قوله فاسد) أى إذا قطع النظر عن تأويله بما يأتي وقوله لاقتضائه أى بحسب الظاهر (قوله العبارة الجيدة الخ) قال البساميني هي عبارة متوسطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيويه فإن عبارة سيويه تقتضى أن موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة الجمهور تقتضى أنه امتناع لامتناع وعبارة للصنف تقتضى أن الشرط متنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثنويان في عبارة سيويه فرضيان والامتناعان في عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت في عبارة للصنف فرضي والامتناع فيها حقيقي اه . وأجود من عبارة للصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع في الماضي لما يليه واستمرار ثبوته لثبوت تأليه لعدم إعادة العبارة الأولى كون الامتناع للماضي لها في الماضي نه عليه فيلزم (قوله لو كونه مستلزما)

غير واقعين انتهى . وعبارة سيبويه حرف لا كان سيقع لوقوع غيره ، وهي إنما تدل على الامتناع الناشئ من فقد السبب لا على ملحق الامتناع ، على أنه مراد العبارة الأولى : أى أن جواب لو ممتنع لاستناع سببه وقد يكون نائباً لثبوت سبب غيره . وأشار الى القسم الثانى بقوله (وَيَقُولُ • إِذَا لَوْ مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قِيلَ) أى يقل ايلاء لو فلا مستقبل المعنى ، وما كان من حقها أن يليها ، لكن ورد السماع به فوجب قبوله ، وهي حينئذ بمعنى إن كما تقدم ، لأنها لا تنجز . من ذلك قوله :

٨٦٦ وَلَوْ تَلَقَى أَسَدًا لَمَا بَدَأَ مَوْتَنَا • وَمِنْ دُونِ مَسْتَبَأٍ مِنَ الْأَرْضِ سَبَبٌ
لَنَظَرِ سَدَى صَوْتٍ وَإِنْ كُنْتُ رِيَّةً • لِمَوْتِ سَدَى كَيْفَى يَبْعُثُ وَيَطْرِبُ

أى وحكمه بكونه الخ (قوله حرف لا كان سيقع) وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط أى لا كان فى الماضى متوقع الوقوع لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالأتيان بكان الاحتراز عن إذا وإن فأنهما لما منع فى المستقبل لوقوع غيره وبالتأمل المستقبل للاحتراز عن لا فأنهما لما منع لوقوع غيره وبالسبب اللغى على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حينئذ أيضاً أى لم يقع فى هذه الحالة كما لم يقع فى الماضى لضرورة استقباله فهى مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع فى ذلك الوقت فمعنى عبارته أن لوئلا مطابقة على أن وقوع الثانى كان يحصل على تقدير وقوع الأول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثانى لامتناع وقوع الأول لأن عدم اللازم يوجب عدم الجاهل كذا فى السامع ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لا امتناع الجواب لامتناع الشرط كقوله الشئى عن البدر ابن مالك وإن أوهم صنيع الشارح خلافه وفى الجمع على أى حيوان أن سيبويه نظر الى المنطوق وغيره الى المفهوم ونظر الشئى فى الاحتراز عن إذا ولما بأن قوله حرف لا يقتضيه فكيف يحجز عنها وقوله ولا أى على القول بامتناعها قال الشارح على التوضيح واللام فى قوله لوقوع غيره التوقيت أى عند وقوع غيره مثلاً فى قوله تعالى لا يجلبها لوقتها الا هو وليست لام العبارة الآتية أنه يصح أن يقال لو أهاش زيد لا كرمته ومن المعلوم أن الأمانة ليست علة لا كرام ومنه فى المتن (قوله) وهي إنما تدل الخ) أى لقوله لوقوع غيره (قوله على أنه) أى الامتناع الناشئ عن فقد السبب وقوله مراد العبارة الأولى هى قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضى كون الجواب ممتنعاً فى كل موضع فلا فساد (قوله) وأشار الى القسم الثانى) وهو كونها بمعنى إن بقوله ويقل ايلاؤها الخ . والحاصل أن لو إن كانت امتناعية ولها للماضى لفظاً ومعنى نحو لوجاء زيد أمس لا كرمته أو معنى فقط كاسياني فى قوله وإن مشارف تلاها الخ تحولوا بى من يأس لا كرمته وإن كانت بمعنى إن ولها المستقبل لفظاً ومعنى نحو : * ولو تلقى أسداً لما بدموتنا * البيت أو معنى فقط نحو وليبش الذين لو تركوا الآية (قوله) ويقل ايلاؤها مستقبل) أى يقل أن تستعمل بمعنى إن يليها المستقبل فلا يرادها إذا كانت بمعنى إن كما هو فرض الكلام كان ايلاؤها المستقبل واجباً لا قليلاً فقط فتأمل (قوله) وما كان من حقها أن يليها أى وما كان من حقها أن تستعمل بمعنى إن يليها فلا يقل إذا كانت بمعنى إن فمن حقها أن يليها (قوله) ولتلقى أسداً لما الخ) الأشداء جمع صدى كفى وهو الذى يحبك بمنزلة صوتك فى الجبال وغيرها والرمس القبر وثرابه والسبب كجفر بمهملتين وموسدين للفاضة والرمة بكسر الراء العظام البالية وقوله لصوت صدى ليل فيه قلب والأصل لصدى صوت ليل كما قال قبل صدى صوتى

(٨٦٦) فالعائس بن اللوح المنون ، من الطويل . والشاهد فى أن لوهنا لتلحق فى المستقبل ، ولها رادقت أن . والاسداء : جمع صدى . وهو الذى يحبك بمنزلة صوتك فى الجبال ونحوها . والواو فى من لاله . والرمس تراب القبر . وسبب . فأنزعت مرفوعاً ابتداءً وخبره من دون ، وظل جواباً . وصدى صوت اسمه ، وبعث خبره : أى يرتاح ، ويطرب من الطرب عطف عليه ، وجوب أن يحذف دل عليه جواب لو . والرمة بكسر الراء وتشديد الهمزة : العظام البالية .

وقوله :

٨٦٧

لَا يُلَيْتُكَ الرَّجُوكَ إِلَّا مُطَهَّرًا • خُلِقَ الْكَرَامُ وَلَوْ تَسْكُونُ مَدِينًا
ولذا ولها حينئذ ماضٍ أولٌ للمستقبل ، نحو « ولْيُخْضِرْ الدِّينَ لَوْ تَرَكَوا » الآية . وقوله :

٨٦٨

وَلَوْ أَنَّ كَيْدَ الْأَخْيَلَةِ سَلَمَتْ • عَلَى وَدُونِ جُنْدِكَ وَسَفَائِحُ
وان تلاها مضارع مخلص للاستقبال ، كما أن إن الشرطية كذلك . وأنكر ابن الحاج في تقديمه على الترتيب مجيء ولو
للتعليق في المستقبل ، وكذلك أنكره الشارح وتأول ما احتجوا به من نحو « ولْيُخْضِرْ الدِّينَ لَوْ تَرَكَوا » الآية .
وقوله :

• وَلَوْ أَنَّ لِي الْأَخْيَلَةَ سَلَمَتْ •

وقال لا حاجة فيه لصحة حمله على اللضي . وما قاله لا يمكن في جميع اللواضع المحتج بها . فإلا لا يمكن ذلك فيه

ويشفتح الماء وكسرها قال في الصباح عش الرجل عشلة من باني تعب وضرب بسم ولوتاح اه والطرب خفة
لسرور أوزن والمراد الأول (قوله لو تركوا) أي شرفوا أن يتركوا وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب
لأزدياء وإنما يترجمه اليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات اه مني وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تصحيح الخطأ
حاصل بتأويل اللضي : يستقبل فلاحا إلى تأويله الترك بمشارفته لأجل هذا بل لأجل أن يضمنوا الجواب وهو الحرف
أما يقع منهم قبل الترك الفعل إذ هم بعده أموات فحرفه ثم رأيت السامعين والشمي فقلنا ترجمه هذا التأويل بما ذكرته
من حاشية الكشف للفتناني مقتصرين عليه فله الحمد (قوله ولو أن لي الأخيلة الخ) بهه :

لست تسلم البشاشة أوزي • اليه صدى من جانب القبر صائح

والجندل الحبارة والصفايح الحبارة الراض التي تسكن على القبور وزق بالزاي والقف صاع وقدم معنى الصدى
قال زكريا وأوجعي إلى أن أوغلقة اه وفي الاحتمال الأول من التسف الما يعني ويحتمل أنها بمن الواو قال السندوني
ومن اللطائف ما حكى عن مجنون ليلى أنه لما ماتت وتزوجت برجل من أهلها مرّا على قبره فقال لها هنا قبر الكذاب
فقللت حاشقده أنه لم يكن قبلا لها ليس هو الفائل ولو أن ليلى الخ فقالت له تأذنتي في أن أسلم عليك فقلت فقلت السلام
عليك يا فتيتي الترام وحليف الوجد والميام فقر الصدى من القبر فسقط ميتة ودقت عنده فطلع بعد موتها شجران
يلتصا بينهما على بعض فصبغان من حلت الأفاكر في عيب قدرته اه (قوله لصحة حمله على اللضي) إذ يمكن في
الآية أن يقال لو علموا فينا معنى أنهم يخلقون ذرية ضامقا لحافوا عليهم فكهم لمعلموا ذلك اه زكريا قال البعض وانظر
كيف الجمل على اللضي فليت السابن وهو : ولو أن ليلى الخ اه وقد يقال سيذكر الشرح أن الجمل على اللضي لا يمكن

(٨٦٧) هو من الكامل : أي لا يبدك الدين يرجون احسانك الا مطهرا خلق الكرام ولو كنت فقيرا . والشاهد في
ولو تسكون ، فان لو حرف شرط في المستقبل مع أنه لم يجر لأن لو بمعنى ان لا يجر ، ولكن اذا دخل على اللضي يصرفه
إلى المستقبل ، واذا وقع بعده مضارع فهو مستقبل إلي

٨٦٨

بده : لَسَلَمْتُ قَسِيمَ النَّشَاةِ أَوْ ذِي • لَيْفًا مَدَى بَيْنَ جَانِبِ الْقَبْرِ سَائِحُ
قالهنا توبة من الخبر من الطويل . والشاهد فيه على وقوعه في التطبيق في المستقبل الا أنها لا تجزم . واجتبت به جماعة
على ذلك ، ولا حاجة لهم لصحة حمله على اللضي . وسلت خبرا أن الواو في ودون الحال . والجندل الحبارة . والصفايح
الحبارة الراض تسكون على القبور . ولست جواب لو . قوله أوزي بمعنى الى : أي رويت السلام الى أن زق اليها
صدى : بين زق الصدا يزق اذا صاح ، بالزاي اللجمة . والصدى الذي يهيبك مثل صوتك في الجبال والكمف وغيرهما .
وصائح - بالرفع : صفة صدى

وسرح كثير من التحويين بأن لو فيه معنى إن قوله تعالى « وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين »
« ليطهره على الدين كله ولو كره المشركون » « قل لا يتقوى الحليث والطيّب ولو أجمعيك كثرة الحليث » « ولو
أجمعيتكم » « ولو أجمعيتكم » « ولو أجمعيتكم حسنين » . ونحو : أعطوا السائل ولو جاءه حل فرس . وقوله :

يوم إذا حاربوا شدوا ماؤزهم • دون النساء ولو باتت بأطهار

ومنى في الاختصاص بالفضل كإن (أى لو مثل إن الشرطية في أنها لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر
يفسره فعل ظاهر بعد الاسم ، كقول عمر رضى الله عنه : لو غيرك قلنا يا أبا عبيدة . وقال ابن عصفور : لا يليها
فعل مضمر إلا في ضرورة كقوله :

أخلاقى لو قير الحيام أسابكم • عتبْتُ ولكن ما على الدهر معتبٌ

أو نادر كلام كقول حاتم : لو ذات سولو لطعتي . والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والتأخر ، بل يكون
في فصيح الكلام كقوله تعالى « لو أنتم عليكم خزائن دجلة ربي »

في مواضع كثيرة مما احتجوا بها فليكن منها هذا البيت وذكر الشارح له إنما هو لكونه مما احتجوا به لالكون ابن
الناظم صرح فيه بخصومه بالحل على الضى أو يقال زل الشاعر نفسه منزلة البيت للدون ثم قال البيت فنكون ولو فيها
للتعليق في الضى على هذا فتأمله (قوله وما أنت بمؤمن لنا الخ) وأعلم يكن فيه ذلك لاستحالة أن يراد لو كنا صادقين فيها
مضى ما أنت بمصدقنا لكنا لم نصدق اه شئني وليس أن يصل الآية لتقرر الجواب لحده نعم العبد صعب أى
لو كنا غير متهمين عندك لاصدقنا فكيف ونحن متهمون عندك (قوله ولو كره للمشركون) ولو يكره بدليل قوله فيه
ليطهره فلاظهار مستقبل فكذلك الكرامة لأنها توجد عنده (قوله ولو أجمعيتكم حسنين) أى ولو يجمعك بدليل ربه للمستقبل
أضى لا يستوى وكما يقال في ولو أجمعيتكم ولو أجمعيتكم حسنين وقول شينخا والبس بدليل عطفه على
يستوى لا يثنى ما فيه (قوله شدوا ماؤزهم) لما زرع جمع مؤنر وهو الأزار وشغلهم هنا كناية عن ترك الجماع شئني
وقوله ولو باتت بأطهار أى ولو تبيت لأته في حين إذا التفت للاستقبال (قوله وفى) أى لو مطلقا امتناعية أو بمعنى إن وفى
الاختصاص متعلق بما تعلق به الخبر أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيها والباء في الفعل داخل على التصور
عليه (قوله لا يليها إلا فعل أو معمول فعل) أشار به إلى أن معنى قول المصنف وهى في الاختصاص بالفعل أنها لا تامل إلا
على الفعل فقط أو قديرا ومن الثانى الخمس ولو خاتما من جديد أى ولو كان للتمس خاتما من جديد كالتنى وقوله مضمر
أى محذوف (قوله لو غيرك قلنا) الضمير للتصويب يرد إلى كلة أى عبيدة وذلك أن عمر رضى الله تعالى عنه لا توجه في
زمن خلافة بالجيش إلى الشام بلنه في أثناء الطريق أنه وقع بها يوم فأمع وأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من
أكبر الصحابة فقال له أبو عبيدة أفرأى من قدر الله تعالى قتاله عمر رضى الله تعالى عنه لو غيرك قلنا وأبوعبيدة فهم نفر
من قدر الله إلى قسرا لله وجواب لو محذوف أى لصدتها لإجمال التثنية هنا دمايى (قوله يا أخلاقى) بياء مفتوحة فهو من
قصر الممدود للضرورة قال التبريزى وأجود من ذلك في حكم العربية أن يفشد أخلا مكمورة والأسفل أخلاق
فصلت ياء الإضافة لعلالة الكسرة عليها والحاء الموت ومثب بمعنى عتب (قوله كقول حاتم) أى حين لطمته جلوة
وهو بأسور في بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يمد ثقلها لتأكل دما ففحرا قتل له

(٨٦٩) قاله النمطش الضى من قصيدة من الطويل : أى يا أخلاقى : جمع خليل . والتأخر في لو غير الحمام : حيثولى
لو غير الفعل للضرورة . والحام يكسر الحاء وتخفيف اللج : اللوت . ومثب جواب لو . ومثب مصدر ميمي بمعنى
الغالب مبتدا . وناعل الجهر بغيره

حذف الفعل فانفصل الضمير . وأما قوله :

٨٧٠ **قَوَّ يَنْبِرُ الْمَاءَ حَتَّى شَرِقَ** • كُنْتُ كَالنَّصَانِ بِلَاءِ اعْتَصَارِي

فَقِيلَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَأَنَّ الْجَلَّةَ الْأَسْمِيَّةَ وَلَيْتَهَا شَدُونًا . وَقَالَ ابْنُ خَرُوفَ : هُوَ عَلَى أَنْبَارِ كَانِ الشَّانِيَةِ : وَقَالَ الْقَارِئُ : هُوَ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَالْأَصْلُ لَوْ شَرِقَ حَتَّى هُوَ شَرَفِيهِ ، فَحُذِفَ الْفِعْلُ أَوَّلًا وَلِلْبَتْدَاءِ آخَرًا ، ثُمَّ بَيَّنَّ عَلَى مَا تَفَارَقَ فِيهِ لَوْ إِنَّ الشَّرْطِيَّةَ قُتِلَتْ : (لَكِنْ لَوْ أَنَّهَا قَدْ قُتِرَتْ) أَيْ تَحْصُ لَوْ بِمَبَاشَرَةٍ أَنْ يَحْوَ « وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا » • وَلَوْ أَنَّهُمْ سَبَرُوا • وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ • وَلَوْ أَنَّهُمْ فُتِحُوا مَا يَوْعَلُونَ بِهِ •

وَقَوْلُهُ : **• وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْمَى لِأَدْنَى مَيْشَةٍ •**

وَهُوَ كَثِيرٌ . وَمَوْضِعُهَا عِنْدَ الْجَمْعِ رُفْعٌ ، فَقَالَ سَيُوبَةُ وَجَهْرُودُ الْبَصْرِيُّانِ بِالْإِدْعَاءِ ، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ لِأَخْبَالِ صَلَاتِهِ عَلَى الْمَسْنَدِ وَالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ . وَقِيلَ الْخَبَرُ مُحْذُوفٌ : فَقِيلَ يَقْدَرُ مَقْدَمًا أَيْ وَلَوْ ثَابَتْ إِيمَانُهُمْ ، عَلَى حَدِّ « وَأَيَّةُ لَمْ أَنَا حَلْفًا » وَقَالَ ابْنُ مَسْفُورٍ : بَلْ يَقْدَرُ هُنَا مُؤَخَّرًا ، وَيَشْهَدُ لَهُ أَنَّهُ يَأْتِي مُؤَخَّرًا جَدًّا أَمَا ، كَقَوْلِهِ :

فِي ذَلِكَ قَتَالَ هَلْهَا فَضِدْ فُلُطْنَةُ الْجَارِيَةِ قَتَلَ لَوْنَاتُ سَوَارٍ لَطَمَتْنِي وَكَلَّتُ السَّوَارِ الْحَرَّةَ لِأَنَّ الْأَمَامَ عِنْدَ الْحَرْبِ لَا تَلْبَسُ السَّوَارِ وَجَوَابُهَا يُلَوِّحُونَ تَقْدِيرَهُ هَلْهَا عَلَى ذَلِكَ تَصْرِيعِ (قَوْلُهُ حَلْفُ الْفِعْلِ الْخ) قَبْلَ الْأَصْلِ لَوْ تَلْبَسُونَ تَلْبَسُونَ فَحُذِفَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ وَقِيلَ الْأَصْلُ لَوْ كُنْتُمْ تَلْبَسُونَ وَرَدَ أَنَّ الْمَسْهُودَ فِي حَلْفِ كَانَ يَدْخُلُ حَلْفُ مَنْ مَوْضِعَهَا مِنْهَا فَاجِبٌ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْأَصْلَ لَوْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ فَعَلًا فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْحَلْفَ وَالتَّوَكُّيدَ مُتَّفَقَانِ كَذَا فِي الْقَتْنِيِّ وَزَيْفِ الْأَسْمَانِيِّ التَّنْظِيرُ بِأَنَّ الْحَلِيلَ وَسَيُوبَةَ أَجَازَا الْجَمْعَ بَيْنَ الْحَلْفِ وَالتَّوَكُّيدِ (قَوْلُهُ وَأَمَّا قَوْلُهُ الْخ) وَارِدٌ عَلَى الْمَنْ (قَوْلُهُ) أَوْ بِنِيرَلَاءِ الْخ) لِلْمَنْ لَوْ شَرِقَ يَنْبِرُ الْمَاءَ أَسْفَتْ شَرِقَ بِلَاءِ قَانَ خَصَصَتْ بِلَاءَهُ فِيمَ أَسْنِيهِ وَاعْتَصَارِي نَحْوًا إِذْ زَكَرِيَا وَقَوْلُهُ كَالنَّصَانِ فَلَمَّا مِّنَ النَّصَةِ وَهِيَ الْوَالِدُ غَضَّ أَيْ شَرِقَ وَالرَّادُ بِنِيرَلَاءِ (قَوْلُهُ عَلَى أَنْبَارِ كَانِ الشَّانِيَةِ) أَيْ وَالْجَلَّةُ الْأَسْمِيَّةُ لِلْفِعْلِ بِهَا خَبَرُ كَانِ الشَّانِيَةِ (قَوْلُهُ فَحُذِفَ الْفِعْلُ الْوَلَدُ) أَيْ مِنَ التَّرَكُّبِ الْأَوَّلِ وَلِلْبَتْدَاءِ آخَرًا أَيْ مِنَ التَّرَكُّبِ الْآخِرِ وَلَيْسَ لِلرَّادِ أَنْ يَحْلِفَ الْبَتْدَاءَ بِدَحْظِ الْفِعْلِ لِمَنْ لَزِمَ هَذِهِ الْبَدِيَّةُ ثُمَّ جَاءَتْ هُوَ شَرِقَ مَفْسُورَةٌ لِقَوْلِ الشَّرْطِ وَقَدْ يَضُرُّ الْفِعْلُ بِجَمْعِهِ أَسْمِيَّةٌ كَقَوْلِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَدْعُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ أَيْ أَمْ صَمْتٌ فَيَكُونُ الْبَيْتُ مِنْ حَلْفِ ضَلَّ شَرْطُهَا هَلْهَا هُوَ الظَّاهِرُ وَأَمَّا حَلْفُ جَوَابِهَا لِقَرْنَةِ فَكثيرٍ وَنَدْرُ حَلْفِ شَرْطِهَا وَجَوَابِهَا مِمَّا فِي قَوْلِهِ :

• إِنْ يَكُنْ طَبْحُكَ الْهَلَالُ فَلَوْ أَنَّ • سَأَلْتُ الْبَحْرَ وَالسَّيْنَ الْخَوَالِي

التَّقْدِيرُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ فَلَوْ وَجَدَ فِي سَائِلِ الْبَحْرِ وَالسَّيْنِ الْخَوَالِي لَكُنْ كَذَا (قَوْلُهُ وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْمَى) أَيْ وَلَوْ أَنَّ سَمِي فَأَنَّ دَاخِلَهُ عَلَى جَمْعٍ مَا صَلَّتْهُ الْمَوَازِلُ بِالْبَحْرِ لَاعِلَ مَا قَطَعَ حَزْبُورْدُ أَنْ يَحْلِفَ الْمَصْدَرُ لَا يَدْخُلُ عَلَى مَثَلِهِ (قَوْلُهُ وَمَوْضِعُهَا) أَيْ جَمْعُ صَلَّتْ (قَوْلُهُ فَقِيلَ يَقْدَرُ مَقْدَمًا) أَيْ عَلَى الْبَتْدَاءِ لِأَنَّ (قَوْلُهُ عَلَى حَدِّ وَآيَةٍ لَمْ أَنَا حَلْفًا) أَيْ عَلَى طَرِيقَتِهِ فِي تَقْدِيمِ

(٨٧٠) قَالَ عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ الْيَمِينِيُّ ، مِنْ قَصِيدَةٍ مِنَ الْوَافِرِ ، وَالشَّاعِدُ فِي لَوْ يَنْبِرُ الْمَاءَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ شَرْطَهَا أَنْ تَكُونَ غَضَّةً بِالْفِعْلِ وَلَيْسَ هَهُنَا كَذَلِكَ ، وَاسْتَلْخَفَ فِي تَحْرِيمِهِ فَقِيلَ تَقْدِيرُهُ لَوْ شَرِقَ يَنْبِرُ الْمَاءَ حَتَّى هُوَ شَرِقَ ، قَوْلُهُ هُوَ شَرِقَ جَمْعٌ مَفْسُورٌ لِلْفِعْلِ الْفَصْرِ ، وَقَالَ ابْنُ الْأَنْطَاظِ : كَانَ الشَّانِيَةِ مَضْمُورَةً فِيهِ ، وَالْجَلَّةُ لِلذِّكْرِ بِدَلِيلِ خَبَرِ لَهَا تَقْدِيرُ ، لَوْ كَانَ الشَّانِ يَنْبِرُ الْمَاءَ حَتَّى شَرِقَ ، قَوْلُهُ هُوَ شَرِقَ فِي مَوْضِعِ الْعَصَبِ عَلَى أَنَّهَا خَبَرُ كَانَ . وَقِيلَ هُوَ عَمَلٌ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَنَّ الْجَلَّةَ الْأَسْمِيَّةَ وَلَيْتَهَا شَدُونًا . قَوْلُهُ كُنْتُ جَوَابُ لَوْ ، وَكَانَ خَبَرُ كَانَتْ . وَاعْتَصَارِي كَلَامٌ أَتَانِي مَبْدَأً ، وَالْمَاءُ خَبَرُهُ أَيْ نَحْوًا وَمَلْجَأً . قَالَ أَبُو عِيْدٍ : الْأَعْتَصَارُ الْمَلْجَأُ . وَالْمَنْشَى لَوْ شَرِقَتْ يَنْبِرُ الْمَاءَ أَسْفَتْ شَرِقَ الْمَاءَ ، فَذَا خَصَصَتْ بِلَاءَهُ قَبْلَ أَسْنِيهِ

مِنْدَى اسطبارَ وَأَمَّا أَنِّي جَرَحٌ * يَوْمَ النَّوَى غُلُوْجِيْ كَادَ يَمْرِيْ

وذلك لأن لمل لا تقع هنا ، فلا تشبهه أن للوكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لمل ، فالأول حينئذ أن يقدر الخبر مؤخرًا على الأصل : أي ولو إيمانهم ثابت . وقال الكوفيون والبريد والزجاج والزهري قاعل ثبت مقدما كما قال الجميع في ما وصلتها في لا أكلمه ما أن في السماء نجا ، ومن ثم قال الزهري : يجب أن يكون خبر أن فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف . ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى « ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام » وقالوا إنما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية . وفي قوله :

مَا أَطْعَبَ الْبَيْضَ لَوْ أَنَّ النَّفَى حَجَرٌ * كَتَبُوا الْحَوَادِثَ عَنْهُ وَهُوَ مَكْنُومٌ

وقوله :

٨٧١ وَلَوْ أَنَّهُ عُصْفُورَةٌ لَحَبِطْنَا * مَسُومَةٌ تَدْعُو عَصِيدًا وَأَرْثَمًا

ورده المصنف قول مولاه بأنه قد جاء أسبا مشتقا كقولها :

الخبر على المبتدأ الذي هو أن وصلتها (قوله وذلك) أي تقدر الخبر هنا مؤخرًا ثابت لأن لمل الخ أي لأن وجوب تقديم خبر أن المفتوح وصلتها عليها بلغ اشتباه أن للوكدة بالتي هي لغة في لمل وهذا الاشتباه مفعول هنا لأن لمل لا تقع بدلًا كالواقع بعد ما علمنا تقرر كلامه وفيه أنه لا اشتباه أيضًا إذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بدلًا أو أمّا لأن الأخبار من أن وصلتها لكونها في تأويل مصدر مبتدأ يميزها من التي هي لغة في لمل إذ لا ينسبك منها ومن مدحوها مصدر حتى يجرعنه اللهم إلا أن يقال المراد أن وقوع أن بدلًا أو أمّا بلغ الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضًا أنه يروى أن القائل يشكركه مقدمًا يملح ببلغ اشتباه أن للوكدة بالتي هي لغة في لمل ويرد عليه أن تقدير الخبر ولو مؤخرًا يرفع هذا الاشتباه لاسيما اللهم إلا أن يقال المراد أن تقديره مقدمًا يرفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر (قوله قاعل ثبت مقدرا) والله عليه أن قاعلها تعطي معنى الثبوت ورجح بأن فيه إبقاء لرحل اختصاصها بالفعل وبمبدا نوع إبعاد أن الفعل لم يصف بدلًا وفيها من أدوات الشرط لا مفسرا بفعل بعده إلا كان نحو إقيس ولو خافنا من حديد أي ولو كان للمتمس والمقرون بلا بد أن نحو أن تنهاتهم والأفلا (قوله كآمال الجميع في ما وصلتها الخ) قد يفرق بأن الوصول الحرفي أحوج إلى الفعل من الشرط سم وقد دفعنا الأسوية فتأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل كونه قاعل ثبت مقدرا (قوله أن يكون خبر أن) أي الواقعة بدلًا فعلًا أي جملة فعلية (قوله أعانك) أي وجوب كون خبر أن فعلًا في الخبر المشتق أي إذا أريد الاتيان بخبرها مشتقا وجب كونه فعلًا زعمه الزهري لا يسل على إطلاقه (قوله تنبؤ الحوادث هنا) أي بعد مصائب البحر عنه (قوله ولو أنها الخ) الضمير في أنها يرجع إلى الأسود التي ترى من بعيد ومسومة أي خيلا مملعة وعصيدا بضم العين بطن من الأوس وأزم بطن من بني بريح اه عيني وقال الضمى مسومة أي فرسا مسومة وعصيدا بضم العين وأزعمًا بفتح المزة وسكون الزاي وفتح النون استخفين اه والثاء في حبطينا تاء مخاطبة يبهجه الشاعر كما في شرح شواهد المتن السيوطي وأن معنى الضممين على خلافه (قوله ورد المستفاد الخ) قال في المتن وقد وجدت آية في التثنية وقع الخبر فيها أسبا مشتقا ولم ينتهوا لها وهي قوله تعالى « ودوا لو أنهم بادون في الأعراب » ورده الصامعيني بأن لو في هذه الآية مصدرية لا شرطية ليجبها بعد فصل فلا على التي صرح بذلك الرضى والكلام في الواء الشرطية

(٨٧١) قاله العوام بن شاذب من الطويل . والشاهد في مصفورة حيث وقع أسبا لأن الواقعة بدلًا ، وهو اسم جاعده والضمير في أنها يرجع إلى الأسود التي ترى من بعيد ، ومسومة أي خيلا مملعة نصب على أنه مفعول ثان لحبطينا . وعصيدا - بضم العين - بطن من الأوس . وأزم بطن من بني بريح ، واليهيم تسب الأيل الأرمية

٨٧٢ وَلَوْ أَنَّ حَيًّا مَدْرَكَ النَّلَاحَ • أَذْرَكَ مُلَابِجَ الرَّمْلِ

وقوله :

٨٧٣ وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْيَنُ مِنْ مُلَقٍّ • يَمُودُ ثَمَامًا تَأَوَّدَ عُودَهَا

وقوله :

٨٧٤ وَلَوْ أَنَّ حَيًّا قَاتِلُ اللَّوْنِ قَاتَهُ • أَخُو الْحَرْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْمَدَوَانِ

(وإن شئنا نؤاخذهم بما عرفت • إلى اللقي نحولوا يحيى كفى) أى لو دنى كفى . ومنه قوله :

٨٧٥ لَوْ يَسْمُونَ كَمَا سَمِعْتَ حَدِيثَهَا • خَرُّوا لِنَزَّةٍ وَكَمَا وَسْجُودَا

وهذا في الاستعارة . وأما التي بمعنى إن فقد تقدم أنها تصرف اللقي إلى المستقبل ، وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل اللقي (تنبهان) : الأول لتبعية دخول لو على اللقي لم يجزم ولو أريد بها معنى إن الشرطية ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن السكيت كقوله :

• وَلَوْ يَشَأْ طَلَّ بِهَا دُوْ مَيْمَةٍ •

(قوله ملابج الرمل) هو أبو بردع بن بردع بن مالك الذي يقال له ملابج الأسنة وغيره الشاعر لبيد إلى هذا القافية عيني (قوله ولو أن ما أبيض) بكسر التاء والهمزة ضم الميم والتثنية وتخفيف الميم ثبت خفيفا وأود تعرج ولعل الضمير في قوله عودها يرجع إليها وتأنيبه باعتبار وقوع ما على بقية (قوله قات اللون) قال الجهم من إضافة الوصف لقاعله أى قاتله الموت اه وفيه نظر أما أولافلان الوصف المتعدي لا يضاف إلى قاعله على ما تقدم في باب الإضافة وأما ثانيا فلأن المناسب لقوله قات أخو الحرب أن يكون من إضافة الوصف لعموله فثبت وقوله أخو الحرب أى ملازمها فوق القلح والفرس القارح الذي عمره خمس سنين والمدوان بفتحات شديدة المدو (قوله كقوله ولو يشأ الخ) تقدم في عوالم الجزم الكلام على هذا

(٨٧٢) قاله لبيد الماسري . والشاهد في مدرك النلاح حيث وقع خبرا لأن الواقعة بدلو وهو اسم . والنلاح النجاة وأدركه جوابلو . وأراد بملابج الرمل أبا بردع بن مالك الذي يقال له ملابج الأسنة ، وغيره لبيد إلى هذه القافية (٨٧٣) قاله أبو العولم بن كعب بن زهير بن أبي سلمى ، وهو الأصح بما قيل له للحسين بن مطير أو لكثير عزة من قصيدة من الطويل . والشاهد في وقوع خبر أن بدلو اسماء وبه رد ابن النائم على الزمخشري بقوله : وزعم الزمخشري أن خبر أن بدلو لا يكون إلا فعلا وهو بالخطأ وبقوله تعالى فلولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام . قلت زعمه ليس على الإطلاق ، بل معناه أن الأصل أن يكون خبر أن بدلو فعلا فإذا تغير بطور ما كلف الآية . والنظم يضم الثلاث وتخفيف اللب : ثبت خفيف له خوصر بما حشيه . قوله مما تأود أى ما تورج

(٨٧٤) قاله صخر بن عمرو من قصيدة من الطويل . والشاهد فيه وقوع خبر أن بدلو اسماء وهو قوله قات اللون ، وقاته أخو الحرب جواب لو . والفرس القارح : الذي عمره خمس سنين . والمدوان شديد المدو والجري . وأراد بأخو الحرب صاحب الحرب ، وبذكر الأفعى في أمر يكون صاحبه لا يفارقه ولا يزال مباشره كأنهما أخوان لا يتفارقان (٨٧٥) قاله كثير عزة من الكامل . وذكر ابن عقيل آخر :

وَهَيْبَانُ مَدِينٍ وَالْأَعْيُنُ عُودُهُمْ • يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ الْأَذَابِ قُودَا

والشاهد في وقوع الضارع بدلو ، ولكن معناه مصروف إلى اللقي . والكاف القشيب وما مصدرية . وخروا جواب لو من الخرو وهو السقوط . وكان القياس أن يقول خروا لها لأن الضمير في حديثها لزم . ولكنه سرح استنادا وإقامة للوزن . والركع جمع راكع ، والسجود جمع ساجد . والرهبان جمع راهب . ومدين بلدة مشهورة . ساحل بحر الطور

ونوله : **كُنْتُ قَوْلَكَ لَوْ يَحْزَنُكَ مَا سَمِعْتُ * أَحَدِي نِسَاءً فَبِئْسَ ذُلٌّ بِي شَيْئَانَا**
 وخرج على أن ضمة الأعراب سكنت تخفيفاً كقراءة أبي عمرو « ينصر كم » و « ينصر كم » و « يامر كم »
 والأول على لغة من يقول شائناً بالالف ، ثم أبدلت همزة ساكنة كالألف والهمزة . الثاني جواب لو إما ماض
 بغير نحو : لو لم ينف الله لم يصبه . أو وضما وهو إما مثبت فاقترانه بالألف نحو : « أو نشاء جملناه حُطاماً »
 أكثر من تركها نحو : « لو نشاء جملناه أجاباً » وإما منفي بما فالأمر بالعكس نحو : « ولو شاء ربك ما فعلوه »
 ونحو قوله :

٨٧٦ **وَلَوْ نُمَلِّسُ الْغِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا * وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ الْقِيَالِ**

وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيها أخرجه البخاري « لو كان في مثل أحد ذهب ما يسنري أن لا يمر على ثلاث
 وعندي منه شيء » فهو على حذف كان : أي ما كان يسنري . قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو : « ولو أنهم آمنوا
 واتقوا لنوبة من عند الله خير » وقيل الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدور ، ولو في الوجهين للثني فلا جواب لها .

الشاهد والذي يبدى (قوله وخرج) أي البيت الثاني وقوله سكنت أي أبدلت بالسكون (قوله إما ماض بمعنى) هو المشارع
 للقرون بل هو يجب بجرده من اللام لأن اللام لا يدخل على ثالث إلا ما كالي التصريح (قوله أو وضما) لو قال لفظاً لكان
 أنسب (قوله فاقترانه بالألف) قال عبد اللطيف في باب الالامات هذه اللام تسمى لام التوسيف لأنها تدل على تأخير
 وفروع الجواب عن الشرط كما أن إسقاطها يدل على التعميل أي وقوع الجواب عقب الشرط بلاهله ولهذا دخلت في
 جملته حطاماً لأن في تأخير جملة حطاماً تشديداً للعقوبة أي إذا استرعى على سوقه وفويت به الأطماع جملناه حطاماً كما
 قال تعالى حتى إذا أخذت الأرض زخرفاً الآية وحذفت في جملته أجاباً إشارة إلى عدم تراخي الجمل أجاباً لقائه في
 التصريح قال السيوطي وقديرتن جوابها بإذن ونحو كونه تسبباً أو مضماً برب أو إلقاء اه وقال في الثني وورد جوابها
 للثني مقروفاً بقده وهو غريب (قوله وأما قوله عليه الصلاة والسلام) ولورد على قوله جواب لو إما ماض بمعنى أو وضما
 ولأنه في هذا الحديث مستقبل لفظاً ومعنى (قوله لو كان لي مثل أحد ذهباً ما يسنري) يفيد التركيب حصول انتفاء السرور
 بدم مرور الثلاث عليه وعنده منه شيء على تقدير حصول الشرط وليس بمراد فدل لازماً وأما تخلص البعض عن
 ذلك بقوله ما نافية وقد أبطل فيها لو وموقع الثني في أن لا يمر القيد فيدل التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر إلى ما يقيد به
 شيء وهو المراد اه فنية نظر لأن الاعتراض إنما هو بمفهوم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر إلى ما يقيد به
 من الثني أي نفي الشرط وما ترتب عليه فتأمل فإنه متين (قوله بجملة اسمية) أي مقرونة بالألف كالأية أو بالفاء كقوله :

« لو كان قتل يسلم فراحة » أي يسلمة فهو راحة قلح شيخنا عن الشارح ثم رأيت في الثني قال الدماميني لا يتعين
 هذا لاحتمال أن يكون راحة عطفاً على قتل وجواب لو محذوف أي لبيت ويدل عليه بقية البيت
 « لكن فررت هائفاً أن أوسراً » إذ مراده الاعتذار عن الفرار بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الأسر
 لثبت في موقف الحرب لكن خاف الأسر المفزع إلى المرة والذل ففر (قوله لنوبة من عند الله خير) أي عاشروا به أنفسهم
 (قوله وقيل الجملة مستأنفة) فاللام لا ابتداء لا الواقعة في جواب لو وقوله أو جواب لقسم مقدور أي والله لنوبة (قوله
 للثني) أي على سبيل الحكاية أي أنهم يحال بضمني المراف بها إيمانهم واتقاهم تلفها عليهم لاسيما سبيل الحقيقة لاستحالة
 الثني حقيقة عليه تعالى أقامه الدماميني هذا ويجوز أن تكون لوع الوجهين فيلنوبة من عند الله خير شرطية وجوابها
 عنون لدلالة السياق عليه تقديره لا شيء .

(٨٧٦) من الزافر ، لم يعلم قائله . والإنشاد فيه في قوله لا افترقنا ، حيث افتقرن جواب لو بكلمة ما . قوله ولونهطى
 على صيغة المجهول . وقوله ألتلير مقول ثان

بِأَلْفٍ. ومعنى تلوّال. ووجوب حال من الضمير في ألف. وأشار بقوله: (وَعَفُوْ ذِي الْقَاتِلِ فِي تَرْتِإِذَا * لَمْ يَكْ قَوْلُهُ لَهَا قَدْ تَبَيَّنَ) أي طرح - إلى أنه لا تحنف هذه الفاء إلا إذا دخلت على قول قد طرح استثناء عنه القول فيجب حذفها منه نحو: «فَالْمَا دِينَ اسْوَدَّتْ رُجُوهُمْ أَكْثَرْتُمْ» أي يقال لهم أكثرتهم. ولا تحنف في غير ذلك إلا في ضرورة، كقوله:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ • وَلَكِنْ سَبْرًا فِي مَرِاضِ الْمَوَاقِبِ ٨٧٧

أَوْ نَدُّورٌ مَعَهُ مَا خَرَجَ الْبُخَارِيُّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَا بَعْدُ مَا بَالُ رَجُلٍ ، وَقَوْلُ عَائِشَةَ : أَمَا الْدِّينُ بِمِثْلِهَا ، وَابْنُ الْحَبِّ وَالْمِرَّةُ طَانُوا طَوَانًا وَاحِدًا ، وَأَمَا التَّضْمِيلُ فَهُوَ غَالِبُ أَحْوَالِهَا

وأقول أن هذه الفناء مؤخره من تقديم لأن أما زيد فقام أصله مما يكن من شيء فزيد قائم بحذف اسم الشرط
ويعمل الشرط وتعلقه ثمجيء بأما نافية عما خلف فصار أما فزيد قائم فحذف الفاء لإصلاح اللفظ إذ يستكره لتواليها
الأداة أولها شبهت بالهائفة وليس في الكلام معطوف عليه فصار أما زيد قائم بتأخير الفاء من التبتدأ إلى الخبر ويجوز
تأخير التبتدأ نحو أما قام فزيد كذا في القرائن قال السدي قد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف
الشرط وقام ما عولم حقيقة وهوزيد لأنه ما عولم القيام مقام للزوم ادعاء وهو الشرط فانه ما عولم للجواب وانتقال
حيز واجب الحذف بشيء آخر فانه لا يحذف شيء من كلوهم وتجرياً إلى الاعم قيام غيره مقامه ووقع الفاء في غير موضعها
ولما اغترضا هنا تقدم ما يمنع تقديره في غير هذا الوضع اهـ وقوله تقدم ما يمنع الخ أي نحو فاما البين فلانتهر **(قوله)**
ووجوباً حال) أي على تقدير مضى أي لا وجوب أدعى تأويله بوجاباً **(قوله)** فيجب حذفها (مع) صريح في أنه لا يجوز
إنشاء الفاء مع حذف القول وهو يمنع جواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لأن يكون جواباً
يتقدر أقول لكن كنت أسمع الاعتراض عن اللغ للذكور بأن منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من
غيره عند شيء يؤيد هنا النقل فحوت على هذا القول في جمع المواعع للسيوطي ونفسه ويجوز حذفها أي الفاء في فية
الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فاما البين اسودت وجوههم أكثر من بعد إيمانك الأصل فيقال لهم
أكثر من حذف القول استثناء عنه بالقول فبيته الفاء في الحذف ووب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالاً هذا قول
الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلاً وأن الجواب في الآية فنوخوا فأناب والأصل
فيقال لهم ذوقوا الذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للقول وأن ما بينها أي أياها والفاء اعتراض اهـ **(قوله)** فلما التفت إلى الخ
قال البعض لا يصح تقدير القول هنا لأن للشيء ليس عليه وبعبارة الأخبار حيت اهـ وتعليقه بالخلل لصحة التالى
والأخبار على تقدير القول هنا أخاصة هنا فوافقة وأما صحة الأخبار فلا خلاف الخبر على إعادة لفظ للتبتدأ في الرباط
والمعنى قوله سيرا منصوب على أنه اسم لكن خبرها محذوف أي ولكن كذا فبعبارة أخرى على الصدر أي تسيرون سيرا
فانهم كذا محذوف أي ولكن كذا في شرح خواهر التلتي للسيوطي وقوله فيعرض للواكب بالعين المهمة والصاد
الجمعة أي شبهت وأخبتها وتقدمه من قال جمع عرصة الدار والواكب جمع موكب وهم القوم الراكون على الأبل أو
الحيل لينة فانه الشارح والبعين فيعرض بكسرة كما في القاموس **(قوله)** أودنور) كافي قوله صلى الله عليه وسلم أما
موسى كافي أنظر إليه إذ ينصرف في الداعي وقول عائشة رضي الله عنها أما الذين جموا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً
واحداً. وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد مال رجال يشترطون فيجوز أن يكون مما حذف في الفاء تبعا للقول

(٨٧٧) ذكر مستوفى في شواهد الابتداء. والشاهد فيه هنا في حذف الفاء من الجملة الواقعة جوابا لاما وهو قوله لا قتال لكم، وكان الناس أن يقال فلا قتال

كالتقدم في آية البقرة، ومنه «أما السبعة» كانت تسعة كما يسمون في الحديث «وأما السبعة» في قوله
 وقد يترك تكرارها استثناء بدكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع آخر، ثم بالاول
 نحو «يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأرسلنا إليكم نوحا مبينا، فأما الذين آمنوا فاجعلوا له
 سبيل جلام في ردة مع فصل» أي وأما الذين كفروا فاجعلوا لهم كذا، الثاني نحو «فما الذي نزل من عند ربك
 في كتاب من آيات محمد فكان من أم الكتاب وأخر متشابها» أما الذين في قلوبهم ريح فيؤمنون ما نزل به
 ابتداء الفتنه وإبشاء ناديه «أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكون معه إلى ربهم . وقد نزل ذلك قوله تعالى :
 «والراسخون في العلم يقولون أئنا من كل دهر أتينا» أي من كل من التشابه والحكم . من بعد الله ، والإيمان
 بها واجب ، فكأنه قيل وأما الراسخون في العلم فيقولون «وعلى هذا فالوقوف على بلا الله ، وهذا الذي هو التمسك
 اليه في آية البقرة السابقة فمألفها . وقد تأتى تغير نصيب نحو أما يريد فنتلق ، وأما التوكيد فعل من ذكره . وقد
 أحكم الإعراب شرحه ، فإنه قال : فائدة أما في الكلام أن تعمله مصل تركيد ، تقول ذاهب ، فلما قصد تركيد
 ذلك ، وأنه لا حال ذاهب ، وأنه بعد الداهب ، وأنه منه عزلة ، قلت : أما زيد فذهاب . ولذلك قال مسبوقة
 والتقدير فأقول ما بال رجال كذا في بعض النسخ وقد يقال ما جوزه في الحديث الثاني يجوز في الحديث الأول وأقول
 عائشة وفي بعض النسخ أو تدبر نحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وقوله عائشة أما الذين
 النسخ أو تدبر نحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وقوله عائشة أما الذين
 الحج والصرة ظاهرا لمراد واحد وأما التفسير الخ وفي بعض النسخ عرفت ذلك (قوله لا تقدم في آية البقرة) هي فأما
 الذين آمنوا فيعلمون الخ ثم أما أن يشر فيها يحمل أي فيفتح الناس أو يراد بالتفصيل فيها ذكر أشياء منه ولا يكملها
 من الآخر وان لم يكن ثم اجعل (قوله) وقد يترك تكرارها أي في مقام التفسير (قوله) ويدل على ذلك أي القسم
 المندوف ما ذكر في موضعه وهو والراسخون الخ (قوله فكأنه قيل الخ) ردها . فدلنا يقتضي أن قوله والراسخون
 هو للتأويل سقطت منه أما والفاء لأنه محذوف للدلالة عليه بقوله والراسخون الخ كما هو مدرك . لا فتأمل (قوله) وعلى
 هذا أي كون قوله والراسخون في العلم الخ في موضع القسم الثاني تأمنا مقامه فالوقوف على الله لا . . .
 لا يكون فيكون قوله والراسخون في العلم الخ متقطعا مما قبله ويؤيده قراءة ابن مسعود أن قوله والراسخون في العلم
 وقراءة أخرى وابن عباس في رواية طائوس عنه ويقول الراسخون ويؤيد مقابله أن الراسخ لو لم يعلم التشابه لم يكن لقب
 الراسخ فائدة لا تشارك أهل أصل العلم بل الإسلام مطلقا في هذا الحكم الآن يقال خص الراسخون بالكرامتهم أثبت على
 هذا الحكم قال الشيخ قال السعد والحق أنه إن أريد بالتشابه ملائمة إلى الخلق في الوقف على قوله لا الله . وإن
 أريد به ملائمة بحيث يتناول الجليل والمزول فالحق السلف له (قوله وهذا للشيء) أي كون الذين في قوله لا الله
 يشمون متشابهة وغيرهم يؤمنون بأنه من عند الله هو للشيء في آية البقرة يعني فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ
 بالاشارة لعدم سراحة آية البقرة للمشي للذكر لأن أقسام الناس فيها إلى قسمين في خصوص ضرب اللز بالمرساة في
 فونها ويعلم ما في كلام شيخنا من اللوازمة ثم هذا يقتضي أن الذين إفتاب كفار لتصرح آية البقرة بالشم وهو
 محمدا على . . . وجدته واتباعه التشابه وأورد كثر ولما كثر قلنا له (قوله) وقد تأتى لمر نصيب (أي لردنا) ولا
 تدبر ومن ثم في التفسير وقد في نحو أما زيد فتأمل فقد نكف (قوله شرحه) أي بيانه (قوله فضل تركيد) أي
 تركيدا فاعلم (قوله) وأنه بعد الداهب الخ) هنا يوم أن الداهب لم يعمل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذاهب (قوله)
 عزلة أي لا بد منه (قوله قلت أما زيد فذهاب) وجه التوكيد أن الشيء مما يمكن من شيء فزيد ذاهب فقد علم

في تفسيره : مهما يكن من شيء ، فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مدلل بفائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه في معنى الشرط . انتهى (تنبيهات) : الأول ما ذكره من قوله : أما كنهما يك لا يريد به أن معنى أما كنهى متهما وشرطها ، لأن أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل ، وإنما المراد أن موضعها صالح لها وهي قائمة مقامها لتضمنها معنى الشرط . الثاني يؤخذ من قوله لتلو تلوها أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد ، فلو قلت أما زيد علماه فلا تا كل لم يجر كما نص عليه غيره . الثالث لا يفصل بين أما والفاء بحملة تامة إلا أن كانت دواة بشرط أن يتقدم الجلة فاصل ، نحو أما اليوم وحك الله فالأمر كذلك . الرابع يفصل بين أما وبين الفاء بواحد من أمور ستة : أحدها المبتدأ كالآيات السابقة . ثانيها الخبر نحو أما في هذا فزيد . ثالثها جملة الشرط نحو « فاما إن كان من الترتين فترجوعان » الآيات

ذهابا على وجود شيء ما وهو محقق واللفظ على الحق محقق والرجوعوا في يد التي في الخطب أن تكون من متعلقات الجزاء لأن إطلاق الشرط بالسكينة أنسب بفرض التأكيد لأنه أعظم تحققا وأيضا لا داعي لتقييد الشرط ببديهة السكينة والحدثة بخلاف الجزاء فيدهو تقييده اشتغال الحديث (قوله في تفسيره) أي تبين حاصل معناه لما يأتي في الشرح (قوله مدلل) أي مفسح (قوله هو قائمة مقامها) قد يقال أن أما لم يتم إلا مقام متهما وما قسم عن سبويه في تفسيره أما زيد ذاهب لا بدل في قيامها مقام متهما وشرطها لأنه بملاحظة شرط أما المحذوف بعدها فتأمل ثم رأيت في كلام ابن الحبيب ما يؤيد هذا البحت حيث قال في تفصيل ما في نفس التكلم من أقسام متعددة ثم قد تذكر الأقسام وقديما كرقص ويقرب الباقي التزموا سلف الفعل بعدها للجرى على طريقة واحدة كاللتموا حذف متعلق الظرف اذخرت خبرا والتزموا أن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالوضوح من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجلة الواقعة بعدها قدم عليها لترض الوضعية وكراهة تولد الفاء أما وتقييده على أن ما بهد التلوع للتعود جنسه بالتفصيل من بين ما في الجلة الواقعة بعدها والفاء وكان قياسه أن لا يقع الاسم فوعا على ابتداء لأن الترض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك في مواضع أيضا من أول الأمر بأن التفصيل باعتبار الصفة التي ذلك النوع عليها في الجلة الواقعة بعدها من كونه مفعولا به أو مفعلا أو غير ذلك نحو فاما اليتيم فلاتقهر وأما أكرام الأمير فأكرم زيدا له مع بعض زيادة وحذف وصدر عبرته مبنى على أن التفصيل لازم لا دائما وهو خلاف الراجح كاجعلت (قوله تضمنها معنى الشرط) الإضافة للبيان أن أريد بالشرط التحليل وحقيقة أن أريد به الأداة ومعناه التطبيق وتقييد حيث في الفلة بأنها إنما تنتج قيام مقام أداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل (قوله من اسم واحد) أي أو ما هو بمنزلة كجمله الشرط والجار والمجرور قال الساماني وإذا امتنع بالفضل بأكثر من اسم واحد أشكل قول بعضهم في قوله تعالى . فاما الانسان إذا ابتلاه به فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمن أن الظرف متعلق بقول الله يكرم عليه الفصل بالمبتدأ ومعمول الفعل فتأمل اه واختار في موضع آخر تعلقه بمضاف مقدر أي شأن الانسان لأن نحو الشأن والفتنة والخبر والتبأ والحديث يجوز إسقاطها في الظرف خاصة لتضمن مانيها الكون والحصول . قال تعالى وهل أتاك نيا الخصم إذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف إبراهيم الكرمين إذ دخلوا عليه يعني والشيء وما يتعلق به في حكم الشيء الواحد لكن يرد عليه أنه لا يصح الاختيار عن الشأن بأنه يقول إذ أتاك يقول نفس الانسان فالأولى جعل الظرف حالا من الانسان بناء على مجرى الحال من المبتدأ ولك دفع الاعتراض بجمل يقول طي تقدير ان (قوله لا يفصل بين أما والفاء بحملة تامة) هذا مفهوم من التنبيه الثاني وإنما أعاده لأجل استثناء الدعائية واشترط بالتأية من جملة الشرط (قوله بشرط أن يتقدم الجلة الخ) يوجه بأن أما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه أن الدعائية تنحصر في الظلية سم وقد يجب بأن الاسمية أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب (قوله فترجوعان) هذا جوابي أما وجواب الشرط محذوف معلول عليه بجوابها هذا معذب البصري بين وصحة أبو حيان

وابها اسم منصوب لفظا أو عملا بالجواب نحو « فأما النبيه فلا تقهر » الآيات . غامضا اسم كذلك معمول المحذوف
يفسره ما بعده الفاء ، نحو أما زيدنا فاعزبه ، وقرائة بعضهم « وأما نوحهدينام » بالصب . ويجب تقدير المامل
بعد الفاء وقيل ما دخلت عليه ، لأن أما نائية عن الفعل فكذا فعل والفعل لا على التعليل . سادسا ظرف معمول
لأما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، أو لفعل المحذوف ، نحو أما اليوم فإني ذاهب ، وأما في البار فإن
زيدنا جالس ، ولا يكون المامل ما بعده لأن خبره أن لا يتقدم عليها فكذلك معموله . هذا قول سيويه
واللازق والجهور ،

وغيره قال ابن هشام وإنما ارتكب ذلك لوجهين : أحدهما أن القاعدة إنما إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدها الإيجاب
واحد كان الجواب لأسبقهما . الثاني أن شرط أما قد حذف فلوحظ جوابها لحصل إيجابها اه وزعم الأخفش
أن الجواب المذكور لأما وأداة الشرط معا وأبو علي في أحد قوله أن الفاء جواب ابن وجواب أما محذوف وقوله الثاني
لأول أفاده الشنقي قال الساماني وقاتل أن يقول أن السلام من باب اجتماع شرطين بعدها جواب واحد بل ما
بعد الفاء جواب ابن وإن وجوابها جواب أما والفاء داخلة على إن تقديرها والأصل مهما يكن من شيء كان قال للترقي
من الترقيين فجزؤه روح فأنيب أما متاب مهما يكن من شيء وقسم الشرط على الفاء جريا على قاعدة الفعل بين أما
والفاء فالتقيا أن الأولى فاه جواب أما والثانية فاه جواب إن فحذفت الثانية لأنها التي أوجبت التعليل ولأن الحذف
بالوإي المبني (قوله اسم منصوب الخ) قال الرازي ويقدم على الفاء من أجزاء الجزاء للقول به والظرف والمحال والفعل
المطلق والفعل له وإنما جاز هنا على ما به فاه الجزاء فيها مع امتناعه في غير أما لأن الفاء بعد أما حلققة عن عملها
كالتقديم ولأن التقديم لأغراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها إلى ذلك اللانحصر (قوله لفظا أو عملا) مثال
الأول . فأما النبيه فلا تقهر وأما السائل فلا تهر ومثال الثاني وأما بنصرة ربك فحذفت وذلك قال الآيات (قوله اسم
كذلك) أي منصوب لفظا أو عملا ومثاله الآتيان من الأول ومثال الثاني أما الذي يكرمه فأكرمه دمايني (قوله
بعد الفاء وقيل مادخلت عليه) بأن يقال فهدينا هديناهم (قوله لأن أما نائية عن الفعل الخ) هذا التعليل إنما ينتج
وجوب تقدير المامل بعد العمول ولا ينتج وجوب تأخير عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدفوعها وقد عالج الأول
بأن المامل للتعذر هو الجواب في الحقيقة وبأنه لو قدر قول الفاء وبعد العمول لزم التعليل بأكثر من واحد والثاني بأن
حق التفسير بفتح السين التقديم على التفسير بكسرها (قوله والتعليل لا على الفعل) وأما زيد كان يفعل فني كان ضمير فاعله
مفعي ونظر الساماني في التعليل بأن أما نائية عن جملة الشرط لانه فقط فلم يجاور الفعل بتقدير كونه مقدما فعلا أي
لفعل بالتأمل الوجود تقديره وقد يدفع النظر بأن الفعل الذي نابت عنه أما لا يزيد كخلف مرفوعة عن أن يكون
فأصلا بخلاف مرفوع زيد كان يفعل فتأمل (قوله ظرف) يلحق الشامل للجزء كامل (قوله بالحق من معنى الفعل الخ)
فعل هذا كون نائية عن فعل الشرط معنى وعملا وعلى الثاني معنى لا عملا (قوله أو لفعل المحذوف) أي الذي نابت عنه
وأول لتتبع الخلاف (قوله نحو أما اليوم فإني ذاهب الخ) لا يخفى أن التمسك أن الذهاب اليوم والجلبوس في البار فهذا ما
يؤيد مذهب البرد وسن واقع ولا يلتفت مع أما لانه التقديم وإن تمدد لكونه لأغراض مهمة كسابق (قوله هلما قول
سيويه الخ) قال الساماني إذا عرفت أن مذهب الجمهور نحو أما اليوم فإني ذاهب كون الظرف معمول لفعل الشرط
أو لأما كان الفاعل بين الفاء وأما جزءا بمحاذرة فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست مزاولة من مركزها الأصلي بل
هي فيه داخلة على الجواب فتخلص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزءا من الجواب نحو أما زيد فذهاب إذ
التقدير مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وتارة يكون جزءا من متعلقات فعل الشرط نحو أما اليوم فإني ذاهب إذ التقدير
مهما يكن من شيء اليوم وأما الفاء في جميع التراكيب فاعلم على الجواب كالتالي الأخير أو على شيء منه كالتالي الذي

وخالفهم البرد وابن درستويه والفراء والمصنف . الخامس جمع أما البعيد فقول عبيد النصب ، وأما قرشنا فأنما أفضلها ، وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالحل ، إذ التقدير هنا مهما ذكرت ، وعلى ذلك فيخرج أما العلم فقال ، وأما علما فقال ، فهو أحسن مما قيل (إمفعول مطلق معمول لما يبعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان مفعولا ، وحال إن كان منكروا . وفيه دليل أيضا على أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف في الفعل به . السادس ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى «أما ذا كنتم تعملون» ولا التي في قول الشاعر :

• أيا خراطة أما أنت ذا نقر •

بل هي فيها كلتان ، والتي في الآية أم للقطعة وما الاستفهامية أدغمت الهم في اللم . والتي في البيت هي أن المددوية وما الزيدة . وقد سبق الكلام عليها في باب كان . السابع قد تبدل مع أما الأولى به استقالاتا للتصنيف كقوله :

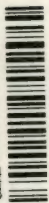
رأت رجلا أينما إذا الشمس مارت • فيضئ وأينما بالشيء فيخمر •

قوله هذا كله على منذهب الجمهور اهـ (قوله وخالفهم البرد الخ) أي فقالوا يعمل ما بعد أن فيها قبلها مع أما خاصة نحو أما زيدا قال شارب قال أروحان وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجح البرد إلى منذهب سيبويه فيا حكما بن ولاد عنه وقال الزجاج رجوعه مكتوب عندي بضمه اهـ سيوطي فلم أن عائلتهم ليست في الطرف فقط وإن أوجه منذهب الشارح نعم تخصيص الطرف قول آخر حكاه السيوطي بعد ذلك قال شيخنا وهو هل أي قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه أو التوسع في الممول راجعه اهـ والثاني هو الظاهر أول التبيين (قوله سمع) أي على قلة وضيق والراجع الكتاب الرفع قوله الرضى عن سيبويه (قوله بالنصب) أي على أنه مفعول للفعل المحذوف الذي ثابت عنه أما وهو ذكرت لأبأما قياسا على نصبها الطرف كما ساء لنا لأن الحرف لا ينصب للمفعول به وإن نصب الطرف لثبانه عن فصل كما سيذكر الشارح ذلك تبعا للحن وغيره وقال الرضى عليه مفعول به لما يبعد الفاء لأن معنى ذوبعبد ملكهم ومنهم أفضلها أغلبها في النفل (قوله وعلى ذلك) أي جواب تقدير ما يليق بالحل (قوله فهو أحسن الخ) أي لأمراده في كل موضع وأسأل الله العمل في العمل (قوله مفعول مطلق الخ) فانه لا يتأتى في نحو أما العلم قد وقع أوقاته حال أو فلا علمه لوجود اللام من عمل ما بعد تأتي الفاء فيا قبله وهذا على منذهب الجمهور وفيه ماس دماييني (قوله إمفعول لأجله) أي للفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت أحدا لأجل العلم وقوله وحال أي من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت شيئا حال كونه علما لكن تقدير الفعل على هذا مرة أولى ليكون صاحب الحال معرفة (قوله ليست العاملة) أي فيها بعدها مطلقا لأن الأصل في العامل الإمرار وأما لاتعمل في الفصول به فالظاهر أن غيره كذلك (قوله التي) اسم ليس لانت أما (قوله إم) النقطه أي ليجرد الإضراب وتسميتها منقطه على رأى الكوفيين وأما البصريون فلا يسمون أم تلجيد الإضراب متصلة ولا منقطه كما سلف (قوله وما الاستفهامية) أي التي استفهم بها وحدها إن جلت ذا موصولة أوسع ذات إن ركبت ذا مع ما وجعل للجمل اسم استفهام (قوله الأولى) نعم ميم (قوله عارضه) أي ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيضئ يفتح الحاء للهمة مشارح ضئ بكسرهما وفتحها أي برز ويخسر بالحاء المجمة وفتح الصاد للهمة مشارح خسر بكسر الصاد أي له البرد في أطرافه اهـ شق قشيط البيض يخسر بالحاء الهمزة خطأ وكذا ما اقتضاه منفيه من أن قول أبي العلاء المرئ :

لو اختصرتم من الاحسان زركم * والمذب بهجر للأفراط في الحصر
بالحاء الهمزة خطأ وإنما هو بالحاء المجمة • فائدة • قد تحلف أما ويترد ذلك قبل الأسماء والتي تجوز بك فكبر وتباك فظهر والرجز فاجهر فلهلك فليفرحوا ولا يقال زيدا فضررت ولا زيدا فضر به بتقدير أما انظر حاشية السيوطي

5
9)

Bibliotheca Alexandrina



1132510